



كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه "ل م د"
فرع "مالية و مؤسسات"

بعنوان

التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د بن حبيب عبد الرزاق

إعداد الطالب:

سي محمد كمال

اعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	استاذ التعليم العالي	ا.د.بلمقدم مصطفى	—
مشرفا	جامعة تلمسان	استاذ التعليم العالي	ا.د بن حبيب عبد الرزاق	—
ممتحنا	جامعة وهران	استاذ التعليم العالي	ا.د دريال عبد القادر	—
ممتحنا	جامعة تلمسان	استاذ التعليم العالي	ا.د.بوثلجة عبد الناصر	—
ممتحنا	جامعة مستغانم	استاذ محاضر	د. سليمان زناقي	—
ممتحنا	جامعة سعيدة	استاذ محاضر	د. صوار بوسيف	—

السنة الجامعية 2013 / 2014

التشكرات

بسم الله نحمده ونشكره ونستعين به وبعد الشكر لله أولا...و الشكر بعد الله لمن هو أهله ، أتقدم بالشكر بداية إلى أستاذنا الفاضل "بن حبيب عبد الرزاق" الذي سهر على هذا العمل وتابعه في كل مراحلها كما انه لم ييخل علينا بالنصائح رغم إلحاحنا الكبير ونتقدم أيضا بالشكر لعمال مكتبة العلوم الاقتصادية والى كل ساهم من بعيد أو قريب في هذا العمل.

كما اتوجه بالشكر الجزيل الى البروفيسور "محمد بن بوزيان" و الذي استفدنا من حواراته بشأن هذه الدراسة باعتباره اهل الاختصاص هو ايضا كما نقدم تشكراتنا الى اعضاء مخبر ادارة المؤسسات و تسيير الأعمال الاجتماعي « MECAS » على دعمهم العلمي و على راسهم الدكتور «سمير بهاء الدين مليكي". و ما من سبيل في اخر هذه الكلمة سوى ان اشكر كل من ساعدنا من قريب او بعيد في السر و العلن و لو بكلمة.....

الفهرس العام

المقدمة العامة

- 31-1 .1 الفصل الاول : الدراسات السابقة
- 70-32 .2 الفصل الثاني: تطور و تنظيم للتجارة الخارجية في الجزائر
- 92-71 .3 الفصل الثالث : منهجية الدراسة
- 180-93 .4 الفصل الرابع: الاطار القياسي للدراسة

الخاتمة

المقدمة العامة

ان كل دولة من دول العالم تختلف عن الأخرى فيما وهبها الله وهذا الاختلاف يظهر جليا في نواحي متعددة منها ما هو طبيعي و الجزائر بلد وهبه الله النفط فاصبح سبيله الوحيد الى الاسواق العالمية من خلال صادرات تقدر ب98% في مقابل اكثر من 50% من الواردات متأتية من اوروبا و هذا التوجه للتجارة الخارجية الجزائرية هو رهين للصدمات الخارجية من ناحية و رهينة قدراتها الانتاجية من المحروقات من ناحية اخرى ونحن بصدد هذه الدراسة سنركز عن الصدمات الخارجية المتحكمة في اسباب الاقتصاد الوطني و ما يظهر في الوهلة الاولى كمتحكم خارجي للاقتصاد الوطني كونه اقتصاد صغير مفتوح على العالم بعد اسعار النفط هو اسعار صرف العملات و بالضبط اسعار صرف الدولار و الاورو باعتبار سعر صرف الاول هو عملة الصادرات و الثاني هو عملة سداد الواردات و الدولار باعتباره عملة الصادرات يتجلى من خلال النفط المفوتر في الاسواق العالمية بالدولار الامريكي و هذا راجع لمكانة هذا الاخير كمحور اساسي في النظام النقدي الدولي اما الاورو فهو عملة الواردات باعتبار ان 50% من الواردات متأتية من اوروبا و من ثم بالاورو و في ظل هذا الوضع تبقى الجزائر رهينة تقلبات الاورو والدولار في الاسواق العالمية و ما نستهدفه من هذه الدراسة قياس الاثر الكمي لهاتين العملتين على الصادرات و على الواردات الجزائرية من خلال نموذج قياسي و لتحقيق هذا الهدف استخدمنا دوال استجابة النبضة Impulse Response Function (IRF) ومكونات التباين Decompositions Variance (VD) المقدر من نموذج التحليل الانحدار الاتجاهي (VAR) و هذا بعد اختبار جذر الوحدة الذي اوجد ان السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة الاولى في حين لم تثبت علاقة التكامل المشترك و علاقة السببية بين متغيرات الدراسة و وجود اثر لعمليتي الدولار و الاورو على التجارة الخارجية الجزائرية هي النتيجة العامة لنموذج التحليل الانحدار الاتجاهي (Var) كما استخدمنا هذا النموذج الاخير للتنبؤ بالصادرات و الواردات الجزائرية و وجود حالة عدم اليقين التي غالبا ما تحكم الظواهر الماكرواقتصادية لتوقفنا عند هذا النموذج للتنبؤ بل استخدمنا ايضا كل من تقنيات بوكس-جينكيز (ARIMA) ومنهجية التنبؤ القياسي Econometric Forecasting وعلى اثر ذلك قسمنا هذا الدراسة الى ثلاث فصول يعنى الفصل

الاول منه بالاطار النظري للدراسة مما احتوته الدراسات السابقة من هذا الموضوع ثم الفصل الثاني الذي عرضنا فيه منهجية الدراسة و الاساليب القياسية الذي سننتهجها في الفصل الثالث حيث هذا الاخير تضمن الدراسة القياسية من عرض النتائج و في النهاية قمنا باستخلاص اهم النتائج و التوصيات .

• ما يميز هذه الدراسة عن غيرها

ما يمكن ملاحظته منذ الوهلة الأولى عند اختيارنا هذا الأطروحة أن معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع جاءت في الجانب التطبيقي (WorkingPaper) أكثر من الاعتماد على الجانب الكلاسيكي و النظري في تفسير النتائج لتغيرات أسعار الصرف الدولية على اقتصاديات العالم هذا ما فرض علينا جهدا مضاعفا لتقديم هذا الموضوع اخذين بعين الاعتبار مبدأ ربط نتائج الدراسات التطبيقية مع النظريات الاقتصادية أما الملاحظة الثانية هي غزارة الدراسات التطبيقية الغربية في هذا الموضوع في حين لم تفي الدراسات العربية حقها من هذا الموضوع بالرغم أننا معنيون بهذه الدراسات أكثر من غيرنا لارتباط النفط بالاقتصاد و أسعار الصرف في العالم و بالنسبة للدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر لم توفق إلى حد ما من إيجاد التقييم الكمي لأثر سعر صرف كل من الدولار و الاورو على الاقتصاد الجزائري لأنها اكتفت بالجانب النظري و غيبت الجانب القياسي رغم أن الموضوع كمي بالدرجة الأولى مما جعلها تركز على الجانب السلبي لأثر سعر صرف الدولار على الاقتصاد الجزائري كدراسة لصباغ رقيقة¹ 2006 و التي خلصت إلى أن هناك اثر سلبي لسعر صرف الدولار على التجارة الخارجية الجزائرية يتمثل في تراجع الإيرادات النفطية المتأتية بالدولار و ارتفاع تكلفة الواردات الأوروبية نتيجة انتعاش الاورو مقابل العملات الأخر و تآكل احتياطي الصرف من الدولار. و مذكرة الماجستير لبودري شريف 2009 بعنوان تقلبات أسعار الصرف الدولار و الأورو وأثرها على الاقتصاد الجزائري² والذي خلص إلى أن زيادة الاستخدام العالمي للأورو بما فيه هيمنته على العلاقات التجارية الجزائرية تؤدي إلى التوسع نحو الأورو على حساب الدولار باعتبار أن الأورو

¹ صباغ رقيقة" أثر سعر صرف الدولار و الاورو على التجارة الخارجية الجزائرية" جامعة تلمسان. 2006-2007

² بودري شريف "تقلبات أسعار الصرف الدولار و الأورو و أثرها على الاقتصاد الجزائري" مذكرة ماجستير جامعة الشلف 2009.

هي العملة الوحيدة التي تنافس الدولار بفعل وجود مقومات اقتصادية تؤهلها للدور العالمي في ظل معانات الدولار و من ثم وجود تأثير سلبي على الاحتياطي الصرف الجزائري من الدولار و أن ارتفاع الاورو يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات مما يتوجب التحول نحو توزيع الاستيراد إلى مناطق دولارية و إعادة النظر في نظام الصرف بالتحول للارتباط بالأورو و محاربة السوق الموازية لسعر الصرف و إعادة هيكلة و إدارة احتياطي الصرف.

كما أن هناك دراسات نظرية أخرى في الجزائر تناولت مواضيع مقارنة منبنيها سارت على نفس درب سابقتها في إهمال الجانب الكمي كدراسة علة محمد³ سنة 2003 و التي تناولت اثر الدولار على الاقتصاد الجزائري و بالضبط على المديونية الخارجية الجزائرية و أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيد بدرجة كبيرة من نظام الدولار بالإضافة إلى البلدان التي حققت تكاملا عالي المستوى مع الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات التجارية والمالية - المنطقة المثلى - وتكون هياكلها الاقتصادية مشابهة لما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية ثم دراسة قحاييرية آمال(2006)⁴ بحيث اهتمت أساسا بدراسة و تحليل الآثار المترتبة عن النظام النقدي الدولي و عن الوحدة النقدية الأوروبية، و لاسيما الآثار على مديونية دول الجنوب و خصوصا أن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية الدولية لم يقتصر تأثيرها على انخفاض العوائد الحقيقية لصادرات هذه الأخيرة بل امتد هذا التأثير ليشمل القروض الخارجية لدول الجنوب.

رغم توافر عديد من الدراسات التي تتناول اثر كل من الدولار و الاورو على اقتصاديات و الأرصدية التجارية في العالم إلى أن هذه الدراسات تتميز بما يلي:

- أن هذه الدراسة من بين الدراسات العربية القلائل التي تناولت اثر أسعار الصرف الأجنبية على مكونات الميزان التجاري بالمفهوم الكمي و على حسب علم الباحث تعتبر هذه الدراسة بهذا المنهج يتيمة في المحيط الأكاديمي في الجزائر.

³ علة محمد" الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد واثار الدولار على الاقتصاد الجزائري" رسالة التخرج متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 2002-2003 .

⁴ قحاييرية آمال " الوحدة النقدية الأوروبية-الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب" رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. 2006.

- هذه الدراسة معاصرة مما يجعلها تأخذ بعين الاعتبار تطور خصوصيات المالية الدولية و بالأخص علاقة الاورو- دولار و البيترو - دولار عما كانت عليه الأوضاع قبل الألفية الثالثة.

- هذه الدراسة تتضمن متغيرات تتوافق و الخصوصية للاقتصاد الجزائري. و عليه يثور تساؤل رئيسي حول علاقة التجارة الخارجية بتقلبات سعر صرف الدولار و الاورو باعتبار هذه العلاقة هي محل الدراسة و هذا كله يقودنا إلى إشكالية صياغة السؤال التالي لهذا الأطروحة والذي يكمن فيما يلي:

ما هي الآثار الكمية لكل من الدولار و الاورو على التجارة الخارجية في الجزائر؟

• فرضيات الدراسة

يمكن أن نلخص أهم النقاط التي تعنى بأثر تقلبات سعر صرف الدولار و الاورو على الاقتصاد الجزائري و التي يمكن اعتبارها مجموعة من الفرضيات المبدئية يندرج فيها التحليل فيما يلي:

- تبقى الجزائر تعتمد على مدا خيل 97% من النفط المسعر بالدولار كصادرات و من ثم انخفاض سعر صرف الدولار له آثار سلبية على الإيرادات النفطية.

- تتراوح الواردات الجزائرية بمقدار 50% من الاتحاد الأوروبي و من ثم ارتفاع الاورو يضمن قيمة الواردات الأوروبية إلى الجزائر.

- في ظل صراع الدولار و الاورو في المحافل الدولية بين صعود و هبوط و ترقب لعملات دول صاعدة كالصين تبقى الجزائر دولة تتأثر إيجابا و سلبا بهذه التقلبات.

- انخفاض سعر صرف الدولار يهدد احتياطي الصرف المستثمر بالدولار.

• أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الوطن العربي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة كوننا معنيون بالتقلبات في أسعار العملات على مستوى العالم و التي تلعب دورا مهما

في قطاع التجارة الخارجية في الوطن العربي، وكمساهمة متواضعة منّا رأينا أن نكتب في هذا الموضوع.

- أهمية الموضوع: يحض هذا الموضوع باهتمام بالغ في الوسط الجزائري كما يعرف جدلا واسعا.

- المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي والتي ينعكس حتما على السياسة الاقتصادية الجزائرية.

- الاهتمام بالمواضيع ذات الصلة بالمالية الدولية.

● أهمية البحث

يحظى تطور أسعار الصرف في العالم خاصة ثنائي المكون من الدولار الأمريكي و الاورو بال رجال الساسة ورأي الإعلام الدولي و المضاربين وكل السماسرة والمستثمرين في الأسهم والسندات والمشتقات المالية في البورصات بحيث لا يخلو يوم من الأسبوع إلا و تدخل رجل سياسي أو خبير اقتصادي ليذلي بتصريح أو يكشف عن تقرير من المؤسسات النقدية والمالية في مختلف دول العالم إلا و صاحبه بعد ذلك حركة واسعة على مستوى هذا الثنائي في أسواق المال سواء كانت حركة صعودية أو هبوطية أو حركة مستقرة ناهيك عن الأحداث الأخرى التي تؤثر في هذا الزوج من العملات سواء كان حدثا سياسيا أو بيئيا أو جغرافيا أو غير ذلك من العوامل التي تلعب دورا في هذا التغير.

هذا الاهتمام على الصعيد الدولي يوازيه اهتمام آخر على المستوى الوطني باعتبار أن هذا التغير يؤثر على هذا الاقتصاد و في دراستنا هذه سوف نهتم أساسا بدراسة و تحليل هذه العلاقة الثلاثية بين كل من تغير الاورو و الدولار على الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى ذلك هناك اهتمام متزايد من الخبراء و السلطات الجزائرية عن واقع سياسات سعر الصرف و وجود جدل القائم حول مصير الاحتياطات من الصرف المتزايد نتيجة ارتفاع أسعار النفط في ظل متغيرات مختلفة وكل هذا دعانا إلى اختيار هذا الموضوع.

● أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي و تقلبات أسعار العملات لكل من الاورو و الدولار باعتبار الأول هو عملة تأخذ حيزا واسعا من الواردات الجزائرية و الثاني باعتباره عملة الصادرات و من ثم دراسة مدى تغير هذين الأخيرين و تأثيرهما على الاقتصاد الجزائري مما يلزمنا بالبحث عن سيناريوهات هذا الأثر التي يستوجب على السلطات النقدية مراعاته والتعامل معه في ظل غياب الاكتفاء حتى لو كان نسبي وتنوع المختلق لقطاعات الاقتصاد مما يجعل هذا الأخير أكثر استقرارا واستقلالية و اقل تبعية للطلب الخارجي بحيث تنعكس قوته الاقتصادية على قوة عملته و هذا ما يهدف له البحث في نهايته من خلال اقتراح التوصيات المناسبة لبلوغ هذه الأهداف و ذلك في ضوء المؤشرات والنتائج التي سوف تتمخض عنها هذه الدراسة.

● منهج البحث و الادوات المستخدمة

عمدت هذه الدراسة الى استخدام المنهج الوصفي من خلال تفسير ظاهرة اثر اسعار الصرف على تدفقات التجارة و من ثم استخلاص نتائج المتعلقة بها و الى جانب المنهج الوصفي باعتباره اساس منهج جميع البحوث استخدمنا منهج التجريبي من خلال التنبؤ بمسار هذه الظاهرة كما استندنا الى تطبيق المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية من خلال ربط الاطار النظري للبحث مع التحليل القياسي له.

على العموم استعنا في دراستنا بالأدوات التالية :

- التقارير و الدراسات و الاحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية الجزائرية و اسعار الصرف المعنية بالدراسة

- القوانين و التشريعات المتعلقة بتطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر

● تقسيمات البحث

انبت هذه الدراسة على اربعة فصول تسبقها مقدمة و تتلوها اهم الاستنتاجات و التوصيات تطرقنا في فصلها الاول الى الاطار النظري الذي يحتوي على اهم المفاهيم و

الدراسات السابقة حيث تضمنت مباحث هذا الفصل كل من اثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية ثم الدراسات السابقة لأثر الاورو و الدولار على التجارة الدولية على التوالي فيما اختص المبحث الرابع في استقصاء اهم النماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة. تضمن الفصل الثاني هو الاخر و الذي تعلق بتطور و تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر الى اربعة مباحث عالج الاول منها الخلفية النظرية المفسرة للتجارة الخارجية الجزائرية في حين اعتن المبحث الثاني و الثالث الى سياسة التجارة الخارجية المنتهجة في الجزائر من مرحلة الاحتكار الى مرحلة تحرير هذا القطاع ليعنى المبحث الرابع و الاخير اختلال التجارة الخارجية في الجزائر. اما الفصل الثالث فقد استعرض في مباحثه اهم الاساليب القياسية المستخدمة من اجل التفسير ثم التنبؤ القياسي لظاهرة الدراسة كما سلطنا الضوء على الاطار القياسي للدراسة من خلال اهم نتائج النمذجة القياسية لأثر الاورو والدولار على تدفقات التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام بيانات سنوية ثم شهرية ثم التنبؤ بتدفقات التجارة الخارجية في الجزائر

1.1 مقدمة

في عام 1971 أعلن الرئيس الأمريكي "نيكسون" قرار يتمثل على فك ارتباط الدولار بالذهب و إلغاء قابليته للتحويل وتخفيض قيمته الذهبية و كان هذه الإجراء بمثابة المؤشر على نهاية نظام بروتون وودز و قاعدة الصرف بالذهب وبداية نظام نقدي دولي جديد يتسم بأسعار مرنة تعرف تقلبات لا حصر لها و هذه التقلبات في سعر الصرف أثرت بشكل أو أآخر على خريطة المالية الدولية و كانت التجارة الخارجية للدول و من ثم تدفقات التجارة الدولية من بين التأثيرات الناجمة عن تقلب سعر الصرف و بالرغم استعمال المؤسسات تقنيات التغطية في أسواق الصرف من اجل تجنب حالات عدم التأكد لتقلبات أسعار صرف فان ذلك غير كافي لتجنب هذه المخاطر وكان بالضرورة ظهور دراسات تواكب هذا الحدث و بالفعل ظهرت عدة دراسات و نماذج نظرية و تطبيقية تختبر علاقة تغيرات اسعار الصرف بما فيها سعر صرف عملات العالمية كالـدولار و الاورو على أسعار و حجم التجارة الدولية خاصة بعدما ظهرت بوادر التراجع في نمو التجارة الدولية في العقود الأخيرة مقارنة بالعقود الثلاث المجيدة بعد الحرب العالمية الثانية .

في ظل هذا الواقع سنتطرق في هذا الفصل الى الاطار النظري للدراسة من خلال اقامة مسح على الدراسة التي احتوت اثر تقلبات اسعار الصرف على تدفقات التجارة الخارجية و التي غالبها هي دراسات اجنبية ثم اهم الاساليب القياسية المستخدمة لقياس هذا الاثر.

2.1 الدراسات السابقة لاثـر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية

لقد عرفت الدراسات والنماذج النظرية و التطبيقية التي تختبر علاقة تغيرات اسعار على أسعار و حجم التجارة الدولية جدلا و تفاوتا في نتائج المحصلة إلى أنها جاءت في ثلاث مجموعات جاءت أولها تؤكد على تفسير تغيرات سعر الصرف لتدفقات التجارة الخارجية و بأثر سلبي مناهما نموذج (Hooper and Kohlhagen)¹ سنة 1978 حيث وجد هذا الأخير اثر مفسر لعلاقة ثنائية للمتغيرات سعر الصرف على كل من دالة الطلب للواردات و دالة العرض للصادرات بمعنى ان تغير ينجم عنه تغير الأسعار السلع المتاجر بها و باتجاه عكسي كون انه يدخل في تكلفة الإنتاج كان نفترض أن سعر الصرف ارتفع في دولة x و هي دولة مصدرة مقارنة بالدولة المستوردة y فان ذلك ينجر عنه ارتفاع سعر السلع في الدولة الأولى مقارنة بتكلفتها عما كانت عليه في الدولة الثانية و من ثم سيتقلص حجم الطلب من طرف هذه الأخيرة و من ثم فان خطر سعر الصرف سيقوم بتقليل تدفق التجارة ووفق هذا النموذج فان هذا الأثر يعتمد على سلوك كل من المصدر و المستورد (تجنب المخاطر) حيث أن سعر الصرف المصدر ينجم عنه ارتفاع التكلفة فيإمكان المصدر أن يقلص من هامش الربحية π ليتدارك تغير سعر الصرف كما أن أرباح الشركات المصدرة قد تستفيد من سعر الصرف عندما ينخفض في الدولة المستوردة y حيث ستكون المدخلات من الإنتاج اقل تكلفة و من ثم لا ضرورة لتغيير الأسعار السلع المفوترة بعملة المصدر و من ثم تستفيد دالة الطلب من المستوردات (مدخلات الإنتاج) و هذا قد يكون محدودا و غير ممكنا عندما تكون تقلبات سعر الصرف في الدولة المستوردة y مفاجئة و كبيرة إذ تستوجب هذه الحالات تكيف فاتورة التصدير من ذلك و ذهب قبل ذلك clack (1977)² أن انخفاض الصادرات تتزامن مع ارتفاع سعر صرف المحلي وذلك أن المدخلات الوسيطة في العملية الإنتاجية سترفع من

¹Hooper P & Kohlhagen S W. (1978), "The effect of exchange rate uncertainty on the prices and volume of international trade", Journal of International Economics, 8, 483-511.

²Clark Peter (1973), "Uncertainty, Exchange Rate Risk, and the Level of International Trade", Western Economic Journal 11 (September), pp. 303-13.

Chowdhury(1993)¹⁶، وKhosrow(1994Caporaleand and)¹⁷ و اهتمام هذا الموضوع لم يكن رهن الدراسات الأكاديمية بل تعدى إلى المؤسسات الدولية حيث نجم عن ركود التجارة الدولية في عقد السبعينات و بداية الثمانينات استوجب ب"الغات" دفع صندوق النقد الدولي بحث هذه العلاقة¹⁸ ودفع أيضا البنوك المركزية الكبرى في العالم لبحث هذه العلاقة من اجل اتخاذ قرارات سليمة فيما يخص السياسة النقدية كبنك إنجلترا¹⁹ سنة 1983 و 1984 و بنك الاحتياطي الأمريكي في نيويورك²⁰ لكل من Justice and Barr Akhtar and Hilton سنة 1984 و بنك كندا²¹ سنة 1986.

إذا كانت الدراسات المذكورة أعلاه قد ركزت اهتمامها على الجانب تأثير أسعار الصرف على إجمالي تدفقات التجارة الخارجية (agrégés) و إن كان يحملها على عينات لفترة زمنية للدول المتقدمة فان من الدراسات من أخذت على عاتقها البحث على تقدير الأثر لتحركات أسعار الصرف على قطاعات بعينها مكونة للتجارة الخارجية (désagrégé ou sectoriel) مثل دراسةCôté (1986)²² و التي وجدت أن تطاير سعر الصرف يقلص حجم التبادل منذ بداية التعويم 1973 وان كان هذا الأثر ضعيفا بحدود 5% الى 10% و كانت آثار قطاعات متفاوتة حسب كل دولة في دراسات Maskus (1986)²³، Bélanger، Gutierrez، etRaynauld (1988)²⁴.

¹⁶ChowdhuryA.R., (1993), "Does exchange rate volatility depress trade flows? Evidence from error correction models", the Review of Economics and Statistics, 76, 700-706 .

¹⁷CaporaleT and Khosrow D (1994), Exchange Rate Variability and the Flow of International Trade, Economic Letters 46-1 (September): 49-54.

¹⁸IMF (1984), "Exchange Rate Volatility and World Trade", IMF Occasional Paper, No. 28, Washington: International Monetary Fund.

في هذه الدراسة تم استخلاص تأثير لسعر الصرف حيث ارتفعت التجارة الدولية بمعدل 8 % من 1962-1973 ثم انخفض هذا المعدل إلى 6% مع نهاية السبعينات ليقترب من 0 مع بداية الثمانينات

¹⁹Justice G. Op cit

²⁰Akhtar M.A. and Hilton R.S. (1984), «Exchange Rate Uncertainty and International Trade : Some Conceptual Issues and New Estimates for Germany and the United States», Federal Reserve Bank of New-York, Research Paper No. 8403, PP 77-78

²¹Côté. A (1986), «Les effets de la variabilité des taux de change sur lecommerce international - Une analyse pour le Canada», L'Actualité économique, vol. 62, no 4, Décembre.p. 501-520

²²Côté. A (1986), Idem

²³Maskus K.E (1986), «Exchange Rate Risk and U.S. Trade: A Sectorial Analysis», Federal Bank of Kansans City, Economy Review, March, p. 16-28.

²⁴Bélanger D., S. Gutierrez D. Racette and J. Raynauld (1988) «Exchange Rate Variability and Trade Flows : Sectoral Estimâtes for the U.S.- Canada Case», Cahiers de recherche del'Institut d'économie appliquée, (IEA-89-01) École des Hautes Études Commerciales.

كما جاء في الاتجاه آخر دراسات تنفي وجود علاقة بين تقلبات أسعار الصرف و التجارة الدولية و التأكيد على فرضية العدم وبعدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين بمعنى أن تغيرات سعر الصرف لا تفسر تدفقات التجارة الخارجية وان تغيرات أخرى هي سبب ذلك كعامل الانفتاح التجاري و زيادة إنتاجية المؤسسات و التعريفات الجمركية و زيادة الدخل على مستويه الفردي و القومي وحجم الدولة و مستويات التضخم و المنافسة داخل الأسواق و المسافة وغير ذاك من العوامل ومن ابرز هذه الدراسات التي جاءت تخلو من وجود علاقة مفسرة لتغيرات سعر الصرف ومستويات التجارة الخارجية دراسة (1985)Gotur²⁵، Kenen et Rodri²⁶(1984)، (1986)²⁷، Medhora (1990)²⁸، Christopher F. Baum ، Gagnon(1993)²⁹، (2009)³⁰.

بطبيعة الأمر فان الدراسات المبكرة في عقدين الثمانينات و التسعينات لم تكن فاصلا في نتيجة علاقة و اثر أسعار الصرف على تدفقات التجارة الخارجية مما استوجب استمرار دراسات لاحقة تختبر هذه العلاقة و إن تنوعت جغرافية العينات المستخدمة في النماذج قيد الدراسة أو اعتماد فترات زمنية متأخرة أو طرق إحصائية متطورة و التي سنأتي على ذكرها أو استخدامها لأسعار صرف حقيقية بدل الأسعار الصرف الاسمية باعتبار أن هذه الأخيرة تكون أكثر فاعلية لفترات زمنية قصيرة الأجل لكن في المدى الطويل، يجب الأخذ في الاعتبار التغيرات المحتملة في الأسعار النسبية، والاعتماد على سعر الصرف الحقيقي³¹ أو التركيز على اثر سعر الصرف على الصادرات فان هذه الدراسات جاءت تحاكي نفس

²⁵ **Goteur P** «Effects of Exchange Rate Volatility on Trade: Some Further Evidence», IMF Staff Papers, Vol. 32, No. 3, September, (1985), p. 475-512.

²⁶ **Kenen P. T., & Rodrik D.** (1984), «Measuring and Analyzing the Effects of Short-Term Volatility in Real Exchange Rates», Princeton University, International Finance Discussion Paper No. G-84-01, March, 31 pages.

²⁷ **Kenen P. T., & Rodrik D.** (1986) «Measuring and Analyzing the Effects of Short-Term Volatility in Real Exchange Rates», The Review of Economics and Statistics, 68, p. 311-315

²⁸ **Medhora R.** (1990), «The Effects of Exchange Rate Variability on Trade: The Case of the West African Monetary Union's Imports» World Development, 18(2), 313-324.

²⁹ **Agnon J.**, 1993, « Exchange Rate Variability and the Level of International Trade », Journal of International Economics, n°34, p. 269-287

³⁰ **Christopher F. B & Mustafa C** (2009) « The volatility of international trade flows and exchange rate uncertainty », March 12, 2009.

³¹ يعرف سعر صرف الاسمي على أنه سعر العملة الأجنبية بقيمة العملة الوطنية و من ثم هو ذلك السعر التي تحدده البنوك المركزية كسعر رسمي لها مقابل عملات أخرى الرسمى و ما يلاحظ عن هذا النوع من سعر صرف أنه لا يعبر بشكل حقيقي عن عملة ما نظرا لكونه يتجاهل التضخم الحاصل بين البلدين كما هو الحال لسعر صرف الحقيقي

التائج الدراسات السابقة و هي وجود علاقة سلبية او حيادية بين تقلبات أسعار الصرف و تدفقات التجارة الخارجية(Doganlar (2002)³² Arize et al,³³ (2005) ، Hook and Boon³⁴ (2005) ، and WeiClark, Tamirisa,³⁸Baak (2004) ،³⁷Das (2003) ،³⁶Vergil (2002)،³⁵(2000) ،Myint ،⁴¹Bahmani-Oskooee, M. and S. Hegerty (2007،⁴⁰ (2005) Lee and Saucier،³⁹(2004) ،⁴²Moe ChitMarian Rizov and Dirk Willenbockel(2007) .

قد راينا فيما سبق أنفا أن تغيرات أسعار الصرف و أثرها على التجارة الخارجية في وجود اتجاه السلبي لتحركات سعر الصرف على تدفقات التجارة الخارجية سواء في عدم وجود علاقة مفسرة و من قبول فرضية العدم أو سواء أن تحركات سعر الصرف تشكل عائقا على تدفقات التجارة الخارجية بانخفاض هذه الاخيرة أما الشق الثالث و الذي نحن بصدد التطرق إليه يكمن في وجود علاقة مفسرة لأثر ايجابي بين تحركات أسعار الصرف و حجم التجارة أي أن زيادة تقلبات أسعار الصرف صاحبته زيادة في حجم التجارة و اخذ هذا الطرح حيزا واسعا في السنوات الأخيرة مثل دراسة(1997) McKenzie and Brooks⁴³ و

³²Doganlar M. (2002), "Estimating the impact of exchange rate volatility on export: evidence from Asian countries", Applied Economics Letters, 9, 859- 863 .

³³Arize C A. and Osang .and Slottje J. D. (2005), "Exchange-Rate Volatility in Latin America and its Impact on Foreign Trade", September. Available at: <http://faculty.smu.edu/tosang/pdf/latin.pdf>

³⁴Arize C. A. and Osang, T. and Slottje J. D.(2008), 'Exchange-rate Volatility in Latin-American and its Impact on Foreign Trade', International Review of Economics and Finance , 17, 1, 33-44

³⁵Hook L.S. & Boon T.H., (2000), "Real exchange rate volatility and Malaysian exports to its major trading partners", Working Paper 6, University Putra Malaysia

³⁶Vergil H., (2002), "Exchange Rate Volatility in Turkey and Its Effect on Trade Flows", Journal of Economic and Social Research, 4 (1), 83-99.

³⁷Das Sujit K.,(2003), "Effects of Exchange Rates Volatility on International Trade: An empirical Analysis", Vanderbilt University, March 2003, Manuscript

³⁸Baak S. J, (2004) , "Exchange Rate Volatility and Trade among the Asia Pacific", International University of Japan, : <http://repec.org/esFEAM04/up.29293.1080736850.pdf>

³⁹Clark P., Tamirisa N., Wei S.J.,(2004), Exchange rate volatility and trade flows-so menu evidence, IMF Working Paper , May 2004 , International Monetary Fund

⁴⁰Lee K.S., Saucier P., (2005), Exchange Rate Instability and Trade Integration -The Case of Asia, 5th International Conference International Trade and Logistics Corporate Strategies and the Global Economy, LE HAVRE – 28-29 September.

⁴¹Bahmani-Oskooee M. and S. Hegerty (2007), 'Exchange Rate Volatility and Trade Flows: A Review Article', Journal of Economic Studies , 34, 3, 211-55..

⁴²Myint Moe Chit, Marian Rizov, Dirk Willenbockel "Exchange Rate Volatility and Exports: New Empirical Evidence from the. Emerging East Asian Economies". , The World Economy (2010), 33.2, pp239-269

⁴³McKenzie Michael D. and Brooks R. (1997) , "The Impact of Exchange Rate Volatility on German - US Trade Flows," Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 7, pp. 73-87.

،⁴⁷(1988) Brada and Mendez و⁴⁶ (1988) Giovannini،⁴⁵Franke (1991)، ،⁴⁴(1990)Klein
⁵⁰SercuVanhulle and،⁴⁹Asseery and Peel (1991)،⁴⁸kasman and Kasman (2005)
،⁵²Bredin et al(2003)،⁵¹Doyle(2001)،(1992)

في نفس السياق الايجابي بين سعر الصرف و التجارة ظهر طرح مغاير يتمحور في إطار
زمني و هيكلية جديد يتوافق و تطورات المالية الدولية و نقصد من الإطار الزمني تأخر هذه
الدراسات و ظهورها مع بداية الألفية الثالثة أما هيكلها التي ظهرت فيه فيتوافق مع ظهور
التكتلات الإقليمية المنبثقة و المتطورة عن ظاهرة العولمة و ما يعرف بظاهرة الأقلمة أو
الاقتصاد الجغرافي و بالضبط يكمن في مددور هذا التكتل في شقه النقدي⁵³ (عملة مشتركة
) في التأثير على دفع التجارة و بصياغة أخرى أثر الانضمام إلى عملات مشتركة هل هو
إعاقة أم زيادة لحجم التجارة الدولية ؟

قام (2000) Rose⁵⁴ بابتكار منهجية و أسلوب طرح جديد لم يكن سائدا قبل هذه الفترة
قد ألهم بعده عديد من ردود الفعل و من اختبارات تجريبية تقيس مدى أثر العملة المشتركة
currency (community) على تدفقات التجارة و هذا لا ينفي عدم وجود دراسات مشابهة

⁴⁴Klein M. W., (1990), "Sectoral effects of Exchange Rate Volatility on the US Exports", Journal of International Money and Finance, 9, pp.299-308.

⁴⁵Franke G., (1991), "Exchange rate volatility and international trading strategy", Journal of International Money and Finance, 10 (2), 292-307..

⁴⁶Giovannini A. (1988), "Exchange Rates and Traded Goods Prices", Journal of International Economics, Vol. 24, 45-68..

⁴⁷Brada J. C. and José A. M. (1988), "Exchange Rate Risk, Exchange Rate Regime and the Volume of International Trade", KYKLOS, 41: 263-80.

⁴⁸Kasman A. & Kasman A., (2005), "Exchange Rate Uncertainty in Turkey and its Impact on Export Volume", METU Studies in Development, 32 (June), 2005, 41-58.

⁴⁹Asseery A., & Peel D. A. (1991), The effects of exchange rate volatility on exports. Economics Letters, 37, 173-177.

⁵⁰Viaene J.M., and C.G. de Vries, (1992), "International Trade and Exchange Rate Volatility, European Economic Review 36, pp. 1311-21.

⁵¹Doyle E. (2001), "Exchange Rate Volatility and Irish-UK Trade, 1979-1992", Applied Economics, 33, 249-65.

⁵²Bredin D., Fountas S. And Murphy E. (2003), "An Empirical Analysis of Short Run and Long Run Irish Export Functions: Does Exchange Rate Volatility Matter?", International Review of Applied Economics, 17, 193-208.

⁵³الاتحاد النقدي (Monetary Union) هو تأسيس عملة موحدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد و تبني سياسة نقدية موحدة داخل الاتحاد و تأسيس بنك مركزي يشرف على تنفيذ السياسة النقدية كما يستخدم تعريفه جمركية موحدة و يسمح بحرية انتقال الموارد و هو يعبر عن درجة متقدمة من التكامل الاقتصادي و بالتالي يأتي بعد كل من اتفاقية تفضيلات منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي و سوق مشتركة.

⁵⁴Rose A.K., 2000. One money, one market: The effect of common currencies on trade, Economic Policy 15 (30), April, 7-45.

لهذا الطرح من قبل فقد قام (1995) McCallum⁵⁵ بدراسة ما يعرف "بأثر الحدود" عند وجد أن التجارة بين محافظتين كنديتين تتفوق ب 20 مرة على التجارة بين محافظة كندية وولاية من ولايات المتحدة الأمريكية و نفس المغزى تم التوصل إليه من دراسة (1996) Wei⁵⁶، (2000) Head et Mayer⁵⁷ بالنسبة لدول مجلس التعاون الاقتصادي OCED.

عودة بنا إلى نموذج Rose الأصلي (2000) فإن النتيجة المستقاة من هذا الاختبار كانت نتيجة ملفتة للانتباه إذ خرج نموذج القياسي لعينة من 180 دولة لسنوات امتدت من 1970-1990 بأن التجارة بين الدول ذات العملة المشتركة يصل بها المعدل المتوسط إلى أكثر من 3 مرات لما هي عليه تجارة الدول تستخدم عملات متنوعة و هذا باعتبار أن اتحادات العملة من شأنها تقليل تكاليف المعاملات جزءا استخدام عملات مختلفة و أهم ردود فعل لهذه النتائج كانت من (2001) Rose⁵⁸ نفسه عندما اعترف بصعوبة ترجمة هذه النتائج خارج عينة التي درسها كعينة دول منطقة الأورو كما تم انتقاد هذه النتائج من طرف (2001) Persson⁵⁹ حيث رأى في عينة Rose دول صغيرة الحجم و فقيرة و قريبة المسافة كدول اتحاد الفرنك CFA⁶⁰ و بعض جزر الكاريبي بالإضافة إلى العينة تضم تمايزا بين عينات الدول المستخدمة إحداها تتفوق بكثير عن الأخرى و هو ما يفسر تخلف الثانية عن الأولى كالولايات المتحدة الأمريكية و بنما على سبيل المثال وأقر (2002) Kenen⁶¹ هذا الانتقاد و باستخدام منهجية المضاهاة أوجد Persson أن أثر العملة المشتركة يتراوح ما بين 13 و 65% وهي اثر ضعيف بما

⁵⁵McCallum J., 1995. National borders matter: Canada-U.S. regional trade patterns, American Economic Review 85 (3), jun, 615-23

⁵⁶Wei S.H., 1996. Intra-national versus inter-national trade: How stubborn are nations in global integration, NBER Working Paper 5531

⁵⁷HeadK., MayerT.2000. Non-Europe: The magnitude and causes of market fragmentation inEurope, Weltwirtschaftliches Archiv136 (2), 285-314.

⁵⁸Rose A.K., 2001. Currency unions and trade: The effect is large, Economic Policy16 (33), October, 449-61.

⁵⁹Persson T., 2001. Currency union and trade: How large is the treatment effect?, Economic Policy16 (33), October, 435-448

⁶⁰الفرنك الأفريقي (franc CFA) هي عملة متداولة في 12 دولة أفريقية كانت سابقا مستعمرا فرنسية بالإضافة إلى غينيا بيساو (مستعمرة برتغالية سابقة) وغينيا الاستوائية (مستعمرة إسبانية سابقة) ويعتمد قانون العملة رمز للعملات المتداولة في وسط أفريقيا ب XAF و XOF للعملة في غرب أفريقيا والعملة قيمة ثابتة مرتبطة باليورو: 100 فرنك س ف ا = 0.152449 يورو أو 1 يورو = 655.957 فرنك س ف ا.

⁶¹Kenen P. 2002. "Currency Unions and Trade: Variations on Themes by Rose and Person", Princeton University. Mimeo.

حصله نموذج Rose الأصلي (2000) على أن هذه النتائج الأخيرة تعرضت بدورها لانتقادات هذا الأخير الذي اعتبر إدخال Persson متغيرات جديدة كالمسافة و كحجم الاقتصاد يفترق إلى الإطار النظري و عيناته لا تتكيف مع محددات الانضمام إلى الاتحادات النقدية. رغم هذا الجدل إلا أن كل من هذه الدراسات و إن اختلفت في حجم أثر العملة المشتركة على تدفقات التجارة إلا أنهما أقرتا بأثر إيجابي لهذه العلاقة بمعنى أن إتباع نظام نقدي ثابت (عملة مشتركة) يزيد من حجم التجارة و هذا القرار يشمل دراسات و اختبارات تجريبية عديدة كدراسة (2001) Glick et Rose⁶²، (2003) Barr et al⁶³،⁶⁴ De Nardis and Vicarelli (2003)⁶⁵، (2002) Flandreau et Maurel⁶⁶،⁶⁷ و أيضا (2002) De Souza كما جاءت دراسة (2004) Nitsch, V.⁶⁸ التي جاءت تفرق بين اتحادات نقدية متعددة الأطراف كمنطقة CFA مثلا و اتحادات نقدية أحادية كالدولة مثل بنما التي تتبع الدولة⁶⁹ كنظام نقدي و التي جاءت ايجابية و مؤثرة للدول كعلاقة بين المتغيرين داخل الكتلة متعددة الأطراف و ضعيفة الأثر اتحاد نقدي أحادي (الدولة) كذلك جاءت دراسات أخرى لتختبر مدى تحركات التجارة الدولية عبر أزمنة و نظم صرف سابقة كدراسة (2002) Lopez-Cordova and Meissner⁷⁰ التي

⁶²Glick R., Rose, A., 2002. Does a currency union affect trade? The time series evidence, *European Economic Review* 46 (6), Jun, 1125-51

⁶³Barr D, Francis B and David M (2003) "Life on the Outside" *Economic Policy*, 573-613.

⁶⁴De Nardis S and Claudio V (2003) "Currency Unions and Trade: The Special Case of EMU" forthcoming *Review of World Economics*.

⁶⁵De Sousa J and Julie L (2003) "Do Currency Unions Solve the Border Effect Puzzle?" LESSOR/ROSES unpublished.

⁶⁶Flandreau M. and M. Maurel. 2002. "Monetary Unions, Trade Integration and Business Cycles in 19th Century Europe: Just Do it", CEPR discussion Paper No. 3087. London: CEPR.

⁶⁷Flandreau M., Maurel M. 2005. Monetary unions, trade integration, and business cycles in 19th century Europe, *Open Economies Review* 16 (2), 135-52.

⁶⁸Nitsch V., 2004. Comparing apples and oranges: The trade effect of multilateral currency unions is small, dans Alexander, V., Von Furstenberg, G., Méhitz, J. (éd), *Monetary Unions and Hard Pegs. Effects on Trade Financial Development and Stability*, Oxford University Press et CEPR, 89-100.

⁶⁹الدولة أو اليورو هو استخدام الدولار (الدولة) أو اليورو (اليورو) في بلد ما إلى جانب أو كبديل عن عملة محلية في التعاملات النقدية و المالية في التداول و يكون هذا الاستخدام بشكل رسمي أي بموافقة السلطات النقدية في الدولة المحلية و هناك عديد الدول من يتبع هذا النظام مثل بنما و الإكوادور و السلفادور (الدولار) و بعض دول شرق أوروبا (الأورو) مثل كوسوفو و صربيا.

⁷⁰J. Ernesto López-Córdova and Christopher M. Meissner 2003. "Exchange-Rate Regimes and International Trade: Evidence from the Classical Gold Standard Era." *American Economic Review*, 93(1): 344-353.

أوجدت أنه في قاعدة الذهب⁷¹ زادت التجارة 30% في حين تضاعف تدفقات التجارة في الاتحاد الاسكنديناوي و الإمبراطورية النمساوية- الهنغارية و نفس الحال بنسبة لدراسة (2002) Estevadeordal, Frantz, and Taylor⁷² بزيادة قدرها نسبة 25% أثناء قاعدة الذهب و دراسة Thom et Walsh⁷³ التي عنيت بالاتحاد بين ايرلندا و المملكة العظمى سنة 1979-1992 و غيرها من الدراسات.

⁷¹قاعدة الذهب (1870-1914) في هذه الفترة كان الذهب وسيط عالمي في المبادلة فكان يتمتع بالقبول التام بين مختلف الدول مما جعله يساهم في تحقيق توازن واستقرار نقدي وثبات أسعار الصرف خاصة بين الدول الرأسمالية ونمو في المبادلات الدولية كما استخدم لتسوية المدفوعات الدولية و في ظل هذه القاعدة تم تحديد القيمة الخارجية لكل العملات بأسعار ثابتة مقومة بالذهب حيث أن الذهب هو المعيار العام الذي تم كأساس تحديد قيمة العملات المختلفة وتثبيتها ومن ثم المحافظة على معدلات التبادل بين العملات.

⁷²Estavadeoral A. B. Frantz, and A. Taylor. 2002. "The Rise and fall of World Trade, 1870-1939", UC Davis. mimeo.

⁷³Thom R., Walsh B., 2002. The Effect of a Common Currency on Trade: Ireland Before and After the Sterling Link, European Economic Review 46 (6), June, 1111-23

3.1 الدراسات السابقة لأثر الاورو على التجارة الخارجية

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت دول اوروبا تعيد التفكير مجددا من اجل الوحدة و تخلت عن الأفكار النابولية و الهتلرية القائمة على فرض الوحدة بالجيش و الحروب واستبدلتها بأفكار اقتصادية أوصلتها إلى اتحاد أوروبي شهد له العالم اليوم بالرقى و التقدم و كان الأورو في 1 يناير 1999 مع موعدا مع التاريخ و الجغرافيا حيث أعلن هذا موعدا قيام دول الاتحاد باستخدام الاورو في المعاملات النقدية و المالية و تم تثبيت الاورو أمام العملات المحلية في 1 جانفي 2002 و وصل عدد دول الأعضاء في الاتحاد النقدي إلى سبعة عشر دولة بعد انضمام استونيا مطلع 2011 ومن ثم فان الاورو كعملة لم يكن هدفا فقط بل كان أداة ووسيلة لبلوغ أهداف التكامل الاقتصادي والتنسيق بين أساسيات المالية والنقدية في هذه وبالطبع فان الدور العالمي للاورو كعملة يتحدد من خلال حجم الاقتصاد 16,106 ترليون دولار سنة و هو اكبر حجم اقتصاد عالمي ويمثل 25% من الاقتصاد العالمي كما ان قوته تكمن في اعتماده على إمكانيته الداخلية هذا ما تفسره نسب انفتاح منطقة الأورو في العالم تمثل 17% من الصادرات (EXP/PIB) و 16,3% من الواردات IMP/PIB كما أن حال دول هذا الاتحاد تقوم على أساس (50-60) من المبادلات فيما بين دول الاتحاد (les échanges intra zone)⁷⁴ وأكثر من 72% كنسبة تبادل مع دول الاتحاد الأوروبي (27 دولة) في ظل ارتباط هذه الدول بعلاقات تجارية مع دول منطقة الأورو⁷⁵، و هذا الواقع و الهيكل التضامني يحاول التوفيق مع ما ذهب إليه جوهر نظرية المنطقة النقدية المثلى Zone Monétaire Optimal و الذي يعود للأب الروحي Mandull Rober 1961⁷⁶ في ضرورة السماح لحركة عوامل الإنتاج بين دول الاتحاد كشرط لنظرية المنطقة النقدية المثلى وضرورة وجود درجة عالية من

⁷⁴ نظرية تشابه الطلب بين الصناعات في الدول المتقدمة ظهرت في فترة السبعينات intra-industrielle commerce و يذهب مفهوم هذا النوع من التجارة الدولية الى تبادل الدول المتقدمة فيما بينها سلع صناعية متميزة كأن فرنسا 'jeans' الى اليونان و بدورها تستورد منها ملابس نسائية أو كأن تقوم ألمانيا بتصدير سيارة Volkswagen إلى فرنسا و تستورد من فرنسا سيارة البيجو 'Peugeot' أو الرينو 'Renout' و تظهر من المتاجرة الدولية لسلع متنوعة من قطاع واحد كصناعة الإعلام الآلي أو السيارات قيام هذا النوع من التجارة يدعمه تشابه الدول الصناعية فيما بينها مما تملكه من تكنولوجيا و رأس المال و عمالة ماهرة ومن ثم تقارب في موارد الإنتاج و من هنا تظهر الميزة النسبية لهذه الدول في الصناعة.

⁷⁵ Béatrice M. d'Intignano, « l'euro notre monnaie notre problème », paris, mars 2008, p 47

⁷⁶ Mundell R "A theory of optimum currency areas" American economic reviews 51/1961a, P509-517

التكامل التجاري مع الجوار 1963 McKinnon⁷⁷ بالإضافة إلى شرط Kenen⁷⁸ 1969 من تخصص الاقتصاديات في وجهة التنويع في الإنتاج و الاستهلاك وهذا ما يجعل المنافسة بين دول الأعضاء في نفس القطاعات أقل حدة وأكثر تمايزا فألمانيا القوة الأولى في هذا الاتحاد تستفيد من الأورو في قوته المالية باعتبارها تصدر منتجات صناعية إلى جانب باقي دول الأعضاء أما فيما يخص دول أخرى فتستفيد من تزويد المنطقة من المنتجات الزراعية كإسبانيا والبرتغال ومنتجات سياحية كالليونان وغير ذلك من الأمثلة بالإضافة أن الاتحاد النقدي له تفويض منذ معاهدة ماستريخت على إبقاء معدلات تضخم متدنية وهذا ما كان باستثناء سنوات 2004 و 2008 كما أصبح عملة ارتكاز وعملة ارتباط لدول كثيرة كدول جنوب المتوسط كالمغرب وتونس والتي تعتمد على ارتباط سعر صرفها على الأورو في سلة من العملات بنسبة ترجيح لعملات او بالتعميم على هامش نطاق معين حول الأورو كما هو كان بالنسبة للدنمرك ودول البلقان المرشحة للانضمام النقدي كليتوانيا ولاتفيا او التعويم المراقب بالنسبة للأورو كما هو حال دولة هنغاريا بعد أزمة المالية (2007-2008) أو كدول التشيك ورومانيا أو اعتماد نظام مجلس العملة كدولة بلغاريا ولبوسنا والمهرسك أو الاعتماد الأورو عملة محلية (اليوررة) مثل دولة كوسوفو والجبل الأسود بالإضافة إلى منظمة دول غرب إفريقيا المكونة من 14 دولة (ancienne zone CFA) التي ربط عملاتها بالأورو وحتى روسيا والصين تعتمد على الأورو بنسب مرتفعة في ثلاث عملاتها، المعومة إليها⁽⁷⁹⁾، كما ان الاحتياطات العالمية من الأورو ارتفعت سنة 1973 من 8% (المارك الألماني و الفرنك الفرنسي) إلى 25% سنة 2006⁸⁰.

في ظل ما ذكرناه للدور العالمي للأورو فان له آثار مختلفة على الدول بالنسبة للتجارة الخارجية وعليه جاءت دراسات عديدة تختبر هذه الآثار كدراسة (Franck Cachia)⁸¹ عام

⁷⁷McKinnon.I R (1963), 'Optimum Currency Areas, the American Economic Review Vol. 53, No. 4 (Sep., 1963), pp. 717-725

⁷⁸Kenen P B1969 "theory of optimum currency area: an electric view" Monetary problems in the international economy, University of Chicago, 1969, p 41-60.

⁷⁹Béatrice Majnoni d'Intignano, Op cit ,p 12.

⁸⁰Barry Eichengreen Sterling's past, Dollar's Future: Historical perspectives on reserve currency competition “, national bureau of research, Working Paper 11336, Cambridge, 2005 pp 2.

⁸¹Franck C "Les effets de l'appréciation de l'euro sur l'économie française", note de conjoncture, juin 2008.

2008 و استنتجت أن ارتفاع الاورو مقابل الدولار يؤثر على الاقتصاد الفرنسي و يؤدي بانخفاض صادرات فرنسا بمعدل 0.3% كمعدل فصلي منذ 2002 ليصل في 2008 إلى 0.5% وانخفاض معدل الاستيراد 1.2% كمعدل سنوي كما خرج بنتيجة أن كل ارتفاع مقداره 10% في الأجل القصير مقابل عملات رئيسية بما فيها الدولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 0.5% سنوي في 3 سنوات إلى بعد 2002 و انخفاضا في سعر التضخم من 0.2 إلى 0.3% سنويا و أيضا Serge Rey⁸² عام 2011 بدراسة اهتم فيها بأثر سعر صرف الأورو على صادرات السلع الفرنسية و الألمانية خارج منطقة الاتحاد النقدي باستخدام بيانات فصلية (1971-2010) وتبين أن الصادرات الألمانية أكثر استجابة للطلب الخارجي و أقل حساسية للتغيرات في أسعار صرف الأورو و هذا ما يفسره النمو الاقتصادي في ألمانيا بوتيرة أسرع مما هي في فرنسا في خمسة عشر سنة الماضية.

كما شملت دراسة (Laurence Cecchini)⁸³ على 22 دولة من دول التعاون الاقتصادي من 1985-1998 حيث وجدت أن تقلبات الاورو يؤثر سلبا على التجارة و يقلص من حجمها إلى 3% على مدار فترة الدراسة و كذلك هناك دراسة Helge Berger and Volker Nitsch⁸⁴ (2010) و الذان اختبرا اثر الاورو علموازين التجارية الثنائية ل18 دولة اوروبية من 2008-1948 و اتضح انه بعد دخول الاورو حيز التداول اتسعت الاختلالات التجارية بين أعضاء منطقة الاورو بشكل كبير، وتقدر الدراسات Micco, Stein and Ordoñez (2003)⁸⁵ ، أن الأثر من الاورو في كان ايجابيا بزيادة تتراوح من 5% إلى 10% في التجارة الثنائية السلع بين بلدان في منطقة الاورو 1992-2002 بينما قدرها Flam and Nordström (2003)⁸⁶ بزيادة تتراوح من 8% إلى 15% في نفس فترة دراسة Micco, Stein and Ordoñez (2003) في المقابل قدرها

⁸²Serge R "l'impact du taux de change sur les exportations de l'Allemagne et de la France hors zone euro », CATT-UPPA WP N°. 9. January 2011.

⁸³Laurence C "Impact de l'euro sur le commerce extérieur Communication au XII ème colloque du GDR Economie et Finances Internationales, Bordeaux, juin, 2002

⁸⁴Helge Berger and Volker Nitsch "The Euro's Effect on Trade Imbalances ", IMF Working Paper European Department, October 2010.

⁸⁵Micco A., Stein E. and Ordoñez G. (2003). 'The currency union effect on trade: early evidence from EMU', Economic Policy, Vol. 37, pp. 315-356.

⁸⁶Flam H. and Nordström H. (2003). 'Trade volume effects of the euro: aggregate and sector estimates', mimeo, Institute for International Economic Studies, Stockholm University.

⁸⁸Bun and Klaassen (2002) و ⁸⁷Barr, Breedon and Miles (2003) ب29% في فترة 1978-2002 و ب38% كزيادة و من ثم علاقة ايجابية بين سعر صرف الاورو و تجارة منطقة الاورو على مدة زمنية 1965-2001 بينما يرى Chintrakarn (2008) ⁸⁹ ان الاورو له تأثيرات ايجابية في السنوات الاولى بمقدار من 10 إلى 15% اما دراسة Jeffrey Frankel (2010) ⁹⁰ جاءت ايجابية بالنسبة لأثر الاورو على تعزيز التجارة الثنائية بين اتحاد الفرنك CFA ودول الأوروبية، حيث أدى الاورو إلى تعزيز 76% من تجارة الطرفين كما أن هناك دراسة شملت الصفة الجنوبية للاتحاد الأوروبي إلى تعزيز 76% من تجارة الطرفين كما أن هناك دراسة شملت الصفة الجنوبية للاتحاد الأوروبي Sabri, Nidal Rachid; Peeters, Marga and Abulaben, Diamo K (2012) ⁹¹ و أوجدت هذه الدراسة أن انخفاض الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي بنحو 3% و هذا لفترة 2011-2000 لأنها أصبحت أكثر تكلفة أما الاستيراد من دول الاتحاد الأوروبي كان على العكس من ذلك لأنها أصبحت أرخص أما واردات المغرب فتستجيب 10% ارتفاعا عندما يرتفع درهم المغربي مقابل الاورو ب 20% أما الصادرات الأردنية تنخفض بحدة عند مجرد ارتفاع الدينار الأردني ب 10% فقط.

⁸⁷ Barr D., Breedon F. and Miles D. (2003). 'Life on the outside: economic conditions and prospects outside Euroland', Economic Policy, Vol. 37, pp. 573-613.

⁸⁸ Bun M.J.G. and Klaassen F.J.G.M. (2002). 'Has the euro increased trade?' Tinbergen Institute Discussion Paper No. 02-108/2, University of Amsterdam.

⁸⁹ Chintrakarn P. 2008. Estimating the euro effects on trade with propensity score matching. Review of International Economics 16 (1): 186- 98.

⁹⁰ Jeffrey Frankel, «The Estimated Trade Effects of the Euro Why Are They Below Those from Historical Monetary Unions among Smaller Countries?», The University of Chicago Press, February 2010, pp169- 212

⁹¹ Sabri Nidal Rachid , Peeters Marga and Abulaben Diamo K, " The impact of exchange rate volatility on trade integration among North and South Mediterranean countries", MPRA Paper No. 38080, posted 13. April 2012

4.1 الدراسات السابقة لأثر الدولار على التجارة الخارجية

إن قوة أي عملة تكمن في سببين أولاً أن تكون هذه العملة هي وحدها المستخدمة في التعاملات المحلية في بلدها الأم و ثانياً أن يقف وراء هذه العملة مصرف مركزي يدعمها ويعطي العالم الثقة فيها فبالنسبة للدولار الأمريكي فقد حققت الشرط الأول في أواخر القرن 19²² وهذا ما كان في 23 ديسمبر 1914 من خلال إعلان الرئيس "ولسن" Wilson بقانون ميلاد الاحتياطي الفيدرالي يدخل حيز التنفيذ سنة 1913-1914 والذي قسم الولايات المتحدة الأمريكية إلى 12 بنك مركزي يقوم بإصدار النقود و السبب الثاني في تفوق أي عملة هو اقتصاد قوي و هو ما عرفته الولايات المتحدة منذ خروجها من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة اقتصادية و إلى غاية اليوم و قبل أن نخوض في أثر الدولار على التجارة الخارجية لدول العالم فسنعرج و لو باختصار عن مشوار هذه العملة.

باعتبار أن الدولار هو العملة الأقوى في العالم فإن كل الأنظار موجهة إليه حتى الدول المتقدمة و التي تنتهج نظاماً معوماً لا تستطيع أن إلا أن تتماشى و تحركات الدولار و عليه دارت دراسات متنوعة الجغرافياً تختبر أثر الدولار مقارنة بأسعار صرف المحلية على موازين تجارتها من أهمها دراسات اليونان و الدولار في الآونة الأخيرة و أثرهما على العلاقات التجارية الثنائية و التي طغت على الدراسات الأكاديمية و المشهد السياسي و الإعلامي و داخل أروقة المؤسسات الدولية في ظل ازدياد الأصوات و التقارير الرسمية المناهضة للسياسات النقدية في الصين في خضم ما يعرف بحرب العملات القائمة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين تنتقد هذه الأخيرة الولايات المتحدة الأمريكية بأنها هزت اقتصاديات العالم بسياساتها النقدية التوسعية و السعي نحو خفض سعر صرف عملتها بشكل ممنهج وتحقيق ميزة تنافسية بحيث تصبح سلعا و خدماتها المصدرة أرخص ثمنا عن مثيلتها و الولايات المتحدة الأمريكية توجه نفس النقد للصين بأنها تعتمد خفض سعر صرف عملتها

²² وهذا كان بعد عراك طويل فرغم إصدار القوانين البنكية في عام 1863 فإن الأزمات البنكية توالى في الولايات المتحدة الأمريكية-1844-1890-1893 (1873م أزمة 1907 وهذا كله ينصب في عدم قدرة هذا النظام على إصلاح النظام المصرفي على تصحيح الاختلالات التي عانها القطاع و ها ما وسع المجال بين أعضاء الكونغرس في دراسة خبرات المصرفية الأجنبية من خلال هيئة برلمانية تدرس و تبحث إصلاحات جديدة و لعل التقرير الذي قدمته هذه الهيئة في 1910 هو غياب بنك مركزي يقوم بدوره الرقابي و لاستشرافي على بقية الجهاز المصرفي

لتحقيق مزايا تجارية في حين أن كل منهما يتعمد السياسة موضع الاتهام وحقيقة الأمر أن المنتجات الصينية رخيصة ليس فقط لأن عملتها المثبتة بالدولار الأمريكي منخفضة بل أيضاً لأن أجور العمال في الصين تقل عن ربع أجور العمال في أميركا و أوروبا وإنتاجيتهم ليست متدنية و هذا ما يفسر انه في سنة 2011 بلغ العجز التجاري الأمريكي 49.7 مليار دولار منها 18.2 مليار دولار مع الصين مقابل 3.9 مليارات مع كندا و 4.6 مليارات مع المكسيك و 2.8 مليار مع الاتحاد الأوروبي و 3.3 مليارات مع اليابان و 3.47 مليار دولار أما كمعدل سنوي في 2010 فقد بلغ العجز الأمريكي مع الصين 27.3 مليار دولار من مجمل 49.7 مليار دولار بنسبة 55% في مقابل 22.6 مليار دولار في 2009 بينما كان هذا العجز التجاري في حدود 8 ملايين دولار في سنة 2000 من مجمل 37 مليار دولار بينما لم تتجاوز كندا 3 ملايين دولار كعجز تجاري في 2010 و حوالي 2 ملايين دولار في 2009 و مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي فقد بلغ العجز 8 ملايين دولار في 2010 و 6 مليارات دولار في 2009⁹³ و قد أثبتت الدراسة التطبيقية William R. C line⁹⁴ انه في 2010 كل انخفاض قدره 10% في سعر صرف اليوان الصيني سينتج عنه انخفاض في الفائض التجاري للصين بمبلغ يتراوح بين 170 و 250 مليار دولار و أن انخفاض قدره 10% من سعر اليوان أمام الدولار يكلف 50 مليار دولار الميزان التجاري الصيني و قبل ذلك دراسة saangJoon BAAK (2008)⁹⁵ الذي وصل إلى نتيجة مؤداها تخفيض سعر صرف الريمينيبي 1% من يزيد من الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بمقدار 1.7%، في حين أن تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي 1% يرفع الصادرات الأمريكية إلى الصين بنسبة 0.4% وهذا لفترة من الفصل الأول سنة 1986 إلى الفصل الثاني لسنة 2006 علما أن الصين انتهجت ارتباط عملتهم بالدولار منذ 1994 لتنتهج سعر صرف مدار منذ 2005.

³⁵U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, Foreign Trade” U.S. Trade in Goods by Country”, <http://www.census.gov/foreign-trade/balance/>

³⁶William R. C line “Renminbi Undervaluation, China’s Surplus, and the US Trade Deficit », Peterson Institute for International Economics., Number PB10-2 0 August 2010.

⁹⁵Saang Joon BAAK « The bilateral real exchange rates and trade between China and the U.S.», China Economic Review 19 (20 08) 117 – 12 7

في اتجاه جغرافي آخر لا يقل أهمية عن الأول فوفق دراسة Cyriac Guillaumin, Dominique (2008)⁹⁶ فقد اعتبر الارتفاع الذي شهدته الاورو أمام الدولار منذ 2004 إلى 2008 وصولاً إلى رقمه القياسي 1,6019 بقدر ما يساهم في احتواء التضخم في منطقة الاورو بقدر ما سيكون له اثر سلبي على التجارة الخارجية و من ثم فدم تشجيع كل من النمو و العمالة كون أن معدل التبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية و منطقة الاورو هو حوالي 20% كما تناولت دراسة Sulaiman D. Mohammad⁹⁷ عام 2010 تبحث اثر سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على اقتصاد الباكستاني من خلال اختبار وجود علاقة بين كل من سعر صرف الأورو مقابل الدولار و الدخل الإجمالي (GDP) و مستوى الأسعار (CPI) وعرض النقود (M1) في باكستان وسعر صرف الباكستاني مقابل الدولار الأمريكي (PKUS) في فترة ما بين 1960 – 2004 بين سعر صرف الاورو مقابل الدولار الأمريكي ونتيجة هذا البحث هو عدم وجود علاقة في الأجلين القصير و الطويل بين متغيرات موضع الدراسة كون أن الاقتصاد الباكستاني هو اقتصاد صغير مفتوح و أيضا دراسة التطبيقية Mansour H. Ibrahim (2007)⁹⁸ و التي أوجدت علاقة و ارتباط بين سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي على مختلف عناصر الاقتصاد الكلي في ماليزيا و هناك أيضا دراسة التي قامت بها الحكومة الاسترالية⁹⁹ و التي عالجت أثر انخفاض الدولار الامريكي مقابل الدولار الاسترالي في الفترة 2001-2002 على السلع الاسترالية باعتبارها مصدر رئيسي للمواد الأولية من الحبوب و المعادن و اللحوم الحيوانية حيث عرف الدولار الاسترالي انخفاض أمام الدولار ب 15% مما اثر سلبا على عائدات السلع الاسترالية كما عرفت هذه السلع نقصا في الصادرات نحو الولايات المتحدة الأمريكية بفعل هذا الانخفاض وفي ظل انخفاض حصة الصادرات الاسترالية نحو الولايات المتحدة الأمريكية عرفت المناطق الجغرافية الأخرى تزايد في الطلب على السلع

⁹⁶ Cyriac G, Dominique P, "Appréciation de l'euro ou baisse du dollar ? Quelques éléments d'analyse", Chroniques d'actualités du CEPN, juin 2008.

⁹⁷ Sulaiman D. Mohammad and Irfan Lal "The Euro - Dollar Exchange Rate & Pakistan Economy", European Journal of Scientific Research, Vol.42 No.1 (2010), pp.6-15

⁹⁸ Mansoor H. Ibrahim "Yen Dollar exchange rate and Malaysian macroeconomic Dynamic" The development economies, Vol 45, XLV-3 2007:315-338

⁹⁹ Jammie P, Andrew M, Lindsay F and QT Tran "U S Dollar : impact of a depreciation of U S \$ an Australian commodities", Australian commodities , vol. 9 no, 3, September quarter 2002

الاستراتيجية خاصة كل من اليابان و الصين و الدول الأوروبية و شرق آسيا نتيجة زيادة النمو في هذه الدول من جهة و انخفاض عملة أستراليا أمام العملات هذه الدول أما الذهب فقد خالف اتجاه السلع الأخرى حيث عرف هو ارتفاع في أسعاره باعتباره سلعة تحوطية عالمية ذو ملاذ امن و أيضا تناولت دراسة¹⁰⁰ A.Sukar, Taisier A. Z (1996) أن سعر صرف الدولار محدد رئيسي لتدفقات التجارة الخارجية البينية مع اليابان و كندا في الفترة 1975-1993 و في السنوات الأربع الأخيرة وصل سعر الدولار إلى تدن غير مسبوق أمام كل العملات الدولية، و مع ذلك فإن الميزان التجاري الأميركي حافظ على وضعه قبل تراجع سعر الدولار، بل إنه سجل أرقاماً قياسية جديدة في العجز أمام السلع التي تتدفق على الأسواق الأميركية من كل جهات الدنيا، هذا ما يجعل من مسالة تخفيض الدولار كاداة لتحسن الميزان التجاري الأميركي موضع اهتمام وجدل فحسب دراسة¹⁰¹ Olivier Blanchard , Francesco Giavazzi, Filipa Sa (2005) فمنذ منتصف القرن 1990 ساهمت كل من زيادة الطلب على السلع الأجنبية و زيادة الطلب على الأصول الأمريكية و من ثم الطلب على الدولار إلى زيادة بشكل كبير إلى اتساع العجز في الحساب الجاري و تفسير للعلاقة بنسبة 60% ورافق هذه الزيادة ارتفاع في سعر صرف دولار حقيقي حتى أواخر عام 2001، ثم بدا يشهد انخفاضات منذ ذلك الحين و تسارع هذا الانخفاض في أواخر عام 2004 ومع ذلك بلغ العجز التجاري الأميركي 652 مليار دولار. منه 160 مليار دولار مع الصين، 75 مليار دولار مع اليابان، 71 مليار دولار مع منطقة اليورو، و346 مليار دولار، مع بقية العالم مما يشير أسئلة بشأن ما إذا كان خفض الدولار دور في تقليص هذا العجز كما شملت دراسات اثر الاورو على قطاعات اقتصادية بعينها كدراسة¹⁰² Jungho Baek, Won W. Koo, and Kranti Mulik (2008) أظهرت النتائج أن سعر الصرف يلعب دورا حاسما كمحدد لسلوك التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في الولايات المتحدة

¹⁰⁰ Abdulhamid S, Taisier A. Z "Real Exchange Rates And U.S. Bilateral Trade", Journal Of Applied Business Research, Vol 12, No 4 (1996), pp138-144

¹⁰¹ Olivier Blanchard , Francesco Giavazzi, Filipa Sa" he U.S. Current Account and the Dollar, "NBER Working Paper No. 11137, February 2005

¹⁰² Jungho Baek, Won W. Koo, and Kranti Mulik « Exchange Rate Dynamics and the Bilateral Trade Balance: The Case of U.S. Agriculture », Agricultural and Resource Economics Review 38/2 (October 2009) 213-228.

مع 15 شريك تجاري مهم في المدى القصير و المدى الطويل في الفترة 1989-2007 و مع ذلك أظهرت النتائج أنه لا يوجد أي دليل على تأثير انخفاض سعر صرف الدولار على تجارة الزراعة الأمريكية مع شركائها التجاريين الرئيسيين و بالنسبة للشق الصناعي جاءت دراسة , Mohsen Bahmani-Oskooee Zohre Ardalani (2008)¹⁰³ و التي جاءت تحتبر مدى تأثير ستة وستين من الصناعات في الولايات المتحدة (المجموعات السلعية SITC) لانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي خلال يناير 1991 و اوت 2002 على المدى القصير والآثار الطويلة الأمد لانخفاض قيمة الحقيقية للدولار و النتائج تكشف عن أدلة على تأثير ست صناعات و مع ذلك يتم اعتماد تأثير إيجابي على المدى الطويل على 22 الصناعات كما أن نفس الباحثين قامو باختيار تأثير انخفاض قيمة الحقيقية للروبية على ميزان التجارة الثنائية بين الهند وشريكها الرئيسي الولايات المتحدة و لم يتم العثور على علاقة ذات دلالة بين سعر الصرف بينهما¹⁰⁴ كما ايضا تضمن تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية و الاعمار (بكدار)¹⁰⁵ حيث جاء هذا التقرير ليوضح اثر انخفاض سعر صرف الدولار على الاقتصاد الفلسطيني و في ظل عدم وجود عملة وطنية فلسطينية تلجأ هذه الدولة المستعمرة للتعامل بثلاث عملات مختلفة هي كل من الدولار الأمريكي و الدينار الأردني و الشيقل الإسرائيلي و من تم فإن ما نسبته 25% من العمال يتقاضون أجورهم بالدولار و هذا يؤدي إلى ضرب القوة الشرائية ب 13% و يؤثر سلبا على إيراداتهم مقابل اقتناء سلع التي تأتي غالبا بنسبة 80% من إسرائيل التي تعرف عملتها ارتفاعا مقابل الدولار و ما يتضح من استخدام النماذج الرياضية لهذا التقرير أنه من خلال 30 شهر الماضية فإنه هناك 13,33% تراكم متراجع في القدرة الشرائية و ذلك للدينار الأردني أي بمقدار 0,44% بشكل شهري أي تراجع بمقدار 5 دنانير شهريا لكل انخفاض يتقاضى اجر 1000 دينار شهريا كما أن انخفاض سعر صرف الدولار لم

¹⁰³ Ardalani Z., and M. Bahmani-Oskooee. 2007. "Is There a J-Curve at the Industry Level?" Economics Bulletin 6(26): 1-12..

¹⁰⁴ Ardalani, Z., and M. Bahmani-Oskooee. 2007. "The J-Curve at the industry level: evidence from U.S.-India trade ", Economics Bulletin, Vol. 29 no.2 pp. 1520-1529.

¹⁰⁵ المجلس الاقتصادي للتنمية و الاعمار "اثر انخفاض سعر صرف الدولار على اقتصاد الفلسطيني" بكدار 2008 .

تستند منه فلسطين لاستقطاب واردات أمريكا بسبب سيطرة إسرائيل على المعابر الحدودية كما انخفاض الدولار يؤثر على صافي الثروة في الوقت الحالي.

طبيعة العلاقة بين الدولار و سعر النفط

يبقى الدولار يتفوق على الأورو في التجارة الدولية كونه عملة السلع تسعر بواسطته كثير من السلع في بورصات العالم كالبتروول والقمح والمعادن وغير ذلك من السلع وهذا ما يعطيه ميزة على العملات الأخرى⁽¹⁰⁶⁾، و ما يوثق الصلة بارتباط هذه السلع بعملة الدولار نتيجة الضغط السياسي التي تمارسه إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية على المشهد العالمي من خلال إدارتها ودورها السياسي في توجيه هذه الحكومات و الشركات العالمية كما أن طرح تسعيرة هذه السلع يغير الدولار سواء بعملة أخرى أو بعملة فضاءات جهوية إقليمية يبقى طرح بالرغم من قدمه مشروع ينتهكه الإعلام لا أكثر في ظل عدم جديته في الطرح وتعارضه مع الولايات المتحدة الأمريكية.

نظرا لطبيعة هذه العلاقة ظهرت دراسات جمة تختبر علاقة بترو- دولار و بصفة عامة انقسمت الدراسات التي تربط علاقة الدولار بأسعار النفط حيث ترى بعض الدراسات أن هناك علاقة إيجابية تكمن في أن أسعار النفط هي من تقود تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مثل دراسة Amano and Van Norden (1998)¹⁰⁷ كما جاءت دراسات تختبر سلوك هذين المتغيرين حيث أن ارتفاع أسعار النفط تقود ارتفاع الدولار الأمريكي في بعض الدراسات التي اعتمدت سنوات متقدمة لم تعنى بالتغيرات التي واكبها العقد الأول للألفية الثالثة مثل دراسة (Bénassy-Quéré)¹⁰⁸ عام 2007 لفترة ما بين (1974- 2004) ليخلص في هذا الاختبار إلى أن كل ارتفاع 10% في المدى الطويل لسعر النفط يسبب ارتفاعا 4.3% في سعر الدولار كما استنتج أن النتائج التجريبية لهذا الاختبار لا تستطيع تفسير العلاقة القائمة في

¹⁰⁶ من أهم بورصات المواد الأولية في العالم بورصة شيكاغو (Mercantile exchange Chicago) وبورصة نيويورك (NYMEX) وبورصة لندن (ICE) وبورصة سنغافورا ...

¹⁰⁷ Amano R A., and Simon V. N. "Oil Prices and the Rise and Fall of the U.S. Real Exchange Rate." Journal of International Money and Finance 17.2 (1998): 299-316.

¹⁰⁸ Bénassy-Quéré A, and Valerie M, and Alexis P "China and the relationship between the Oil price and the dollar" Energy Policy 35.11(2007):5785-905.

الفترة 2002-2004 التي شهدت علاقة عكسية تتمثل في انخفاض سعر صرف الدولار و ارتفاع أسعار النفط انطلاقاً من 2002.

توصلت دراسة Amano Robert A, and Simon Van Norden (1998)¹⁰⁹ في الفترة الممتدة من فيفري 1992 الى جانفي 1993 بين سعر صرف الدولار الأمريكي المعرف ب15 عملة دولة صناعية و الذي يتكامل مع سعر النفط الحقيقي مما يوحي بان سعر النفط قد يكون المصدر الرئيسي للالزمات الحقيقية ما بعد فترة بروتن وودز و كما توصل البحث إلى علاقة سببية ذات اتجاه من سعر النفط نحو سعر صرف الدولار و ايضا دراسة (Shiu-Sheng Chen and Hung-Chyn Chen)¹¹⁰ عام 2007 التي تختبر وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر النفط الحقيقي وسعر صرف الدولار مقابل عملات دول G7 لبيانات شهرية من 1972 الى 2005 وتشير نتائج الدراسة إلى أن أسعار النفط تفسر سعر صرف الدولار في الأجل الطويل كما أن سعر النفط تستطيع التنبؤ بالعوائد المستقبلية بأسعار صرف العملات كما ان نموذج (Jason Zrada)¹¹¹ سنة 2009 كان يهدف إلى وجود علاقة في الأجل الطويل لسنوات متأخرة بين ثلاث متغيرات لكل من سعر صرف الدولار و سعر النفط و الذهب حيث تم دراسة سعر صرف الدولار مقابل ست عملات رئيسية و هي كل من الدولار الكندي، الين الياباني، و الجنيه البريطاني، الفرنك السويسري و الكرونة السويدية بالإضافة إلى الأورو وقد تم التوصل إلى النتيجة أن تغيرات في سعر النفط لا تؤثر في سعر صرف الدولار في حين جاءت دراسة Roach (2008)¹¹² بنتائج متفاوتة حيث رأت أن هناك علاقة قوية بين الدولار و أسعار النفط في 2003 وذلك عكس الدراسات السابقة باتجاه من سعر الصرف الدولار نحو سعر النفط لتختفي هذه العلاقة سنة بعد ذلك ثم تتحول إلى علاقة عكسية الى 2006 أي أن بدا الدولار في الانخفاض بينما أسعار النفط بدأت في الارتفاع وهذا تزامن مع انخفاض أسعار الفائدة

¹⁰⁹Amano R. A, and Simon V, Op Cit, pp.299-316.

¹¹⁰Shiu-Sheng Chen and and Hung-Chyn Chen, 2007,"Oil prices and real exchange rates", energy Economic, volume29, p390-404.

¹¹¹Jason Zrada " Oil prices and the US dollar exchange rate: Correlation or Causality",2009. www.tcnj.edu/~business/economics/documents/Zrada.Thesis.pdf

¹¹²Roach,S., "US Dollar-Oil Correlation Unveiled, Web: Http://www.dailyfx.com/story/other/free_third_party_research/US_Dollar_Oil_Correlation219674072277.html. 28 Aug. 2008.

العالمية و هذا ما ينجم عنه تدفق السيولة فيسوق السلع (أسواق النفط) وسار على هذا المنوال دراسات عديدة مثل دراسة (Melhem Sadek and Michel Terraza)¹¹³ عام 2007 والذي استنتج أن انخفاض الدولار مقابل الاورو 1% ينتج عنه ارتفاع 1.95% فيأسعار النفط في الآجل الطويل و دراسة)(L, Nikbakht)¹¹⁴ عام 2009 بحيث اختبر العلاقة بين سعر صرف النفط و سعر صرف عملات دول الأوبك مقابل الدولار في الآجل الطويل و تبين انه هناك علاقة ذات اتجاه من سعر الصرف نحو سعر النفط في الآجل الطويل كما ركز (Setser)¹¹⁵ 2008 على حساسية السوق الأمريكي لأسعار النفط أكثر من أي دولة في العالم كون أن وارداتها من هذه السلعة تعرف تزايد مما يعمل على رفع أسعارها وهذا ما يؤثر عكسا على الدولار الأمريكي كما سارت في اتجاه العلاقة العكسية عديد من الدراسات (Akram.f)¹¹⁶ 2008، (Virginie)¹¹⁷ 2008، (Verleger)¹¹⁸ 2009، (Coull)¹¹⁹ 2009، نبيل مهدي و كريم سالم (2011)¹²⁰.

تناولت ايضا دراسة (Domenico Ferraro, Ken Rogoff and Barbara Rossi)¹²¹ عام 2011 و التي جاءت تبحث العلاقة بين كل من سعر صرف الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي و سعر النفط و سعر الفائدة باعتبار أن الدولار الكندي هو عملة معومة و أن صادرات النفط الكندية تأخذ حيزا هاما من الصادرات الكلية بمقدار أكثر من 21% و قد اثبتت العينة للبيانات اليومية يومية (6756) من 14-12-1984 إلى 11-05-2010 مدى استجابة

¹¹³ Melhem Sadek and Michel Terraza, 2007, « the oil single price and the dollar agricultural, resource economic», west university and Resources economic and Virginia university, 2007.

¹¹⁴ Leili Nikbakht « oil prices and exchange rates: the case of OPEC», business intelligence journal, January.

¹¹⁵ Setser Brad W., 2008, "Understanding the Correlation between Oil Prices and the Falling Dollar." Council on Foreign Relations. 18 June 2008

¹¹⁶ Akram, Q.F. (2004) "Oil Prices and Exchange Rates: Norwegian Evidence," The econometrics Journal, Volume 7, Issue 2, 476-504.

¹¹⁷ Virginia coudert , Velerie Mignon (2008) , oil price and dollar , Fourth coming in energy studies review, Vol.15:2 , PP68 – 81

¹¹⁸ Verleger Jr., Philip K. 2008, "The Oil-Dollar Link." International Economy 22.2 (2008), pp 46-50.

¹¹⁹ Coull, Anna. (2009) "Trading Oil Price Chart – USD." Master the Markets, Oil. Web. <<http://www.trading-oil.org/oil-price-chart-usd/>>.

¹²⁰ نبيل مهدي و كريم سالم " العلاقة بين اسعار النفط الخام و سعر صرف الدولار " مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد العدد 1 (2011)

¹²¹ Domenico Ferraro, Ken Rogoff and Barbara Rossi « Can Oil Prices Forecast Exchange Rates?» ,Harvard, March 29, 2011.

التغير في الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي لازمت النفطية منذ انخيار نظام بروتن وودز و قدرته على التنبؤ صدمات النفط في رفع سعر صرف الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي.

اعتبارا ان الدولار كان و لا زال عملة الاولى في النظام النقدي الدولي المعاصر فان كثير من عملات العالم ما زالت ترتبط بالدولار بشكل او اخر و ان اختلفت انظمة الصرف في العالم و حتي ان العملات الرئيسية و التي تنتهج نظام الصرف الحر كالاورو و الين الياباني و الجنيه الاسترليني تلتزم بالتعويم الحر للعملات و عينها على الدولار الامريكي بحيث الخروج على مستويات معينة يكون صعبا تقنيا و ان كانت اساسيات الطلب و العرض ترى غير ذلك و من خلال هذا الدور الرياديللدولار اقدمت كثير من الدراسات على اختبار علاقة عملاتها (التي تعتمد فيها على الدولار) مع اسعار النفط سواء باستخدام اسعار صرف اسمية او حقيقة (انظر ¹²²Chen and Rogoff(2003) Joyce and ¹²³Kamas(2003) ¹²⁴Zalduendo(2006) Habib & Kalamova ¹²⁵(2007) Olusegun . O, et ¹²⁶(2011)al).

¹²²Chen Y.C. and K. Rogoff, (2003): "Commodity currencies", Journal of International Economics, vol. 60, pp. 133–160..

¹²³Akram Q.F. (2004) "Oil Prices and Exchange Rates: Norwegian Evidence," The econometrics Journal, Volume 7, Issue 2, 476-504.

¹²⁴Zalduendo J. (2006). Determinants of Venezuela's equilibrium real exchange rate, Working Paper 06/74. International Monetary Fund, Washington DC.

¹²⁵Habib M.M. & Kalamova M.M. (2007) "Are there oil currencies? The Real Exchange Rate of Oil Exporting Countries", ECB Working Paper No. 839.

¹²⁶Olusegun O and all (2012) , "Oil Price-Exchange Rate Nexus in Nigeria: Further Evidence from an Oil Exporting Economy, International Journal of Humanities and Social Science? Vol. 2 No. 8, pp113-121

5.1 النماذج المستخدمة

إن الاستعراض المذكور أعلاه و المتمثل في النماذج النظرية و الاختبارات التجريبية لهذه النماذج و المتعلقة بأثر سعر صرف على تدفقات التجارة بشقيها الصادرات و الواردات قد اعتمدت على نماذج مختلفة للوصول الى نتائج تبين هذه العلاقة و بعد الاتفاق المطلق بأن أثر أسعار الصرف و تأثيرها على التجارة الخارجية تختلف من دولة لأخرى و هذا ما أظهره الاطار النظري عندما أوجد اختلاف من علاقة سلبية إلى علاقة ايجابية فإنه أيضا يجب التسليم بأن أثر أسعار صرف لكن من الدولار أو الأورو أو الياباني حتى الريميني الصيني (قوة الشعب) على تدفقات التجارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات أو حتى العجز و الفائض هي تأثيرات مهمة و هذا ليس على هذه الدول بحد ذاتها و إنما حتى على دول أخرى سواء كانت تعتمد على هذه العملات في اطار تحديد نظام سعر صرفها في الاطار الاقليمي للتبادلات التجارية أو في ظل التبعية التجارية للخارج كما أن تغيرات سعر صرف هذه العملات خاصة الدولار منها تؤثر حتى على حجم التجارة الدولية و الطلب العالمي للسلع في العالم (2000) McCarthy¹²⁷ على عكس دول أخرى قد تكون أسعار صرفها لا تؤثر حتى على حجم الصادرات و الواردات المحلية داخل الدولة ذاتها و هذا لمحدودية أثر سعر صرف و هذا التسليم باختلاف النتائج هو ما جعل من توسع الاختبارات التجريبية مطلبا و ضرورة أكاديمية للوصول إلى نتائج و يبقى أنه من اعتمد على طريقة المربعات الصغرى اختلف في استخدام سعر صرف الاسم من سعر صرف الحقيقي.

وهذا التنوع في النماذج التي بحثت دراسات اثر أسعار الصرف لدول متقدمة كالدولار و الأورو مثلا على تدفقات التجارة على دولة بذاتها أو على علاقة ثنائية تجارية أو على عينة معينة من الدول جاء في 3 نماذج طفت على هذا المشهد و إلى النماذج المستخدمة هي طريقة مربعات الصغرى العادية (MCO) ورغم ظهور طرق قياسية جديدة و متطورة باعتبار أن طريقة المربعات الصغرى طريقة مبكرة فإن هذا النموذج ورغم بساطته فهو كفيل لتوضيح أثر

¹²⁷ McCarthy J., " Pass-Through of Exchange Rate and Import Prices to Domestic Inflation in Some Industrialized Economies " , Federal Reserve Bank of New York, USA , 2000 .

و انعكاس تغيرات أسعار الصرف على أسعار و حجم السلع المتاجر بها دوليا كما أن طريقة المبيعات الصغرى تستطيع الإجابة و بوضوح عما إذا كان سعر صرف يؤثر على تغيرات حجم التجارة أو من عدم ذلك و هذا من خلال العلاقة التفسيرية للنموذج فالانحدار الخطي يعمل على تحليل أثر سلوك سعر الصرف على سلوك متغير للصادرات أو الواردات و غالبية الدراسات اعتمدت على معادلتين أو أكثر لتغيير هذه الظاهرة و هما دالة الطلب هي دالة الطلب بالواردات للدراسات و دالة العرض وهي دالة الصادرات باعتبارهما دالتين مختلفتين عن بعضهما البعض بعده كما أن العلاقة الثنائية يتحدد اتجاهها وفق طريقة المبيعات الصغرى عن طريق المعلمات و أثارها في دول النموذج كما أن طريقة المبيعات الصغرى تستطيع التغلب على مشاكل التغيير نماذج الانحدار سواء المتعلقة بالارتباط الذاتي أو عدم تباين الخطأ أو الازدواج الخطي و هذا كله يجعل النموذج صحيح وجلي بالاختبار و تم استخدام مختلفتين عن بعضهما البعض و تم استخدام سعر صرف الاسمي كمتغير مفسر (Heoyer)1978, 1983, Maskus1986) على أنه تم انتقاء هذا الاستخدام لسعر صرف الاسمي باعتبار أنه الأجل الطويل يؤثر سعر صرف الحقيقي على ثنائية الدول و من تم على معادلات نمو و من تم يصبح سعر صرف الحقيقي أقدر على تغيير النموذج بالشكل الأصح في حين أسعار الصرف الأهمية قد تشوه نتائج النموذج و تم الاعتماد على أسعار صرف حقيقية كثر في الدراسات في حين هناك دراسات من أستعمل معادلة وحيدة تفسر الأسعار و أحجام التجارة الخارجية (Cote)1986 و بعد هذا الاستعراض لتفوق طريقة المبيعات الصغرى و تفضيلها من طرف عين في هذه العلاقة تقوم باستعراض جدلي لأهم هذه الدراسات.

جدول رقم 1: النماذج المستخدمة وفق طريقة المربعات الصغرى

الباحث	سنة الدراسة	معطيات فترة الدراسة	سعر الصرف المستخدم	اثر سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية
Hooper et Kohlhagen	1978	معطيات فصلية لعينة 1975-1965	اسمي	عدم وجود اثر على حجم التجارة
Kenen	1980	معطيات فصلية لعينة من 33 دولة لفترة (1976-1974)	اسمي	عدم وجود علاقة تفسيرية
Thursby et Thursby	1981	معطيات سنوية لعينة من 20 دولة لفترة (1977-1973)	اسمي و حقيقي	//
Cushman	1983	معطيات سنوية لعينة من دولة لفترة (1977-1965)	حقيقي	وجود علاقة تفسيرية
Justice	1983	معطيات فصلية للمملكة المتحدة لفترة (1973-1981)	اسمي و حقيقي	وجود بعض الاثر على الحجم والاسعار
Akhtar et Hilton	1984	معطيات فصلية لعينة من دولة لفترة (1981-1974)	اسمي	وجود اثر على حجم التجارة
Banque d'Angleterre	1984	معطيات فصلية لعينة للمملكة المتحدة لفترة (1983-1976)	اسمي	عدم وجود اثر على حجم التجارة
Gotur	1985	معطيات فصلية لكل من اليابان و فرنسا و المملكة المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي لفترة (-1981) (1974)	اسمي	عدم وجود اثر على حجم التجارة
Côté	1986	معطيات فصلية لكندا لفترة (1983-1972)	-	عدم وجود علاقة تفسيرية
Bailey, Tavlas et Ulan	1986	معطيات فصلية لعينة من 7 دول متقدمة لفترة (1973-1984)	الاسمي الفعلي	وجود اثر على كل من حجم الصادرات و بالأخص الواردات
Kenen et Rodrick	1986, 1984	معطيات فصلية لدولة كندا و دول صناعية أخرى لفترة (1982-1975)	حقيقي	عدم وجود اثر على حجم التجارة

عدم وجود علاقة تفسيرية	سعر صرف الفعلي	معطيات فصلية لدول المجلس التعاون الاقتصادي OCED لفترة 1974-1962 1985-1975-	1987	Bailey, Tavlas et Ulan
عدم وجود علاقة تفسيرية	سعر صرف الفعلي الاسمي	معطيات سنوية لعينة من 6 دول من إفريقيا الغربية لفترة (1982-1976)	1988	Medhora
عدم وجود علاقة تفسيرية	ثنائي سعر الصرف	معطيات فصلية لعينة من 19 دولة لفترة (1976-1973)	1981	Abrams
وجود أثر على حجم التجارة	الحقيقي	معطيات سنوية لدولة البرازيل لفترة (1975-1965)	1981	Coes
وجود علاقة تفسيرية	الحقيقي	معطيات فصلية لعينة من 33 دولة لفترة (1984-1974)	1986	Maskus
وجود علاقة تفسيرية على قطاعات معينة	اسمي	معطيات سنوية لدولة كندا	1988	Bélangier, Gutiérrez Raynauld
وجود علاقة تفسيرية ضعيفة	حقيقي	معطيات فصلية لعينة من 33 دولة لفترة (1987-1977)	1989	Mann
علاقة عكسية	حقيقي	معطيات سنوية لعينة من 33 دولة لفترة (1985-1960)	1989	Peree and Steinherr
علاقة عكسية	اسمي	معطيات فصلية لعينة من 33 دولة لفترة (1984-1976)	1989	Bini – S mag h i
عدم وجود علاقة تفسيرية	اسمي	معطيات فصلية لعينة من 33 دولة لفترة (1981-1974)	1991	Akhtar and Hilton
عدم وجود علاقة تفسيرية	اسمي	معطيات سنوية لعينة من 33 دولة لفترة (1987-1962)	1991	Kumar and Dhawan
علاقة عكسية على الصادرات	حقيقي	معطيات سنوية لعينة من 33 دولة لفترة (2002-1980)	2004	Baak

المصدر: اعتماد على مصادر مختلفة.

إذا كانت الملامح الرئيسة و الآثار تختلف من دولة لأخرى و من إقليم لآخر فإنه كما ذكرنا سابقا يكون اختلاف النماذج القياسية التي تدرس هذه العلاقة أكثر من ضرورة و هذا ما يغير توافق العديد من الباحثين أثر العملة على التجارة الخارجية في إقليم معين أو في علاقات ثنائية قريبة الجغرافيا أوفي دول تستخدم عملة واحدة أو عملة مشتركة بين الدول كما هو حال العديد من التكتلات الإقليمية و في مطلعها منطقة الأورو و النموذج المتفق عليه في دراسات هو نموذج الجاذبية Gravity Model و الذي تم استخدامه في المجال الاقتصادي (ذلك باعتباره نموذج فيزياء الأصل يتم من جاذبية نيوتن) لأول مرة Isard¹²⁸ سنة 1954 ثم سنتي 1962 و 1963 من طرف كل من Tinbergen J¹²⁹ و Poyhonen, P¹³⁰ أما في مجال تغيره للتدفقات للتجارة فيأخذ تقديره أهمية المسافة و الأحجام الاقتصادية للعينات محل الاختبار بمعنى أنه نموذج يفسر دور التكتل أو الجغرافيا و الاقليم في تدفق التجارة و توازيا من موضوع دراستنا فإن العملة المشتركة تعبر بصراحة عن الاقليم أو التعاون التجاري و من تم هذا النموذج يعبر عن مدى تغير و أثر العملة المشتركة على تدفقات بين الدول و قد برع Rose 2000 في استخدام هذا النموذج لبحث هذه العلاقة حيث اضاف إلى متغيرات أخرى على النموذج إلى جانب المسافة Dij و و دخل الأفراد او حجم الاقتصاد real GDP و السكان Pop عوامل وهمية كاللغة الموحدة Langij و العامل التاريخ (المستعمرات) Colonyij و تشارك الحدود Contij و بحث كثير من الدراسات المشابهة اثر العملة المشتركة على تدفقات التجارة (2013) Anderson, J., van Wincoop, E,¹³²(2001) Head and Ries,¹³¹ Dennis Novy,¹³³ (2003) Camaero et ,Herwartz and Weber¹³⁵ (2010) ,¹³⁴ (2001) Feenstra, R., Markusen, J., Rose, A¹³⁶ (2012) al

¹²⁸Isard W., 1954., Location Theory and Trade Theory: Short-Run Analysis , Quarterly Journal of Economics, 68, pp. 305- 322

¹²⁹Tinbergen J., 196., Shaping the world economy: Suggestions for an international trade policy, Twentieth Century Fund Press, New York.

¹³⁰Poyhonen P., 1963, A tentative model for the volume of trade between countries, Weltwirtschaftliches Archiv, 90, pp. 93-100.

¹³¹NovyD(2013), Gravity redux: Measuring international trade costswith panel data, CESifo working paper: Trade Policy, No. 3616,.

¹³²Head K., Ries J., 2001. Increasing Returns versus National Product Differentiation asan Explanation for the Pattern of U.S.-Canada Trade. American Economic Review 91, pp. 858-876.

¹³³Anderson J., van Wincoop E., 2003. Gravity with Gravitas: A Solution to the BorderPuzzle. American Economic Review 93, pp. 170-192.

¹³⁴Feenstra R., Markusen. J., Rose. A., 2001. Using the Gravity Equation to Differentiateamong Alternative Theories of Trade. Canadian Journal of Economics 34, pp. 430-447.

لقد اخذ الاطار القياسي المتمثل في التحليل الانحدار الاتجاهي (vector Auto regression) حيزا واسعا من الدراسات التجريبية الحديثة لدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية كونه يحدد العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة (Co intégration) و يتجاوز الانحدار الزائف الناجم عن طريقة المربعات الصغرى و تجاهلها خصائص البيانات الزمنية الناجمة عن بيانات غير ثابتة non stationnarity كما ان طريقة المربعات الصغرى تعتمد على تفسير المعامل مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة ومن ثم تظهر مشكلة عدم الاتساق في حين يعتبر نموذج var كل متغيرات الدراسة متغيرات داخلية وليس خارجية endogenous variable وعلى هذا الاساس جاءت دراسات كثيرة تبحث اثر اسعار الصرف على التجارة من خلال دراستها و هذا ما باشرته عديد من الدراسات التي بحثت أثر الدولار على تدفقات التجارة من سلع معينة كالسلع الأولية و النفط على راسها باعتبار أن السلع في مسعرة بالدولار الأمريكي و من تم وجب بحث سببية العلاقة من جهة و بحث اتجاه و أثر المتغير عن بعضها البعض من جهة ثانية و كما يحيطنا علما فإن كثير من الدول تعتمد في صادراتها أو في وارداتها على قطاعات أحادية تكمن في السلع الأولية أو السلع الزراعية و غير ذلك من الاقتصادات العالم الثالث بما في اقتصادات الدول المستوردة و المصدرة للنفط.

وفق هذا النموذج جاءت دراسات كثيرة كدراسة Koray Lastpares (1989) ودراسة Chowdhury (1993) ثم دراسة Hook and Boon (2000) ودراسة Sulaiman D. Mohammad (2007) و كذلك دراسة Serge Rey وباستخدام طرق السلاسل الزمنية كانت نتائج نموذج منهجية التكامل المشترك تم في الاخير نموذج Jason Zrada والذي تم فيه استخدام نموذج المتجه الانحدار الذاتي (VAR) بالإضافة إلى منهجية التكامل المشترك و سببية جرا نجر (Granger's Causality) و نموذج تباين الخطأ (VCM)L, Nikbakht عام 2009 في الأجل الطويل باستخدام منهجية التكامل المشترك و سببية جرا نجر (Granger's Causality) لبيانات

¹³⁵Herwartz H. and H. Weber (2010): "The Euro's Trade Effect under CrossSectional Heterogeneity and Stochastic Resistance," Kiel Working Paper No.1631, Kiel Institute for the World Economy, Germany.

¹³⁶Camaero M., E. Gómez-Herrera and C. Tamarit (2012): "The Euro Impact on Trade. ong Run Evidence with Structural Breaks," Working Papers in Applied Economics, University of Valencia, WPAE-2012-09.

شهرية (2007-2000) و ايضا دراسة (Bénassy-Quéré)¹³⁷السلاسل الزمنية الشهرية لفترة ما بين(1974- 2004) واستخدام منهجية التكامل المشتركدراسة Amano, Robert A, and Simon Van Norden¹³⁸(1998) والذي وجد خلال استخدامه لنموذج التكامل المشترك لملاحظات شهرية في الفترة الممتدة من فيفري1992 الى جانفي 1993 ثم دراسة Abba A. Shehu and Zhang Youtang¹³⁹ (2012) التي استخدمت نموذج التكامل المشترك لملاحظات لدولة صغيرة الحجم و مفتوحة على الخارج (نيجيريا) من (1970-2009) ان اسعار الصرف تفسر تدفقات التجارة مع افضلية سعر صرف مدار على سعر الصرف الثابت.

¹³⁷ Bénassy-Quéré A, Valerie Megnon, and Alexis Penot Op cit , P-900.

¹³⁸ Amano Robert A, and Simon Van Norden “Oil prices and the Rise and Fall of the U.S Real Exchange Rate”, Journal of International Money and Finance 17.2(1998):299-316.

¹³⁹ Abba Abubakar S and Zhang Y “Exchange Rate Volatility, Trade flows and Economic Growth in a Small Open Economy”, International Review of Business Research Papers Vol. 8. No.2. March 2012. Pp. 118 - 131

خلاصة

استعراضنا في هذا الفصل اهم الدراسات السابقة التي بحثت اثر تقلبات اسعار الصرف على تدفقات التجارة الدولية كما استقصينا اهم النماذج القياسية و الاختبارات التجريبية لهذا الطرحو اهم ما استخلصناه من ذلك هو بأن أثر أسعار الصرف و تأثيرها على التجارة الخارجية تختلف من دولة لأخرى و هذا ما أظهره الاطار النظري عندما أوجد اختلاف من علاقة سلبية إلى علاقة ايجابية في حين ام هناك دراسات لم تجد تأثير لأسعار الصرف على الصادرات او الواردات في فترات معينة كما انصب اهتمامنا في هذا الفصل الى أثر أسعار صرف لكن من الدولار أو الاورو على تدفقات التجارة الخارجية باعتبارهما محورين الدراسة و هذا ليس على دول الام بحد ذاتها و إنما حتى على دول أخرى سواء كانت تعتمد على هذه العملات في اطار تحديد نظام سعر صرفها في الاطار الاقليمي للتبادلات التجارية أو في ظل التبعية التجارية للخارج كما أن تغيرات سعر صرف لهذه العملات خاصة الدولار منها تؤثر حتى على حجم التجارة الدولية و الطلب العالمي للسلع في العالم في حين تصاعد الاورو كعملة احتياط دولية ثانية اسهمت في تأثر عديد من تدفقات الصادرات او الواردات في مناطق جغرافية مختلفة.

1.2 المقدمة

تنتج دول العالم عدد محدود من السلع وهذا لاختلاف ما وهبها الله من موارد مما يضطرها إلى البحث عن باقي السلع التي لا يمكن أن تنتجها في إطار التبادل بين هذه الدول هذا ما يجعل من التجارة الخارجية ضرورة ملحة للجميع على اختلاف قدراتهم الاقتصادية.

الجزائر ضمن هذا الاطار هو بلد وهبه الله النفط كان و لازال النعمة المطلقة في استمرار تدفق الايرادات المتأتية منهو استنفاذ ما تلفظه صحاري الجزائر من ثروة في تسيير اقتصاد دولة بحجم الجزائر و هذا ما يجعل التخلص من هذا الاختلال ضرورة ملحة في وقتنا الحالي لإشراف هذه الثروة على النضوب بالرغم من التحولات الأيديولوجية لسياسة التجارة الخارجية للجزائر من احتكار الى عملية تحرير هذا القطاع منذ الاستقلال الى غاية اليوم فان النتيجة المحصلة لم تعمل على علاج الاختلال بقدر ما زادت تبعية الاقتصاد الجزائري لنعمة النفط.

و عليه سنقوم في هذا الفصل بالتطرق الى النظرية المفسرة للتجارة الخارجية في الجزائر لنقوم فيما بعد الى استعراض اهم السياسات التجارية في الاقتصاد الجزائري المعاصر انطلاقا من سياسة الاحتكار التي وافقت الى حد كبير الايديولوجية المنبثقة عن مؤتمر طرابلس بعد الاستقلال مباشرة وصولا الى عملية تحرير هذا القطاع لنقوم في الاخر هذا الفصل بعرض هيكل التجاري للتجارة التجارية من صادرات و واردات و ميزان تجاري.

2.2 الخلفية النظرية المفسرة للتجارة الخارجية الجزائرية

اعتمدت النظريات الأولى المتمثلة في النظرية التقليدية و النظرية النيوكلاسيكية في تفسيرهما للتجارة الخارجية على أساس الميزة النسبية "Comparative Advantage" و إن اختلفت قيمة هذه الميزة من نظرية لأخرى إذ اعتمد النظرية الأولى بما فيها نموذج ريكاردو¹⁴⁰(David .R;1817) المستمدة من نظرية النفقات المطلقة لأدم سميث Advantage absolu في كتابه الشهير سنة 1776 "طبيعة و أسباب ثروة الأمم"¹⁴¹ على العمل كعنصر وحيد في النفقة النسبية¹⁴² بينما زادت عليه فيما بعد النظرية النيوكلاسيكية (Le modèle Heckscher-) (Ohlin-Samuelson, 1933; 1941)¹⁴³ كل من رأس المال و الأرض و على عكس من ذلك فقد تجتنب النظريات الحديثة¹⁴⁴ هذا الاستدلال البسيط في تفسيراتها لتدفقات التجارة الدولية و أبرز ما ساهمت في تطوره هو انطلاقها من عدم صحة و عدم واقعية الفروض¹⁴⁵ التي اعتمدت عليها النظريات السابقة من جهة و من جهة أخرى التحولات الكبرى التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية على مستوى الاقتصاد العالمي و الذي تميز في الاختلاف الواضح و الرئيسي بينما ما يحدد تجارة الدولية للدول المتقدمة التي تعمل على تصدير و سلع مواد صناعية هامة بالإضافة إلى محاصيل زراعية و على ما تصدره الدول النامية باعتمادها العنصر

¹⁴⁰تعتمد هذه النظرية على عدة فرضيات مبسطة و هي وجود دولتين تتبادلان فيما بينهما السلع و ثبات تكلفة الإنتاج والذي يقوم و الذي يقوم أساسا على عنصر وحيد وهو عنصر العمل ثم تنقل السلع المتاحة بين الدول (حرية التجارة الدولية) مع عدم وجود عوائق جمركية و تكاليف نقل بالإضافة إلى حرية انتقال عنصر العمل بين القطاعات المحلية و عدمها في إطار دولي و ثبات التكنولوجيا بين الدولتين و تجانس الأذواق و العمل فيهما

¹⁴¹Jacob Viner, 1927, « Adam Smith and Laissez Faire », The Journal of Political Economy, vol 35, N°2, pp198-232.

¹⁴²Dominick Salvatore, 2008, "Economie internationale" traduction par Fabienne Leloup et Achille Hannequart, de Boeck, Bruxelles, 9^e Edition, 2008, p52-59.

¹⁴³Wei-Bin Zhang, 2008, « A Theory of International Trade: Capital, Knowledge, and Economic Structures, Money and prices over time » Springer, Berlin, pp45-46.

¹⁴⁴Paul R. Krugman et al, traduction par Achille H et Fabienne L, 2003, "économie internationale", De Boeck; 4^e édition, pp 140-159

¹⁴⁵في سنة 1953 قام الاقتصادي الأمريكي روسي الأصل "فاسيلي ليونتييف" "1905-1999 باختبار نظرية النيوكلاسيكية "هكتشر-أولين-سامويلسون" و التأكد من صحتها حيث من المسلم به أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتميز بوفرة نسبية في عنصر رأس المال و ندرة نسبية في عنصر العمل ووفق نظرية نسب العوامل التي كانت سائدة في تلك الفترة أن الولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تقوم بتصدير سلع ذات وفرة في رأس المال و تستورد سلع ذات كثافة عمالية حيث ترتفع الأجور على أن ليونتييف خلص إلى عكس ذلك حيث واقع الولايات المتحدة كان يقوم على تصدير سلع ذات كثافة عنصر العمل و تستورد سلع تتميز بوفرة في رأس المال و عليه عرف هذا الطرح بلغز ليونتييف (انظر Jean-Didier Lecaillon, Jean-Marie Le Page, Christian Ottauj "Economie contemporaine", de Boeck, Bruxelles, 3^e édition, 2008, p369

الوحيد للمواد الأولية حيث تعرف هذه الاخيرة بظاهرة المرض الهولندي أو العلة الهولندية كما هو حال بالنسبة للجزائر.

تعتبر ظاهرة المرض الهولندي أو العلة الهولندية "Dutch disease" من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية في الدول ذات الموارد الطبيعية و التي تعتمد في صادراتها على تصدير هذا المورد بشكل كبير كما هو حال بالنسبة للدول المصدرة النفط كالدول العربية بما فيها الجزائر ودول الخليج بشكل محددو بعض الدول الإفريقية كنيجيريا أو كدول أوروبية كالنرويج أو أسيوية كأذربيجانو روسيا أو كالدول جنوب شرق اسياو كالتى تعتمد صادرات من المعادن كالنحاس في الشيلي و غير ذلك من جغرافيا دول العالم التي تعتمد على الموارد الطبيعية سواء كان (نفط-غاز-كاكو-شاي-نحاس-ذهب....) و سميت بهذا الاسم نسبة الى دولة هولندا بعد ظهور حالة من الركود الاقتصادي في ستينات و سبعينات القرن العشرين و هذا اثر نضوب الغاز في هذه الدولة بعد ما كان لطيلة نصف قرن من الزمن قبل هذه الفترة مصدر رخاء و ترف و تزايد الانفاق الاستهلاكي في هولندا و كان أول من تطرق لهذه النظرية هي مجلة الإيكونوميست عام 1977 بعد تقريرها التشخيصي للحالة المرضية التي أصابت هولندا¹⁴⁶ حيث عرفت هذه الأخيرة تراجع حصة القطاع الخاص بنسبة 15% في عام 1974 و لم يحقق الناتج المحلي في هذه الدولة في هاته السنة أي نمو للناتج المحلي كما ارتفعت معدلات البطالة من 1.1 سنة 1970 إلى 5.1% بعد أزمة النفط الأولى عام 1973 و عرف العجز التجاري مقدار 130 مليون دولار كمعدل سنوي للفترة الممتدة ما بين 1967-1971

تحليل هذه المجلة جاء ليواكب الآثار السلبية التي خلفها طفرة الغاز في هولندا بعد النصف الثاني من القرن العشرين لم يكن ليكشف عن ظاهرة معاصرة بل إن العلة الهولندية كظاهرة قد مست اسبانيا في القرن السابع عشر عندما اعتمدت على طفرة الذهب من مستعمراتها في الأمريكين كما أن هذه الظاهرة قد عرفت أستراليا بعد اكتشاف مناجم الذهب في القرن التاسع عشر بالإضافة الى اكتشافات النفطية في بحر الشمال في القرن العشرين يشترك نموذج العلة الهولندية في تحليله إلى مقاربات نظريات و نماذج أخرى سبقته باعتبار أن نموذجها

¹⁴⁶The Dutch Disease" (November 26, 1977). *The Economist*, pp. 82-83.

التحليلي لم يكن ليظهر إلا مع بداية الثمانينات استئنافا للنظريات النيوكلاسيكية و موازاة مع انتشار النظريات الحديثة المفسرة للتجارة الخارجية الدولية و إن كان هذا التأخر منطقيا باعتبار أن الاقتصاديين كانوا ليركزوا على قضاياهم في دولهم الأم قبل قضايا الدول المتخلفة في ظل تأخر نهاية موجات الاستعمار مع استقلال كثير من الدول في العقد الخامس و السادس من القرن العشرين ومن ثم ظهور دول ذات سيادة في اقتصادها المخرب من هذه الاستعمارات و من ثم استكمال خريطة جغرافيا اقتصاد العالم فانه من الغير المنطقي أن تحمل هذه الدراسات في مواطنها على غرار إهمال الدول المصدرة للنفط بما فيها الجزائر لهذه الدراسات النظرية على أن حل مشاكلها تنبع منها و حلول التخلص من هذا التخلف تكمن في معالجة هذه النظرية معالجة أطرها الجوهرية.

1.2.2 نظرية ريبزنسكي :

تعتبر هذه النظرية النيوكلاسيكية من ابرز النظريات التي تتشابه مع نموذج العلة الهولندية في تفسير عوامل الانتاج و بعد افتراض ثبات الأسعار النسبية للسلع فان نمو أحد عناصر الانتاج كعنصر العمل مثلا في دولة ما يؤدي الى زيادة انتاج سلع التي تستخدم هذا العنصر من العمل المتنامي ومن ثم يقلل من السلع التي لا تعتمد على عنصر العمل كالسلع المعتمدة على عنصر رأس المال جراء استغناء جزء من العمل في انتاج سلع ذات كثافة في رأس المال لسلع من النوع الأول و هي السلع المتنامية ذات عنصر العمل المتنامي و هذا الجوهر لهذه النظرية هي تقدم اضافي في نظرية عناصر الإنتاج للنظرية النيوكلاسيكية (HOS) وهذا ما يمكننا أن نأخذ على نظرية العلة الهولندية عندما يكون عنصر من عناصر الإنتاج في قطاع ذات الطفرة الإنتاجية أكبر منه في قطاعات أخرى كقطاع صناعي أو زراعي و هذا ما يؤدي إلإزدهار الأول و تخلف الثاني.

2.2.2 نظرية النمو الضار

تعن هذه النظرية بالنمو و التجارة في الدول الكبيرة و ببساطة تقوم هذه النظرية التي تعتبر امتدادا للنظريات النيوكلاسيكية على أن العرض الزائد في السلع نتيجة زيادة النمو

الناجم عن زيادة عناصر الإنتاج يؤدي إلى تدهور أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية بما يجعل عمليات النمو سالبة باعتبار ان هذا الضرر يعود على الدول صاحبة النمو و هذا ما أطلق عليه باهجواتي النمو الضار «Immiserizing Growth»¹⁴⁷ وقد تطرق اليها من قبل Harry Johnson سنة 1955¹⁴⁸ و مثال نموذج باهجواتي في دولة س تخصص في إنتاج الكاكاو عند مستوى معين T0 و سعر E0 فان أي نمو في هذا الإنتاج و من ثم التصدير باعتبار هذه الدول دولة مصدرة لهذه السلعة سوف تزيد من حجم العرض العالمي لهذه السلعة و من ثم يؤدي إلى رفع الإنتاج إلى T1 و سعر منخفض E1 و ينجم عنه في الأخير تراجع إيرادات الصادرات و من ثم حجم الثروة و النمو داخل هذه الدولة و من ثم هناك تفضيل للبقاء عند المستوى الأول بدل من زيادة الإنتاج¹⁴⁹ و ترتبط هذه النظرية مع نظرية العلة الهولندية بشكل عكسي أنه في حالة هذه الأخيرة فان زيادة عناصر الإنتاج في قطاع ذات الطفرة لن يضر القطاع الأول بقدر ما يضر القطاعات الأخرى كالصناعة و الزراعة مثلا و هذا بتراجع صادرات هاتين الأخيرتين لصالح القطاع ذات الطفرة هذا من جهة و حتى زيادة إنتاج و تصدير من السلع ذات المورد الطبيعي أي القطاع الذي يشهد طفرة فانه يؤدي إلى انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية و هذا ما يعود على الإيرادات بالسلب باعتبار أن مثلا زيادة أو نمو قطاع الإنتاج و التصدير للنفط في الأسواق يزيد من العرض العالمي و من ثم يكون هناك انخفاض في الأسعار الدولية.

¹⁴⁷ **Bhagwati J. N.** (1958), "Immiserizing Growth: A Geometrical Note", Review of Economic Studies, No. 3, pp. 201-205

¹⁴⁸ **Johnson Harry G.** 1955. "Economic Expansion and International Trade," Manchester School 23, pp. 95-112

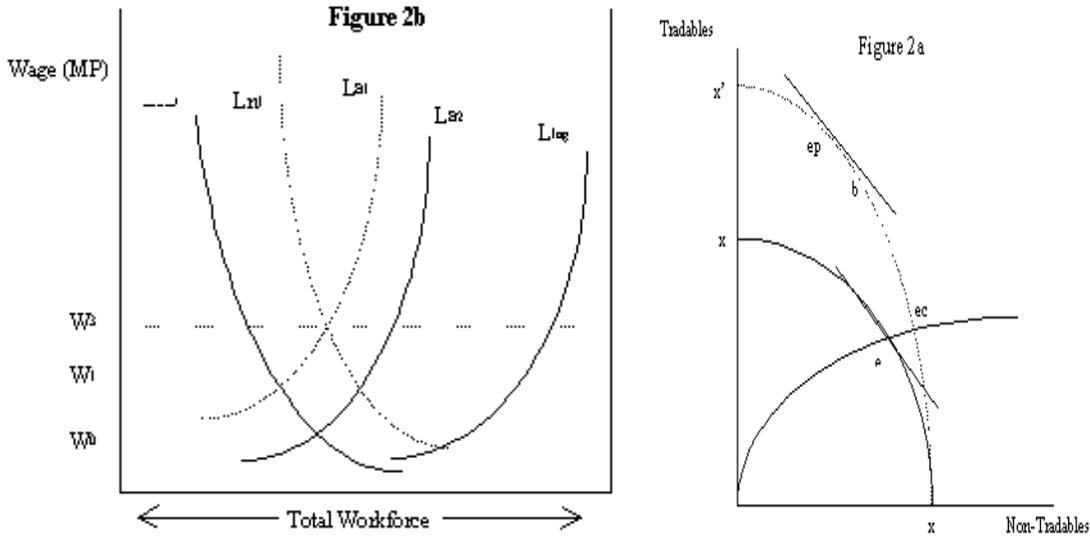
¹⁴⁹ **Bhagwati, J.** 1972. "La croissance appauvrissante: note géométrique", cité par Jean-Philippe Koutassila « Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun », document du travail, N° 24, 1998, pp23-25

3.2.2 نموذج العلة الهولندية: Model Dutch Disease:

كان الفضل في تطوير نموذج العلة الهولندية لكل من W. Max Corden و J. Peter Neary في عام 1982 و سنقوم بدورنا صياغة هذا النموذج بناء على ما قدمنا هذان الباحثان في نموذجها¹⁵⁰.

افترض هذا النموذج اقتصاد صغير مفتوح يقوم بإنتاج سلعتين تجاريتين و سلعة ثالثة غير قابلة للإتجار (خدمات) يتحدد سعر أولي لقوى خارجية بينما يتحدد السلعة الثالثة لقوى الطلب و العرض المحلي على أن هذه السلع هي موجهة في النهاية للاستهلاك النهائي و لتكن هذه السلع في كل من القطاع الطاقة XE و القطاع الصناعي XM و سلع خدماتية XS حيث تستخدم هذه السلع كل من عنصر العمل (عنصر متنقل) و عنصر رأس المال.

شكل رقم 1— اثر طفرة الموارد على سوق العمل شكل رقم 2 اثر طفرة الموارد على سوق السلع



Source: W. Max Corden; J. Peter Neary, op cit, pp828

لقد استعنا الباحثان بالشكلين التاليين و المبيينين في الأعلى على أن الشكل الأول يبين أثر الموارد على سوق العمل المحدد بسعر عنصر العمل (الأجر) و بكمية العمل على المحورين

¹⁵⁰W. Max Corden & J. Peter Neary, 1982 "Booming Sector and De-Industrialization in a Small Open Economy", the Economic Journal, Vol. 92, No. 368, pp. 825-848.

العمودي و الأفقي على الترتيب كما يظهر الشكل الأول دوال قطاعات كل من الطاقة (أو قطاع ذو الطفرة) لقطاع الصناعة و القطاع غير قابل للاتجاه على أن دالة الأخيرة هي دالة متزايدة على عكس من الدالتين للسلع التجارية دوال متناقصة.

نشاهد قبل حدوث الطفرة في الشكل الأول نقطة توازن A بالنسبة لقطاع الطاقة ما بين كمية العمل والأجر W و كذلك تمثل نقطة توازن بالنسبة لقطاع المبيعات L_s أما نقطة توازن ما بين المحورين في سوق العمل بالنسبة لدالة القطاع الصناعي (L_1) فتحدث عند نقطة C و من ثم فان حدوث طفرة في إنتاج الطاقة (العلة الهولندية) ينجم عنها أثر الموارد و أثر الإنفاق.¹⁵¹

- أثر الموارد :

وفق ما رأيناه في نظرية ريزبسكي فيما يعرف نمو عنصر العمل (تزايد عنصر النامي) فانه حدوث الطفرة تخلف طلب على تزايد عنصر العمل في هذا القطاع مما يتزامن مع زيادة الأجور عند W و من ثم انتقال الى نقطة توازن جديدة هي نقطة G من L_t إلى L_{t+1} وهذا ما يؤدي بدوره أيضا إلى انخفاض عمالة في قطاع الصناعي بافتراض مسبقا أننا في حالة توظيف كامل و هذا من انتقال عنصر العمل في دالة LM من M إلى M' و هذا ما يؤدي إلى تخلف هذا القطاع مقارنة بازدهار قطاع الطفرة و بطبيعة الأمر فان زيادة إنتاج في قطاع الطاقة و انتقال نقطة توازن إلى الأعلى من A الى G ينجم عنه ارتفاع أسعار السلع ذو الطفرة في الأسواق العالمية على عكس ما قدمه باهجواتي في نظريته النمو الضار و هذا ما يؤدي إلى أثر الإنفاق و هو الأثر الثاني الذي ينجم عن تحسن إيرادات الدولة صاحبة الطفرة في الموارد و بدور هذه السلع عند نقطة توازن جديدة هي G و من ثم رفع سعر صرف الحقيقي نتيجة ارتفاع الأسعار المحلية و سواء كان سعر صرف في إطار نظام سعر صرف ثابت إذ يقوم هذا بعكس الأصول الخارجية ومن ثم زيادة الكتلة النقدية عند تحويل الأصول إلى الداخل و هذا ما يرفع أسعار السلع ومن ثم سعر صرف الحقيقي أو نظام سعر صرف المرن بارتفاع سعر صرف

¹⁵¹W. Max Corden & J. Peter Neary, Op cit , p827

الرسمي و من تم سعر صرف الحقيقي و كلا الحالتين تعملان على رفع أسعار السلع الصناعية مقارنة بالسلع الأجنبية و زيادة تخلف قطاع الصناعي و انتقال الموارد مرة أخرى بالنسبة لدالة LM من M' إلى M'' بمعنى رفع أسعار هذه السلع ينجم عند خفض كمية عنصر العمل كما يوضح الشكل الثاني الذي هو معتمد من دياغرا Saltar و التي تبين أثر الطفرة في سوق السلع يوضح هو الآخر على محوريه العمودي و الأفقي على الترتيب سوق السلع التجارية (سلع الطفرة و سلع صناعية) و سوق سلع الخدمات إذ أن حدوث الطفرة لا يعمل على تغيير عنصر العمل في سوق الخدمات بقدر ما يحدثها سوق السلع التجارية و هذا باعتبار أن os تبقى ثابتة لتتغير OT إلى OT' بعد حدوث الطفرة و تصبح b نقطة توازن جديدة بدلا من نقطة a و من تم يزداد حجم السلع التجارية على مساحة tt' و يصبح منحنى التقعر الجديد يدل على تغيير سوق السلع بعد حدوث الطفرة و إيراد المضاف على مساحة tt' في الشكل الأول يعمل على زيادة سعر صرف الحقيقي ليؤثر سلبا على كميات من السلع التجارية خارج قطاع الطفرة و يرجع نقطة توازن من b إلى G على أن النقطة G كما يوضحها الشكل هي أقل من نقطة التوازن الأولى a أي بمعنى أن إنتاج السلع التجارية بعد حدوث الطفرة هو أقل مما كان عليه قبل حدوثها و هذا ما أسماه الباحثان في نموذجها بظاهرة اللاتصنيع و بالنسبة لقطاع الخدمات في الشكلين الأول و الثاني os فينجم عن أثر الإنفاق و ارتفاع أسعارها انتقال أثر الموارد في الشكل الأول سلبا مع الآخر بمعنى ارتفاع الأسعار من w_1 و w_2 تؤدي إلى نقصان كمية عنصر العمل على خط os و تراجع نقطة التوازن من G إلى B يوضح ذلك أما في الشكل الثاني فإسقاط نقطة d على منحنى os يبين نمو السلع غير قابلة للتجارة في سوق السلع و الموضح في الشكل الثاني و هذا بعد حدوث لطفرة على عكس من تخلف إنتاج السلع الصناعية و ليس السلع المعروضة في الطفرة.

- العلة الهولندية نموذج للجزائر:

بعد أن قمنا بتحليل نموذج العلة الهولندية كخلفية نظرية للتجارة الخارجية في الدول التي تعتمد على قطاع الموارد الطبيعية باختلاف سواء كان نפט أو معادن أو منتوجات زراعية... فهل بالإمكان اسقاط هذا النموذج كخلفية للنموذج الاقتصادي الجزائري اذا كان الجواب بنعم هو جواب مطلق بالنسبة اليها و الى كثير من قام بالدراسات التجريبية للنموذج المرضى الهولندية على دول مصدرة للنفط فانه غير كذلك بالنسبة للبعض الاخر سنحاول أن نقوم بإسقاط عوارض العلة الهولندية على الجزائر كمحاولة لفصل في هذا الجدل.

عرفت الجزائر على مر عقود الأربعة الأخيرة ظهور طفرة النفط و الغاز كقطاع ريادي و كقطاع الثروة الجزائرية بجل ميادينها و لعل صادرات الجزائر من النفط في هذه المرحلة تتراوح ما بين 95% و 98% و هو رقم يعتبر من أكبر الأرقام في العالم و التي تسير إلى تبعية أي اقتصاد في العالم على مورد واحد كما أن ما يمثل نسبة 60-75% من الإيرادات أو الجباية البترولية أيضا في هذه المرحلة هي المورد في المالية العامة الجزائرية و هذا لا يختلف عنه اثنان أن ربيعة الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا هي أهم ما يميزه و محاولات تنويع الصادرات خارج المحروقات هي طموح لم يحقق كان و لا زال يميز هذه فترتنا هذه.

فيما يخص أثر الموارد للعلة الهولندية و أن الطفرة في قطاع النفط نجم عنه تخلف القطاع الصناعي و حتى الزراعي فان تأكيد هذا الأمر هو أمر لا غبار عليه في الجزائر فالنسيج الاقتصادي الذي تزامن مع بداية السبعينات ما لبث و الى غاية اليوم يعرف شهورا بمرور الزمن و التخلف المطلق لقطاع الصناعي كما جاء به سيد أحمد (1990)¹⁵² في تفسيراته لنموذج العلة الهولندية هو يخيم على هذا القطاع في الجزائر حيث تراجع مؤشر الصناعة في الجزائر طيلة هذه العقود رغم أنه هذا النسيج لم يكن سوى عبارة عن مؤسسات وطنية و ليس مؤسسات تخضع للخواص.

¹⁵² Sid Ahmed, A. " Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles (IBR), Tome 2, Publisud, Genève", 1990, p 51

جدول رقم 2: نمو الناتج المحلي خارج المحروقات

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
44,3	46	44,4	38	35,6	32,5	34	30	حصة المحروقات من BIB (%)
-6,5	-2,2	-4,5	-1,3	3,5	-1	1-	-	النمو الصناعي (قطاع عام)

Source : Ons.

الصناعة كما سنأتي عن ذكرها في الأبحاث القادمة فإنها تراجعت خلال العقود الخمسة التي عاشتها الجزائر بعد الاستثمار فحسب الاقتصادي "اشنهو" فان القيمة المضافة للصناعة في الجزائر انخفضت من نسبة 15% في 1990 الى 5.3% في 2005¹⁵³ و هذا التراجع في تخلف القطاع الصناعي فما يعرف بالتصنيع في نموذج العلة الهولندية هو بعكس هذه الظاهرة في نموذج الاقتصاد الجزائري و الجدول التالي يوضح تراجع هذا النمو هذا القطاع بشكل واضح.

سنة أساس 1989

جدول رقم 3: مؤشر قطاع الصناعة

1998 07	1997 06	1996 05	1995 04	1994 03	1993 02	1992 01	1991 00	1990 1999	
75,6	68,9	73,6	82,9	84,4	91,2	92	96,9	101,2	صناعة
72	74,4	74,6	74,4	73,8	74,8	74,8	74,7	75,1	المحروقات
69	63,1	68,3	78,9	80,3	88,2	89,7	95,7	100,9	صناعة
54,7	58,7	60	62	63	65,2	66,2	66,7	67,7	تحويلية

Source: Ons

أثر الانفاق :

يكمن أثر الانفاق في نموذج العلة الهولندية بتزايد إيرادات المالية الناجمة عن زيادة صادرات السلع التجارية و بالضبط قطاع النفط أو قطاع ذو الطفرة بشكل عام و يبدو استجابة الإيرادات المالية في الصعود قويا في الجزائر بالنسبة لتغيرات أسعار صرف النفط و تزداد هذه الإيرادات كلما كانت الأزمات النفطية سواء في شكلها الايجابي كأزمة أكتوبر

¹⁵³Benachenhou .A « Keynes est mort », elwatan, 20,21 janvier, 2009

1973 و حروب الخليج الأولى و الثانية أو سلبا أثناء انخفاض أسعار صرف النفط في عام 1986 و يتزامن مع طفرة الإيرادات النفطية زيادة الانفاق الحكومي على قطاعات خدماتية كقطاع البناء و قطاع الصحة و التعليم حيث أصبح الانفاق في السنوات الأخيرة يعتبر تحدي مع بلوغ نفقات التجهيز أرقام تاريخية أمرا بالغا و هذا كون أن هذا المستوى المتزامن مع تزايد المطلب العمالية هو مضررة يمكن معايشتها في حال انخفاض أسعار النفط من مستويات التي يشهدها.

- معدل سعر الصرف الحقيقي :

الى جانب الآثار الحقيقية الناجمة عن طفرة الموارد في نموذج المرض الهولندي هناك آثار اسمية تكمن في ارتفاع سعر صرف الحقيقي و هذا كما رأينا في النموذج السابق ناجم عن ارتفاع أسعار القطاع للخدمات و تحسين معدل التبادل التجاري و اسقاطا على العقود الأربعة الأخيرة فان الثلاث العقود الأولى عرفت ارتفاعا في سعر صرف الحقيقي و هذا ما يتطابق و عوارض العلة الهولندية¹⁵⁴ و لكن العقد الأخير أي مع بداية 2002 عرف سعر صرف الحقيقي انخفاضا و مسببات هذا الانخفاض لا يلغي عن نموذج التجارة الخارجية العلة الهولندية كون ان هذا الانخفاض هو راجع أولا لتضاعف الأصول الخارجية من البترودولار باعتبار أنه من 2002 عرف أسعار النفط ارتفاعات كبيرة و حتى تاريخية في 2007-2008 و هذه الأصول في الداخل أي نقص العرض بقدر ما يستثمر جزء كبير منه في الأسواق الدولية على شكل سندات خزينة أمريكية مما يؤدي الى عدم عكس حجم هذه الأصول في الداخل أي نقص العرض النقدي مقارنة بسعر الأصول الكلية الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار و من ثم ارتفاع سعر صرف الحقيقي.

¹⁵⁴ كما أن عملية الانفتاح التدريجي في ظل اتفاقيات مع الصندوق الدولي قامت على تخفيض الدينار بشكل كبير و من ثم فان القيمة الاسمية للدينار الجزائري منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي كانت منخفضة و حل الدراسات التي تناولت استيعابية الدينار منذ ذلك الفترة الى غاية اليوم شاهدت أن سعر صرف الدينار التوازني تحت قيمته الحقيقية و هذا ما تأتي على ذكره في محاورنا القادمة.

كما أن بفعل الثروة النفطية تقوم السلطات النقدية الجزائرية بالتدخل لامتنصاص العرض النقدي من الأصول الأجنبية ضمن اطارها السياسي المخطط له¹⁵⁵ كما أن قروض الاقتصاد ابتداء من 2005 عوضت بأصول من صندوق ضبط الموارد المنشأ في 2001 و سنأتي على ذكر هذا العامل كما أن زيادة الأجور سمحت باكتناز جزء كبير من الأموال أي لا تتداول داخل الدائرة المصرفية بالإضافة الى عامل تدعيم جزء منهم من المواد الواسعة الاستهلاك في الجزائر على غرار السكر و الزيت بالإضافة الى الحليب و الخبز المدعمن سابقا مما يمنع هذه الشركة من السلع بالارتفاع ومن تم وقف تدهور العملة و سعر صرف الحقيقي و من تم فان عملية زيادة التبادل التجاري و انخفاض سعر حرف الحقيقي للدينار من 2002 لا يمثل لغزا لنموذج العلة الهولندية كخلفية نظرية للتجارة الخارجية الجزائرية.

جدول رقم 4 سعر الصرف الحقيقي من 1990 الى 2007 سنة أساس 1989

1998 07	1997 06	1996 05	1995 04	1994 03	1993 02	1992 01	1991 00	1990 99	
113,5	108	100,25	98,6	117,5	136,8	113,7	110	183	سعر صرف الحقيقي
82,6	83,22	83,15	86,6	86,12	95,2	103	100	104,8	الفعلي

Source :FMI

- لعنة الموارد :

ان من أهم المظاهر العلة الهولندية ما أشار اليه الاقتصادي المرموق جوزيف ستيجليتز في جملته "بلد غني و شعب فقير" و لعل لعنة الموارد التي يتحدث عليها هذا الاقتصادي تكمن في الأداء السيء للاقتصاد في هذه الدول و أن التغني بأرقام ناتج المحلي الاجمالي لا تعكس بشكل حقيقي تخلف و فقر شعوب بلدان ذات الطفرة للموارد الطبيعية و اعتبر أن الثروة النفطية في الأرض هي من الحكمة أفضل من استخراجها بشكل سريع و بأحجام كبيرة باعتبار أن هذه العائدات النفطية تستخدم لقمع الشعوب و من تم تجعلهم في حال أسوأ و

¹⁵⁵ Benabdellah Y., «Croissance économique et dutch disease en Algérie», Cahiers du cread, n°75, Alger, 2006, cité par Samir Bellal «essai sur la crise du régimes de rentier d'accumulation au Algérie –une approche en termes de régulation», doctorat en science économique , université lumière-lyon2, 2011, P155

قد يصل الحال الى استغلال هذه العائدات في قتل الشعوب عن طريق حروب الديكتاتورية لأصحاب السلطة¹⁵⁶ و ان حال هذه العلة خلال عقود الأربعة الأخيرة في الجزائر لم تكن بنعمة بقدر ما كانت أشبه الى اللعنة التي وصفها ستيلغيتز و إن كانت أقل حدة كما هي عليها في نيجيريا و سيراليون و بعض الدول الافريقية فلا نحن استفدنا من أثر الاتفاق و وجهناه لدفع التنمية البشرية و التعليم الكيفي و ليس الكمي و تطوير مؤسسات الدولة بقدر ما استفاد منه الخمس المتمركز حول السلطة بشكل عنيف و لا نحن استفدنا من العمالة المتراكمة من النمو الديمغرافي ومن غلق النسيج الصناعي باعتبار أن طفرة النفط هي تحتوي رأس مال و تكنولوجيا بوفرة نسبية أكثر من عنصر العمل و من تم الاستفادة من أثر الموارد بقدر ما جنينا اقتصاد يقوم على نعمة النفط و تشوهات في مختلف القطاعات ولعل ميزات لعنة النفط قد تطرق إليها Terry L. Karl و لعل هذا الأخير في دراسته فيما يعرف بلغز الوفرة paradox of plenty في الدول المصدرة النفط سواء كانت في أمريكا اللاتينية أو في آسيا أو في إفريقيا نجح في اكتشاف هذه الظاهرة حيث أن وفرة موارد من النفط في هذه الدول تم ينتج عنها تحسن في أساسيات الاقتصاد كالبطالة و التضخم و تحسن دخول الحقيقية للأفراد بل ارتبطت هذه الطفرة منذ السبعينات بمعدلات الفقر و ارتفاع البطالة و تراخي الحكومات في الجباية اكتفاء بالجباية البترولية و فشل المؤسسات في عكس الثورة النفطية في قومياتهم و هذا ما أسقطهم في ما يعرف بفساد الفساد و استبداد السلطة Authorization Gouvernements و هذا باستخدام آلية الجيش بدليل ارتفاع تكاليف الإنفاق على هذه الفئة و هذا ما يفسر ارتباط ثروة النفط بصراعات داخلية و إقليمية كما أن لغز الوفرة لم يرتبط باختلال أساسيات الاقتصادية و فساد السياسة بل أمتد للنسيج الاجتماعي بوجود تفاوت في الأجور و من تم غياب عمالة اجتماعية و ظهور هجرات إلى الخارج و ظاهرة تفاوت الأجور و من ثم العدالة الاجتماعية و ظهور الإجرام و التعصب العرقي و أقليات دينية و غير ذلك من ظواهر لغز الوفرة¹⁵⁷ و إذا ما حاولنا أن نسبتي دول العالم المصابة بداء العلة الهولندية فان دول قليلة ذات

¹⁵⁶ جوزيف ستيلغيتز "تحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة وليس إلى لعنة" ريفنسيو ووتش معهد المجتمع المتفتح نيويورك 2005 ص13

¹⁵⁷ Terry Lynn Karl «oil-led development: social, political and economic consequences», working paper, CDDRL, Stanford University, N° 80, January, 2007

تجارب نجحت في تنويع اقتصادها و توزيع الثروة بشكل عادل و نجاح التجربة النرويجية و الشيلية مثال ذلك¹⁵⁸.

و في ظل استمرار الجزائر في الاعتماد على قطاع النفط في التجارة الخارجية في ما يعرف بالمرض الهولندي "Dutch Disease" و ماله من مآرب¹⁵⁹ في مقابل تعالي أصوات المختصين باقتراب نضوب هذه السلعة ليس في الجزائر فحسب و إنما في العالم فيما يعرف ب "Peak Oil" و انعدام سياسة الإنتاج و هشاشة المؤسسات الوطنية و تقديم سياسة الاستيراد على سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي لظروف أو لآخر في حين أن العجز عن توفير استثمار في الجزائر هو وليد معوقات تشريعية و سياسية و جبائية وتمويلية بالإضافة إلى انتشار مظاهر البيروقراطية و الفساد و الرشوة وصعوبة الحصول على العقار و المنافسة الغير المشروعة مع توسع القطاع الغير الرسمي¹⁶⁰ تبقى كلها عوامل حليفة الفشل الاقتصادي حيث سادت قناعة داخل الجزائر حول عدم مقدرة التقدم بالمنتجات الغير النفطية لتحقيق اكتفاء نسبي أو جزئي للسوق المحلية التي تشهد توسع سكانيا ناهيك عن تطوير هذه السلع لتكون منتجات تصدر إلى الخارج و هذا بعد فشل كل المحاولات الإصلاح التي انتهجتها السلطات منذ 1986 و بعد فشل كل البرامج التخطيط والتنفيد في جميع القطاعات لجميع السلطات المتعاقبة على الحكم و يبقى التعويل على إيرادات النفط مؤشر خطر على الأجيال القادمة و إن تضاربت الأرقام فيما يخص احتياطي الجزائر المتبقي من النفط والغاز و حتى لو أخذنا بأكثر الآراء تفاءلا حيث تفيد مصادر الشركة الجزائرية "سوناطراك"¹⁶¹ بأن احتياطي الجزائر من النفط بلغ العام 2000 مستوى 12 مليار برميل، ومن الغاز مستوى 4500 مليار متر مكعب. وبعملية حسابية بسيطة و طبيعة القياس في مجال الاستكشافات وفي حالة بقاء الاستكشافات على ما هي عليه الآن، فإن العمر الافتراضي لهذه المواد الناضبة بالنسبة للجزائر يصل إلى ما بين 40 و 50 سنة في ظل تعدد تحاليل كثيرة كانت أشارت إلى تراجع احتياطيات الدول النفطية

¹⁵⁸ Voir goril H et Javier S, 2008, « Ttirer parti de la manne des matières premières: les leçons du Chili et de la Norvège », CAHIER DE POLITIQUE ÉCONOMIQUE, N° 37, OCDE.

¹⁵⁹ Benabdallah. Y " Croissance économique et dutch disease en Algérie", in Revue du CREAD n° 75, 2006

⁸⁵ World bank, Pilot Algeria Investment Climate Assessment, June 200S, September 2006, in: <http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria--ICA~3.pdf>.

¹⁶¹ بشير مصطفى " هل تستورد الجزائر النفط والغاز؟" جريدة الشروق 2010.02.10

وخاصة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط مما يتماشى مع قابلية الذهب الأسود للنضوب، إلا أن أن التوقعات بشأن نضوب الاحتياطي تظل مرهونة بعمليات الاستثمار في الاستكشاف والتحكم في الإنتاج بالإضافة إلى هذا الوضع هناك ضرورة قصوى لاعتماد الجزائر برنامج للطاقات البديلة لتحقيق الانخراط في مسعى العالم نحو الطاقة البديلة، و الدفع بها كورقة إستراتيجية في الأمن الطاقوي المستقبلي في ظلنضوب النفط.

3.2 التطور المعاصر لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر

خرجت الجزائر منتصرة سنة 1962 من حرب تاريخية قدمت فيها الغالي و النفيس من أجل الحرية السيادة و هو مبتغى الشعوب المحتلة و في مقابل هذا النصر ورثت الجزائر بلد مدمرا و متخلفا في مختلف الميادين سواء كان صناعة، تجارة أو زراعة قطاعا اقتصاديا كان أو اجتماعيا أو ثقافيا و أمام كل هذا البؤس اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس سنة 1962 (C.N.R.A) لبحث سبيل تنمية الاقتصاد الجزائري فيما يعرف " ببرنامج طرابلس " بطبيعة الحال فإن هذا المجلس (C.N.R.A) هو مكون من أعضاء جبهة التحرير الوطني باعتباره الممثل الوحيد و الشرعي للدولة الجزائرية آنذاك و قاد هذا البرنامج " بن بلة " الذي أصبح رئيس للدولة الجزائرية بعد استقلالها في 5 جويلية 1965 كما شارك في وضع هذا البرنامج سبعة أشخاص من نفس المجلس و بعيدا عن الشق السياسي و الاجتماعي فإن البرنامج الاقتصادي اعتمد منهجية الاشتراكيين كمسار و منهج للاقتصاد الجزائري كسبيل لتحقيق التنمية فأقام شعار الأرض لمن يخدمها في القطاع الزراعي و اعتمد على التخطيط المركزي من طرف الدولة للنهوض بالصناعة أما القطاع الخاص فكان موجها لخدمة الصناعة وفق ما يتفق مع مخططات الدولة بإقرار صناعة ثقيلة تحويلية و خفيفة و تطوير صناعة البترول و الغاز لصناعات إستراتيجية.¹⁶² ولعل من أهم الأسباب التي كانت تقف وراء هذا الاختيار الإيديولوجي بغض النظر عن الحافز المعنوي والتاريخي الذي وجدته الجزائريون من الكتلة الاشتراكية و بالأخص من عبد الناصر و دعمه الثورة الجزائرية و ترسخ الفكر الاشتراكي في قادة جبهة التحرير الوطني آنذاك فإن العامل الاقتصادي كان وراء هذا القرار من خلال نقص الادخار في فترة بعد الاستقلال مباشرة و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج قبل و بعد الاستقلال و ندرة اليد العاملة المؤهلة¹⁶³ بالإضافة نزوح إلى الضغط الاجتماعي و الاقتصادي على المدن مما استوجب تنمية سريعة لكبح هذا الضغط باعتبار أنه هناك حوالي 800.000 فرد من الأرياف نزوحا نحو المدن بحثا عن العمل و بالإضافة إلى رجوع المهاجرين من المغرب و

¹⁶² Abderrahim Lamchichi « l'Algérie en crise », l'Harmattan, paris, 1991, pp 102-103.

¹⁶³ Idem, p 132.

تونس¹⁶⁴ و في ظل هذا الاختيار فإنه كان من الأمر بسهولة أن تتدخل في التجارة الخارجية حيث عرفت هذه المرحلة باحتكار الدولة للتجارة الخارجية و ما اقره مؤتمر طرابلس لاعتماد التخطيط وفق النظام الاشتراكي كمنهجية للاقتصاد الجزائري اقره أيضا ميثاق الجزائر 16-24 أفريل 1964.¹⁶⁵

1.3.2 مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (62-89):

إن هذه المرحلة بدورها تنقسم إلى 3 مراحل:

1.1.3.2 مرحلة الرقابة الإدارية على التجارة الخارجية (1962/1969):

في إطار المنهج الاشتراكي الذي انتهجت القيادة الجزائرية كخيار اقتصادي وفقا لذلك اتخذت مجموعة من الإجراءات كأساليب رقابية على قطاع التجارة الخارجية باعتباره قطاع صمام أمان للاقتصاد من المنتجات الأجنبية من جهة و باعتباره قطاع مورد لما يحتاجه قطاع الإنتاج و الاستهلاك المحلي من جهة أخرى و إن أول أداة من أدوات التجارة الخارجية المطبقة خلال هذه الفترة من طرف الدولة الجزائرية هي الرسوم الجمركية المستحدثة بمرسوم 28-10-1963 على المستوردات و التي تضمنت قسامين من التسعيرات الأولى تفرض على السلع المستوردة حسب طبيعتها و استخدامها و الثانية تفرض على جغرافية هذه السلع¹⁶⁶ أما التسعيرة الأولى فقد طبقت على السلع في 3 مستويات و هي تتضمن ثلاث مجموعات:

1/ المواد الأولية و سلع التجهيز: حيث تفرض عليها تسعيرة تقدر ب 10%.

2/ السلع النصف المصنعة: تتراوح الضريبة الجمركية عليها ما بين 5 و 20%.

3/ السلع النهائية: تفرض عليها ضريبة جمركية ما بين 15% و 20%.

من خلال هذه النسب الجمركية نلاحظ أن الجزائر كانت تشجع استيراد المواد الأولية و التجهيزية لبناء الاقتصاد الذي كان يراهن على الصناعة كإستراتيجية لتحقيق التنمية في الوطن.

¹⁶⁴ Temmar H, « stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie », OPU, Alger, 1983, p 270.

¹⁶⁵ Abdelatif Benachenhou, « planification et développement en Algérie 1962-1980, ENED, 1980.

⁵ صوغة عبد العزيز "تطور الصادرات السلعية الجزائرية و أثرها على التنمية الاقتصادية 1970-1980" ماجستير بجامعة بغداد 1983 ص 48

أما في يخص التسعيرة الثانية و التي ميزت الشركاء التجاريين على أساس عدة مستويات و بطبيعة الحال كانت السلع ذو المنشأ الفرنسي ثم المنشأ الأوروبي أكثر تمييز من باقي دول العالم.

كان الهدف من خلال هاتين التسعيرتين هو دفع قطاع الصناعة كونه القطاع الاستراتيجي التي تبنيه الدولة الجزائرية في مخططها الثلاثي الأول 1963-1966 باعتباره المخطط مستعجل كان يرمي لبناء قاعدة صناعية يكن الانطلاق منها و هذا ما يبرر انخفاض تسعيرة المواد الأولية و السلع التجهيزية كما يتبين من هذه المستويات من الرسوم الجمركية هو مدى اجتهاد السلطات المركزية على توفير ما كان يحتاجه الجزائريون في ظل دمار خلفه المستعمر و ظل عدم مقدرة الرسوم بداية مع تجربة حديثة تمهد لتدخل الدولة في هذا القطاع بشكل تدريجي أما جغرافية التسعير فكان بمثابة الصورة التي تعكس أثر اتفاقية ايفيان من جهة (1961) و على عدم مقدرة القيادة الجزائرية آنذاك على طلاق مستعمرهم السابق و البحث عن شركاء استراتيجيين غير فرنسا.

و ما انتهت الجزائر من برنامجها الثلاثي الأول حتى أعلنت من مخطط ثلاثي 1967-1969 حيث تعهد هذا المخطط أكبر عمليات تأمين حدثت في الجزائر¹⁶⁷ و هذا إن دل فإنما يدل على عزم السلطات بقيادة الرئيس هواري بومدين على احتكار القطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري بما فيها قطاع التجارة الخارجية.

وسرعان ما أنشأت تسعيرة جديدة بموجب الأمر رقم 68-35 بتاريخ 1968/02/02¹⁶⁸ و التي جاءت كما يلي:

- سلع استهلاكية (أساسية) و تفرض عليها نسبة 30-50% بالنسبة للسلع المحولة و 20 - 40 % بالنسبة لمواد غير محولة .

- سلع استهلاكية كمالية محولة: 100 إلى 150 %.

¹⁶⁷ قامت الجزائر بتأمين شركات التصدير في 8 ماي 1966 ثم تأمين شبكة التوزيع و الاتصال في أوت 1967 ثم تأمين 14 شركة توزيع منتجات بترولية في 20 ماي 1968 ثم تأمين في نفس السنة خمسين شركة لإنتاج الإسمنت و مواد الدهان و المطاحن و الإنتاج المعادن و تأمين أكثر من 22 شركة مختصة في البني التحتية و انتهت عملية التأمين بتأمين الغاز و البترول سنة 1971.

¹⁶⁸ Ordonnance N°68-35 du 02/02/1968 publier dans le journal officiel N° 11, 06,1968, p110

- سلع تجهيزية :20-30%.

أما التعريفات التي جاء بها الأمر رقم 68-35 لم تكن سوى رسوم جمركية تميز بين ما هو كماله و ما هو ضروري و من ثم هي رسوم تمييزية لغرض و هدف حماية الاقتصاد الوطني و حماية الصناعة التحويلية التي لقيت دعما من السلطات الجزائرية بدليل إنشاء عديد من الشركات الوطنية في كلتا الصناعتين الثقيلة و الخفيفة منها على غرار شركات "الصوني" مثل شركة الوطنية للصناعة الميكانيكية (SONACOM) و شركة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية (SONELEC) و هلم بحجة.....

فيما يخص الأدوات الغير الجمركية المعمول بها في هذه الفترة فقد احتوت قائمة من السلع الممكن استيرادها ضمن مرسوم 63-188 بتاريخ 1963¹⁶⁹ و بطبيعة كأي دولة ذات سيادة فقد حظرت الجزائر مجموعة من السلع و التي يخض تجارتها كالمخدرات و الأسلحة كما نظم نفس المرسوم في مواده المختلفة كل عمليات التفتيش و المراقبة الصحية و مراقبة المنشأ كما تضمن هذا المرسوم الحجم السنوي للواردات من خلال نظام الحصص في إطار برنامج تحدده الحكومة تتكون من لجنة تتضمن ممثلي عن الوزارات و عن الشركات المهنية للشراء باعتبار هذه الأخيرة تستورد سلعها برخص¹⁷⁰ صادرة من الحكومة كما تتضمن عمليات الاستيراد وفق هذا المرسوم مشاركة المصالح التقنية لمختلف الهيئات المعنية كمصالح الجمارك و مصالح المالية و البنك المركزي و مصالح الوزارة التجارة باعتبار الهيئة الساهرة على هذا القطاع و إلى جانب هذه الهيئة أوكلت مهمة تموين السوق الوطنية بالمواد ذات الاستهلاك الواسع إلى الديوان الوطني للتسويق (ONACO) بموجب المرسوم 62-125 بتاريخ 1963/12/19 كما انشأ أيضا خلال هذه الفترة ديوان الجزائر للخضر و الفواكه (OFLA) في حالة العجز و الديوان الوطني المشترك ما بين مهني الحبوب (OAIC) و الذي هو مسؤول عن عمليات استيراد و توزيع الحبوب عند الحاجة¹⁷¹

¹⁶⁹ عبد الرشيد بن ديب "تنظيم وتطور التجارة الخارجية.- حالة الجزائر-" أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة. جامعة الجزائر 2003 ص 237

¹⁷⁰ وفق نظام تراخيص الاستيراد كان الأفراد و الهيئات و كل جميع المتعاملين في قطاع التجارة الخارجية لا يمكنهم الاستيراد إلا بتراخيص من الدولة حيث يتحدد في إطار هذه الرخصة طبيعة و قيمة السلع المستوردة و الرسوم التي تخضع لها و أصل هذه السلعة و كذلك تحديد مدة صلاحية هذه السلع و هذا كل يدخل في إطار الرقابة المباشرة للتجارة الخارجية.

¹⁷¹ Le décret N° 03-188 publié le 04/06/1963, journal officiel N°36, 04/06/1963, p582,

الجدول رقم 5: تطور التجارة الخارجية من 1963/1969 الوحدة: 10⁶ دج

1969		1968		1967		1965		1964		1963		
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	
654	929	712	643	827	579	781	1138	915	1394	766	1151	موارد غذائية ومشتريات أخرى
78	3291	62	2902	50	2605	25	1690	35	1933	294	2168	الطاقة والمحروقات
308	203	242	235	214	108	253	188	226	148	213	312	منتجات الخامات
1515	68	1254	74	691	57	537	57	548	50	609	42	سلع التجهيز
1361	70	922	202	595	192	581	52	562	51	431	54	م نصف مصنعة
1065	49	841	41	807	30	1135	20	1186	12	1109	20	مواد استهلاكية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	60	1	سلع أخرى
4981	4610	4024	4097	3154	3571	3080	3312	3472	3588	3437	3437	المجموع
370-		73		418		167		116		311		الميزان التجاري

: الديوان الوطني للإحصاء. المصدر (ONS)

رغم الإجراءات الحمائية فإن الميزان التجاري عرف تذبذبا بين الفائض والعجز و كان أكبر عجز ب 370 مليون دج في سنة 1969 وهذا كنتيجة ارتفاع الواردات خاصة المواد التجهيزية والمنتجات النصف المصنعة مع تزايد الطلب عليها محليا ونلاحظ أن الواردات من المواد الزراعية بدأت تنخفض من سنة 1965 نتيجة تأمين الأراضي الزراعية بينا ابتداء من هذه السنة بدأت الصادرات من المحروقات ترتفع¹⁷².

¹⁷² صالح تومي و عيسى شقبقب "النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة 1970-2002" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. عدد 2 ص 32.

2.3.2: احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989:

1.2.3.2 مرحلة التطبيق التدريجي لنظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1971-1977:

لقد أسندت مهمة احتكار الدولة للتجارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات إلى المؤسسات العمومية وفقا للأمر رقم 71-74 الصادر بتاريخ 16/11/1971 و المؤسسة الوطنية وفق هذا الأمر صاحبة الاحتكار تكون إما مؤسسة و وطنية إنتاجية أو توزيعية أو تمزج بين الوظيفتين و هذا الأمر التشريعي اتبع بأمرين أصدرتا في 1974 و الغرض منهما هو تحرير صادرات السلع التي يتم إنتاجها أو تحويلها في الجزائر على عكس الواردات التي قيدت بمشاريع تقدم للحكومة للمصادقة عليها و تمنح مشاريع الاستيراد إلى المؤسسات العمومية صاحبة الاحتكار عن طريق ترخيص الاستيراد من قبل مصالح التبادل التجاري بوزارة التجارة حيث تعتمد و تسجل المبالغ المخصصة من قبل البنك المركزي¹⁷³.

الجدول رقم 6: تطور التجارة الخارجية من 1970/1977 الوحدة: 10⁶ دج

1977		1973		1970		
و	ص	و	ص	و	ص	
3544	526	2118	872	686	957	موارد غذائية ومشتريات أخرى
9170	405	3325	277	2422	427	الطاقة والمحروقات
355	23445	118	6202	112	3456	منتجات الخامة
9442	2	2377	42	1813	25	سلع التجهيز
4435	17	1155	36	691	72	منتجات نصف مصنعة
1601	15	678	41	484	42	مواد استهلاكية
4	-	5	5	3	1	سلع اخرى
29475	24410	8876	7479	6205	4981	المجموع
5965-		-1397		-1224		الميزان التجاري

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

¹⁷³ عبد الرشيد بن ديب مرجع سبق ذكره ص 234

في هذه المرحلة كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة و يتضح من خلال هذا الأرقام أن هذه الفترة عرفت عجزا في مجمل فتراتها نتيجة ارتفاع فاتورة المواد الغذائية كما نلاحظ استمرار ارتفاع الواردات من المواد التجهيز والمواد النصف المصنعة مع استمرار إستراتيجية الدولة على التركيز على الصناعات الثقيلة كما يلاحظ من الجدول اتساع العجز خلال عقد من الزمن بأكثر من أربعة أضعاف و هو ما يدل على توسع الاختلال في بنية الاقتصاد الجزائري

2.2.3.2 مرحلة الاحتكار الكلي للتجارة الخارجية 1980-1989:

إلى غاية سنة 1978 كانت التجارة الخارجية توكل للمؤسسات الوطنية من خلال رخص الاستيراد التي تمنحها الوزارة الوصية و هذا ما جعل الرقابة على التجارة الخارجية حسب السلطات تحتاج إلى مزيد من التشدد باعتبار أن السنوات التي سجلت الواردات صعودا متتاليا في العقد السابع و مضاعفا من سنة لأخرى و هذا ما أدى أيضا إلى زيادة العجز التجاري طيلة عقد من الزمن و لعل تجربة عقدين من الزمن في هذا القطاع جعل من التدخل التدريجي احتكارا كليا لهذا القطاع من خلال قانون 78-02¹⁷⁴ و كذلك تأميم التجارة بالجملة كان من ابرز عناوين هذا القانون حيث ثم تقليص الأظافر مع إقصاء كل من تجارة الجملة والوسطاء التجاريين و ممثلو الشركات الأجنبية من عمليات الاستيراد بالخارج من خلال هذا القانون¹⁷⁵ و ذلك من خلال المادة الأولى التي اعتبرت أن استيراد وتصدير السلع و الخدمات من اختصاص الدولة و هذا وفق لما ورد في الميثاق الوطني 1976 في و المادة من دستور 1976 و أن إبرام العقود و الصفقات في هذا القطاع لا تجوز إلا من قبل الدولة أو احد هيئة عمومية ذات طابع وطني أو الدواوين و المؤسسات الوطنية العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و الإداري

¹⁷⁴ الأمر رقم 78-02 المؤرخ في 11 نوفمبر 1978 و المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية و الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 14/02/1978 العدد 76-ص175

171

¹⁷⁵ Mahrez hadj Said « l'industrie Algérienne : crise et tentatives d'ajustements », le harmattan, Paris 1996, p93

بطبيعة الحال كانت للسلطات الجزائرية ما أرادت من خلال احتكار الكلي للتجارة في سنة 1978 بضبط ميزان التجاري و تخفيض عبء الواردات خاصة الغير الضرورية منها مما جعل من الوسائل الكمالية مبتغى بعيد عن الطبقة الثرية في الجزائر ومبتغى مفقود في السوق الجزائر و كان لها أيضا ميزان تجاري فائض ابتداء من سنة 1980 و لكن التي لم يكن لها توقيف نزيهه هو زيادة اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات حيث فاقت معدلات التغطية صادرات للواردات معدلات 120% وفق أرقام الديوان الوطني للإحصاء ابتداء من نفس الفترة و تزايد هذه التغطية مردها إلى تحسين أسعار البترول في بداية العقد الثامن و نهاية السبعينات نظرا للظروف الدولية التي كانت تعيشها من جراء الحروب في المناطق النفطية كحرب الخليج الأولى في سبتمبر 1980 بين إيران و العراق بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت من بعيد أو قريب في ارتفاع سعر البترول ورغم كل المؤشرات التي كانت تدل على عدم فاعلية قانون الاحتكار في سنة 1978 إلى أن و كما عهدناه من عناد لدى السلطات الجزائرية التي لا تستجيب إلا بعد وقعة واقعة و هذه الأخيرة كانت ضربة قاسية تمثلت في انخفاض أسعار النفط سنة 1986 إلى مستويات قياسية معه الميزان التجاري في نفس السنة إلى أيضا عجز تجاري تاريخي كما هو موضح في الجدول و من ثم ما نلاحظه أن عقد المبيعات كان عقد العجز التجاري باعتبار باستثناء ارتفاع أسعار النفط سنة 1974 من حرب التحرير على الذكر من ذلك فعقد الثمانينات هو عقد الفائض التجاري باستثناء سنة 1986.

و ما كان يمنع حقيقة تغيير نظام التجارة الخارجية رغم ظهور بوادر في العالم مع نهاية الثمانينات على فشل نظام الاشتراكي هو الدستور بعينه حيث لم يكن من الممكن تحرير التجارة في ظل غضون المادة 14/10 من الدستور الجزائري لسنة 1976 التي كانت تعتبر الاشتراكية اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه من المادة 10 من دستور 1976 و أيضا المادة 14 التي تشمل احتكار الدولة بصفة لا رجعة فيها للتجارة الخارجية و تجارة الجملة بالإضافة إلى الدستور هناك الميثاق الوطني و الذي يعتبر المصدر الأساسي و الإيديولوجي لقوانين الدولة و مؤسساتها و هذا ما نصت عليه المادة 6 من الدستور نفسه¹⁷⁶ إذ تعتبر الميثاق مرجع

¹⁷⁶المادة رقم 10 و 14 من دستور الجزائر 1976 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية

أساسي لأي تأويل لأحكام الدستور و الاحتكار التجارة الخارجية كصورة من صورة الاشتراكية هو مكرس في ميثاق 1976 و 1956.¹⁷⁷ وعلى اثر هذا كان لزاما تغيير القوانين و من ثم نصت المادة الأول من قانون 88-02¹⁷⁸ التي أصدره المشرع الجزائري بتاريخ 19-07-1988 أنه يكفل احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفق ما تنص عليه المادة 14 من الدستور و من ثم هذا القانون جاء تأكيدا على احتفاظ مبدأ الاحتكار الدولة لهذا القطاع إلا أن عملية الاحتكار لم تكن بالشدة التي عرفها قانون سنة 1978 باعتبار أن هذا الأخير اعتبر عمليات الاستيراد و التصدير هما من اختصاص الدولة و لكن قانون 1988 ألغى هذا الاحتكار و تملص من العمل بموجب قانون 1978 و نصت المادة الخامسة منه على ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية على أساس امتيازات تمنحها لمؤسسات عمومية و هيئات عمومية و مجتمعات ذات مصلحة مشتركة أن تحدد هذه الامتيازات مسبقا بشروط عامة و خاصة في دفتر شروط الذي يحدد حقوق و التزامات صاحب الامتياز (المادة 6) و منعت هذا القانون في مادته رقم 13 اللجوء إلى تدخل الوسيط باختلاف أسمائهم و اوطانهم و في الجمل يمكن اعتبار القانون هو نوع من الاحتكار بضمانة الدستور و إن كان بشكل أقل من قانون 78-02 و هذا ما استوجب مجموعة من الاصطلاحات بما فيها إصلاح الدستور بداية و هذا ما كان من دستور 23 فيفري 1989.

¹⁷⁷المادة 6 من دستور الجزائر 1976 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية.

¹⁷⁸قانون رقم 88-79 المؤرخ في 19 جويلية 1988 المتعلق لممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ا- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص 1063-1065 .

جدول رقم 7: تطور ميزان التجاري و الصادرات و الواردات في الفترة 1980/1989 الوحدة: 10⁶ دج

1989		1986		1985		1980		
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	
19965	264	7261	123	9728	281	7782	431	موارد غذائية ومشتريات أخرى
25197	1711	16798		18517	863	13680	476	الطاقة والمحروقات
707	68927	619		712	63299	854	51715	منتجات الخامة
15786	510	10970	16	12492	17	11324	5	سلع التجهيز
4075	371	4842	06	5250	92	4176	1	منتجات نصف مصنعة
4191	154	2854	26	2714	12	2697	20	مواد استهلاكية
151	-	50	-	78	-	6	-	سلع أخرى
70072	71937	43394	34935	49491	4564	40519	52648	المجموع
1856		8459 -		15073		12129		الميزان التجاري

المصدر: (ONS) الديوان الوطني للإحصاء

نتيجة فشل الثورة الزراعية فقد واصلت فاتورة الغذاء ارتفاعها لتمثل 24.49% من مجمل الواردات سنة 1989 كما شهدت هذه الفترة انهيار أسعار النفط في 1986 لتتخفيض معه الصادرات والتي كانت تمثل 98% من مجملها بينما كان يمثل 70% سنة 1975 الى مستويات متدنية لتعرف عجزا قياسيا وحيدا في فترة الثمانينات

4.2 مرحلة تحرير التجارة الخارجية من 1990 :

إن التحول التي عرفته الجزائر من نظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق أوجب عليها مجموعة الإصلاحات و كانت بداية التسعينات هي مرحلة انتقالية لذلك كان للمؤسسات الدولية مثل الصندوق النقدي الدولي FMI و بنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD دورا في عمليات الإصلاح التي اقترحتها و فرضتها على الجزائر و لهذا سنقسم هذه المرحلة الى مرحلة التحرير التدريجي من 1990-1993 ثم مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية ابتداء من 1994.

1.4.2 مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية 1990-1993:

في هذه المرحلة جاء كل من قانون النقد و القرض في 14 أبريل 1990¹⁷⁹ و قانون المالية التكميلي لسنة 1990¹⁸⁰ كقانونين مهمين نقلا ممارسة احتكار التجارة الخارجية إلى تحرير ولو بشكل تدريجي حيث بمقتضاها أصبح كل شخص طبيعي أو معنوي مدرج في السجل التجاري له الحق في الاستيراد السلع لغرض بيعها بعدما كان محضورا عليهم قبل هذا التاريخ و ثم إلغاء تراخيص الاستيراد التي كان معمولا بها سابقا كما أن الدولة احتفظت ببعض المجال في الرقابة على الواردات و أصبحت عمليات الاستيراد تتم عبر البنوك حتى يتمكن المستورد من حصول على قروض بالعملة الأجنبية لتنفيذ عملياته الخارجية بعد توطئ هذه العملية في بنكه الوسيط كما جاء قانون المالية لسنة 1992¹⁸¹ بتعديل التعريفات الجمركية بتطبيق قاعدة تصاعدية للتعريفات و جاءت كما يلي:

أ: رسم استيراد يتكون من 6 درجات و هي (0.3-7%) بالنسبة لواردات المواد الأولية، 15% - 25% بالنسبة لواردات النصف المصنعة و 46% - 60% بالنسبة للمنتجات النصف التامة الصنع و المنتجات النهائية)

ب: ضريبة إضافية على قسيمة الواردات .

ج: رسم إضافي بمعدل 2.4% على أساس إصلاح تعريفات جمركية و أيضا قد تم تخف تطور ميزان التجارية و الصادرات و الواردات.

2.4.2 مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية ابتداء من 1994:

تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي توسعت الجزائر في اتخاذ إجراءات لتحرير تجارتها الخارجية حيث تم مطالبتها أكثر بفتح حدودها في وجه السلع و الخدمات الأجنبية و السماح لدخول رؤوس الأموال الأجنبية من خلال التعلية رقم 94-90 مؤرخة في 12 أبريل 1994 حيث تم بموجبها حل اللجنة الخاصة المسماة (AD -H OC) و المكلفة بعملية تمويل

¹⁷⁹ قانون رقم 90-10 المتعلق بقانون القرض و النقد المؤرخ في 04/10/1990 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 16 .

¹⁸⁰ المواد 41 و 40 من 90-16 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1990 المؤرخ في 07/8/1990 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 36.

¹⁸¹ قانون رقم 91-25 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1992 المؤرخ في 18/12/1991 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 36.

الواردات و تجسيد الحرية للحصول على العملة الأجنبية لكل شخص معنوي وطبيعي تتوفر فيه شروط التجارة الخارجية كما جاء قانون 95-27 المؤرخ 30 ديسمبر 1995 في مادته 140 ليحافظ على درجات قانون المالية لسنة 1992 و عددها معدلات 6 إذ احترمت نفس الترتيب للدرجات و لكن النسب انخفضت و جاءت كما يلي 3,7,15,25,40,50 (%) و بعد سنة سن قانون المالية معدلات جديدة و خفضها من 6 إلى 4 و بمعدلات 5,15,25,45 (%) و من ثم تغيير المعدل الأقصى من 50 إلى 45 (%) و ابتداء من يناير 2002 أصبح التعريف الجمركي الفعلي المطبق في الجزائر بالإضافة الى معدل الإعفاء (0) هو¹⁸²:

5% للمواد الأولية الخام.

10% للمنتجات نصف مصنعة.

30% للمنتجات ذات الاستهلاك النهائي.

جدول رقم 8: تطور ميزان التجاري و الصادرات و الواردات في الفترة 1990/2001 الوحدة: 10⁶ دج

2001		1998		1994		1990		
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	
1699922	22205	1454132	20022	93515	1159	16907	450	موارد غذائية ومشتريات أخرى
2440984	442620	1634148	183729	164998	10791	26867	2216	الطاقة والمحروقات
102714	14289681	69694	5666161	1762	307230	840	118600	منتجات الخامات
1935360	26646	1279809	8833	49592	434	26415	547	سلع التجهيز
820505	19244	617664	2356	24429	72	11707	107	منتجات نصف مصنعة
648556	2961	469089	7655	4881	520	3980	187	مواد استهلاكية
591	-	49		1005	-	302	172	سلع أخرى
7648624	14803358	5523586	5888756	340142	320206	87018	122279	المجموع
715473.4		36517		-15804		35261		الميزان التجاري

: الديوان الوطني للإحصاء. المصدر (ONS)

¹⁸² المادة 3 من الأمر رقم قانون رقم 02-01-001 المتعلقة بتأسيس تعريف جمركية جديدة المؤرخ في 22-08-2001 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 47 ص 3

مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية ابتداء من 1996 رغم الزيادة الملفتة للواردات بداية من سنة 1990 إلا أن الميزان التجاري لم يعرف عجزا إلا في سنة 1994 و 1995 و يعود هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول و بالإضافة إلى تحرير التجارة بشكل تام ابتداء من 1994 و من ثم رفع القيود من الاستيراد و ما يمكن ملاحظته هو الارتفاع الكبير لقيمة الصادرات الجزائرية ابتداء من 2000 حيث ارتفع سعر البترول من 17.9 إلى سنة 1994 إلى 28.5 دولار في سنة 2000 و الذي نتج عنه زيادة الصادرات ب 50.7%¹⁸³.

إن التحرير الكامل للتجارة الخارجية ابتداء من هذه الفترة لم يكن فقط وليد تطورات أو تدريجي في سياسات هذا القطاع ابتداء من سنة 1990 و من ثم استكمال خطوات تحرير الانفتاح و رغبة من طرف السلطات الحاكمة آنذاك تحرير هذا القطاع استلهاما بالأفكار الليبرالية التي غزت العالم بعد انهيار المعسكر الشرقي في أواخر الثمانينات و إنما كان هو معلوم لجميع من واكب و لم يواكب تلك الفترة هو تنفيذ و الرضوخ لمشروطية المؤسسات الدولية من صندوق النقد الدولي FMI و البنك الدولي للإعمار و الإنشاء من خلال سياستهما برامج التثبيت (Programme de stabilisation) و برامج التكيف (ajustement) على الترتيب.¹⁸⁴ و من لجأت الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها ثم برنامج أخير قامت الجزائر بإبرامه كان مع البنك الدولي و الصندوق الدولي عرف ببرنامج التعديل الهيكلي امتد من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998 و بطبيعة الأمر تمكنت الجزائر تعديل مؤشرات الاقتصادية الكلية مع نهاية هذا البرنامج لكن هذا ليس مرجعه لفاعلية هذه البرامج و إنما لتحسين أسعار البترول حيث أن هذه البرامج كانت تكلف الدولة الجزائرية كثيرا باعتبار خدمة الدين المرتفعة و هذا الأمر لم يكن منوط بالجزائر لوحدها و إنما تشمل دول عديدة من دول العالم

¹⁸³ صالح تومي و عيسى شقبق مرجع سبق ذكره ص 32-33

¹⁸⁴ "برامج التثبيت الاقتصادي هي برامج يصممها صندوق النقد الدولي تعتمد معالجة الاختلال قصير الأجل كاختلالات ميزان المدفوعات و التضخم و هروب رؤوس الأموال و عجز الموازنة و العجز التجاري بينما برامج التكيف يرعاها البنك الدولي تعتمد على تخصيص الموارد كالمحوصلة و تحرير الأسعار و تحرير التجارة و نقل الملكية" اعتمادا على عبد اللطيف بلغراسة الملتقى الوطني حول المؤسسة الجزائرية و تحديات المناخ الاستثماري الجديد 22 / 23 افريل

التي وقعت في مصيدة المديونية و للاطلاع على آثار المديونية التي تعرض لها العالم و أهم الانتقادات وجهت للمؤسسات الدولية في هذه الفترة¹⁸⁵.

و كان ذلك من خلال التعليم رقم 94-20 المؤرخة في 12 أبريل 1994 و المتعلقة بتمويل الواردات حيث تم بموجب هذه التعليم امكانية المستورد تغطية عمليات الاستيرادية بحصوله على العملية الأجنبية بدون قيود من طرف بنك الموطنة لهذه العمليات مادام شروط التجارة أو بالضبط شروط الاستيراد تتوافر في الشخص المستورد سواء كان معنويا أو طبيعيا و من ثم أعيد النظر في صياغة لامركزية تقوم على التمويلية العلاقة بين البنك و المستورد بعدما كانت اللجنة المسماة (AD-MOC) هي الجهة المركزية المكلفة بتمويل الواردات.

لم تكن الرسوم الجمركية و عمليات الرقابة على الصرف هي الطابع العام على سياسة التجارة الخارجية بصفة عامة و على عمليات الاستيراد بصفة خاصة فقد جاء أمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 بقواعد عامة تنظيم عمليات استيراد البضائع و تصديرها¹⁸⁶ حيث تضمن بعد تأكيده حرية انجاز عملية الاستيراد و التصدير للبضائع و الحضر أو المنع عملية تصدير و استيراد منتوجات تخل بالنظام العام و بالأخلاق (سياسة الحضر) كما تضمن تطابق مواصفات هذه المنتوجات مع النصوص و التشريع المنظم لها حفاظا على سلامة المواطنين كما تضمن المادة 29 منه إمكانية وضع تدابير دفاعية عن المنتج الوطني و تدابير وقائية أو تعويضية أو مضادة للإغراق و جاءت المادة 14 من هذا الأمر يحث في وضع تدابير منه الاغراق على أي منتج يكون سعر تصديره إلى الجزائر أدنى من قيمته العادية أو قيمة منتج مماثل كما نصت المادة 16 عن إمكانية وضع تدابير وقائية عندما يكون ميزان المدفوعات معرضا لصعوبات .

¹⁸⁵ عرفت الجزائر عدة معاهدات مع المنظمات الدولية بعدما شهدته من ائخيار للاقتصاد الوطني في عقد الثمانيات و ما أدى إلى وقوع الجزائر في مصيدة المديونية و كانت أولى علاقاتها مع صندوق النقد الدولي في برنامج التثبيت الذي امتد من 31-5-1989 إلى 30-5-1991 و محتوى هذا البرنامج كان يقوم على تخفيض أسعار الصرف و انفتاح الجزائر على الخارج و ضبط السياسة النقدية ثم برنامج ثاني من 3-6-1991 إلى 30-3-1992 و كان يقوم على أساس مواصلة الإصلاح التي بدأتها الجزائر بالإضافة غالى تحرير التجارة الخارجية و الأسعار ثم تبعت الجزائر بمعاهدة تثبيت ثالثة لمدة سنة تنتهي بحلول مارس 1995 ثم فيها جدولة الديون التي على عاتق الجزائر و هذا كان بمشروطة إصلاحات مطبوحة من هذا الصندوق و دائنيه

¹⁸⁶ الأمر رقم 03-04 المتضمن القواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها المؤرخة في 19-07-2003 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 43ص 33-36

5.2 اختلال التجارة الخارجية تحليل واقع التجارة الخارجية

الجزائرية(التجارة الخارجية في العقد الأخير)

سنحاول من خلال الجدول الاسفل أن نحلل واقع التجارة الخارجية الجزائرية في العقد الأخير و هذا التحليل سوف يكون في 3 محطات رئيسية تتوافق و الخصائص العامة لهذا القطاع.

الوحدة: مليار دولار امريكي

جدول رقم 9: تطور ميزان التجاري و الصادرات و الواردات في الفترة 2002/2010

2010		2009		2008		2007		2006		2005		2004		2003		2002		السنوات
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و**	ص*	بنية السلع
4.36	0.09	4.63	0.04	4.34	0.03	3.75	0.03	3.01	0.04	3.1	0.01	2.77	0.01	1.92	0.02	1.65	0.02	1 - سلع استهلاكية
14.97	0.18	11.76	0.11	11.01	0.04	14	0.06	14.03	0.08	15.26	0.03	15.26	0.05	15.52	0.12	13.82	0.14	(7+1) نسبتها
6.05	0.31	5.86	0.11	7.98	0.11	4.59	0.08	3.8	0.07	3.58	0.06	3.06	1.24	2.53	0.05	2.47	0.03	منها: مواد غذائية (1)
10.68	0.57	14.92	0.25	19.79	0.15	17.39	0.15	17.71	0.13	17.62	0.15	19.83	0.4	20.22	0.22	22.9	0.18	. نسبتها
17.57	0.02	16.89	0.04	15.3	0.06	10.16	0.04	8.61	0.04	8.7	0.03	7.3	0.04	4.75	0.02	4.56	0.07	2 - سلع التجهيز (6+5)
43.41	0.05	43.1	0.09	38.8	0.08	36.8	0.08	40.3	0.08	42	0.08	40.22	0.13	38.47	0.09	38.02	0.38	. نسبتها
11.41	1.01	11.36	0.75	11.4	4.55	8.42	4.08	5.77	3.56	4.83	0.78	4.1	0.6	2.68	0.41	2.85	0.56	3 - مواد أولية ونصف مصنعة
27.41	1.91	28.9	1.9	28.85	2.17	30.5	1.9	26.93	1.85	23.75	1.72	23.55	1.99	25.34	2.02	23.65	3	(4+3+2)
0.95	52.11	0.55	44.1	0.59	77.63	0.32	58.8	0.24	53.42	0.21	45.09	0.26	30.15	0.05	22.6	0.14	18.1	منها: - الطاقة (2)
2.36	97.42	1.4	97.64	1.51	99.05	1.17	97.7	1.14	97.83	1.04	98.03	1.14	97.47	0.45	97.54	1.21	96.3	. النسبة
40.47	57	39.3	45.17	39.47	79.3	27.63	60.16	21.45	54.6	20.35	46	18.16	31.30	12.38	23.16	11.96	18.7	المجموع
29.5	115.5	27.12	87.7	29.5	103.7	22.83	155.7	24.67	93.54	21.8	96.66	22.26	94.9	17.92	71.36	20.88	86.8	الكمية (كغ)
80	66	110	72,45	65,14	54,41	38,24	28,89	24,95	80	66	110	72,45	65,14	54,41	38,24	28,89	24,9	سعر البرميل من النفط
16.59	5.85	39.8	32.53	33.15	25.64	13.13	10.87	6.82	16.59	5.85	39.8	32.53	33.15	25.64	13.13	10.87	6.82	رصيد الميزان التجاري
159.4	140.7	171	135.8	117.1	102.3	85.01	68.01	57.05	159.4	140.7	171	135.8	117.1	102.3	85.01	68.01	57.0	PIB
2	5		5	6	3				2	5		5	6	3			5	
75.57	72.14	65	69,36	72,66	73,66	72,08	71,43	79,66	75.57	72.14	65	69,36	72,66	73,66	72,08	71,43	79,6	سعر الصرف

* الصادرات

** الواردات

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

كما يبدو لنا منذ الوهلة الأولى للجدول رقم 9 هو مدى ايجابية من حيث المعدلات المسجلة فالميزان التجاري فائض على من السنوات محل الدراسة و هذا لا يستهان به في الوصف العام لأدبيات الاقتصاد و ليس الميزان التجاري هو الوحيد الذي يعرف تطور مع مرور السنين من 2002 إلى 2010 فهناك أيضا الناتج المحلي الإجمالي PIB و هناك سعر الصرف الدينار مقابل الدولار و لكن اخضرار هذه المؤشرات تنطوي على تخلف اقتصادي بما تحويه كلمة التخلف في العرف الاقتصادي و من ثم هذا الجدول هو عبارة عن أرقام تجسد تشاؤم فيما بين سطورها و لعلنا سنبدأ بالتفاؤل هذه الأرقام كون أن خلال مرحلة الدراسة عرفت الميزان التجاري تحسنا حيث ارتفع من 6.82 سنة 2002 إلى 16.59 مليار خلال سنة 2010 أي بمعدل مليار و 200 مليون دولار كمعدل سنوي فائض عن كل سنة فائتة و بمجموع نمو كلي للسنوات المغطاة محل الدراسة بمقدار 332,5% وهو معدل بصنف من بين أكبر معدلات نمو للميزان التجاري في العالم المحقق خلال عقد من الزمن و نجد هذا الوضع عن تفوق الصادرات عن الواردات.

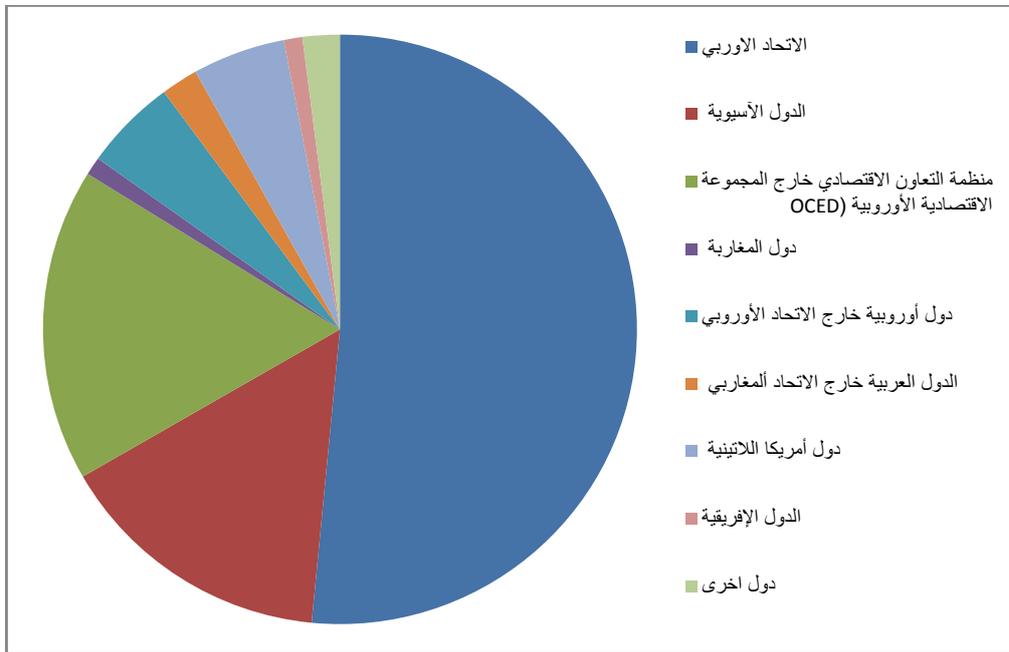
1.5.2. تحليل بنية الميزان التجاري

ارتفعت الصادرات خلال هذه المرحلة من هذا الجدول من مبلغ 19 مليار دولار خلال سنة 2002 إلى 52 مليار دولار خلال سنة 2001 مع تسجيلها رقم تاريخي قياسي في 2008 عندما بلغت صادرات الجزائر حوالي 80 مليار مما أدى إلى تسجيل أكبر فائض قياسي في الميزان التجاري الجزائري في نفس السنة (2008) بمبلغ 40 مليار دولار كذلك ما يمكن تدوينه خلال هذه المرحلة الأخيرتين هي التي بإمكانها تحليل هذا القطاع بالإضافة إلى صورة شاملة للاقتصاد الجزائري ماذا تصدر، ماذا تستورد ، من أين طعامنا و من أين لنا بالسيارات الفاخرة؟ هل هي جزائرية الصنع؟ من أين تجهيزنا؟ هذا هو جوهر التجارة الخارجية بالنسبة إلينا.

قد تكلمنا سابقا عن التشاؤم الذي يعكسه هذا الجدول و لكن تشاؤمنا أضخم ينتابنا عندما نحلل قطاع الواردات و ينتابنا خوف كخوف الذي عاشه الجزائريون سنة 1986 كصورة لا تفارق خيالنا عندما نحلل الصادرات الجزائرية و ما أسهله من تحليل إذ إن أطول تحليل لواقع الصادرات الجزائرية لا يزيد عن 4 كلمات " الجزائر تصدر النفط فقط" و هذا ليس تعبيراً إنشائياً لا صلة له

مع علم الاقتصاد و إنما هو حقيقة أن الصادرات النفطية لا تنخفض عن نسبة 97% من النسبة الكلية للصادرات الجزائرية و هذا الحال ليس حال العقد الأخير و إنما صادرات النفط هي الصادرات المهنية منذ الاستقلال و هذا ما يجعل من هذا الاقتصاد على المحك فكل زكام يصيب هذا المنتج فإنه يسبب شلل في البلاد ولعل دليلنا هو ازمة النفط لسنة 1986 و ما سبته من مآسي للجزائريين على مدى عقدين من الزمن.

شكل رقم 3 : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية



المصدر: الجمارك الجزائرية

الملاحظ لهذا الشكل البياني رقم 3 يرى أن هناك تنوعا جغرافيا لتصريف الصادرات السلعية الجزائرية، خلال الفترة 2002-2010 حيث تحتل فيها المجموعة الاقتصادية الأوروبية (U.E) المرتبة الأولى كشريك تجاري باستيرادها ما نسبته 51,6% تتقدمهم كل من إيطاليا و اسبانيا و فرنسا و هولندا و بريطانيا ثم بلجيكا و ألمانيا على الترتيب ثم باقي أعضاء الاتحاد ثم تنوع صادرات الجزائر تجاه مناطق الدول الآسيوية بما نسبته 15,32% و تأتي الصين و الهند في مقدمة هذه القارة ثم تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي خارج المجموعة الاقتصادية الأوروبية (OECD) بنسبة 17,17% على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ثم كندا على أنهما يحتلان المراتب الأولى و

الرابعة على الترتيب الدول الزبونة للجزائر على مستوى الدول دول العالم ككل و يأتي كل من دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي و دول أمريكا اللاتينية كزبائن بمعدلات 5,55% و 5,50% على الترتيب متفوقين على الدول العربية خارج الاتحاد المغاربي 2,48% و دول المغاربة 1,06% بنسب لا تعكس مطلقا القيم الحضارية و الدينية و اللغوية و الثقافية و الجغرافية التي تجمع العالم العربي لتبقى معدلات الإفريقية ضعيفة إلى حد كبير 0,8% تعكس تخلف المتفاوت للطرفين و بصفة عامة الجزائر التركز الجيوسياسي لم يتغير منذ أمد على مدار العقود الأخيرة و يعكس إلى حد كبير مدى علاقة التجارية بين دول متقدمة و دول مصدرة للنفط تصدر الثانية للأولى مواد أولية تستخدم في قاعدتها الصناعية.

أما حصة الواردات طيلة 8 سنوات عرفت ارتفاعا متتاليا من قرابة 12 مليار دولار خلال 2002 إلى قرابة 37 مليار دولار في 2010 كما أيضا احتفظت أيضا سنة 2008 إلى جانب 2009 بالرقم القياسي لواردات الجزائرية بقرابة 40 مليار لكل منهما على حدى و من ثم فإن اتجاه الميزان التجاري من الفوائض كان مسائرا لنفس الاتجاه الصعودي للصادرات و الواردات خلال السنوات موضع الدراسة و إن تفوقت الأولى على الثانية في نصيب النمو و هذا التحليل إن شئنا تسميته لا يخفي لكل متأمل في هذا الجدول دافع توجهات عناصر الميزان التجاري إلى إلا على و يظهر بقوة عنصر النفط الذي يتوسط الجدول رقم 9 و توسطه الجدول يدل على مركزيته و أهمية و قدرة تفسيره لكل اتجاه عمود كان أسطر فعنصر النفط كان و لازال الدافع الوحيد في الاقتصاد الجزائري سنة الاستقلال و هذا ما يعرف بالمرض الهولندي و بالنسبة النظريات المفسرة للتجارة الخارجية و ما يعرف بالاقتصاد الأحادي نسبة للأحادية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري إذ أنه يغطي ما يقتنيه المواطنين و المؤسسات من حاجياته باستثناء استيراد بعض المشتقات النفطية من الخارج لعدم قدرة توفيرها في الداخل و هو ما يعتبر عجز وجيه و غير منطقي لهذا القطاع بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحروقات تعمل على تصدير ما يفيض عن السوق الداخلي و هذا ما يفسر معدل مساهمة لهذا القطاع في حيز الاقتصاد و أحادية القطاع في مدى اتكال الدولة على ما تجنيه من النفط المسعر بطبيعة الأمر في الأسواق الدولية حيث أن الجباية النفطية المهيمنة على موازنة الدولة طيلة عقود ما بعد الاستقلال هي ما

تغذي مشروعات الدولة و أجور العاملين و غير ذلك من النفقات التي تعتمدھا الدولة كل عام.

عودة إلى لغة الأرقام فإن سعر البرميل من النفط عرف ارتفاعا لا نظير له عبر التاريخ هذا المنتج باستثناء حروب الخليج و حرب الاستنزاف عام 1973 حيث ارتفع سعر النفط كما يوضحه الجدول من 24.95 دولار كمعدل سنوي لسنة 2002 إلى 80 دولار للسنة 2010 و بمجموع ارتفاع قدره 145 % كارتفاع طيلة 8 سنوات موضع الدراسة و بمعدل سنوي قدره 18 دولار و كما نلاحظه في الأعلى من الأرقام قياسية لكل من الصادرات و الواردات و الميزان التجاري لسنة 2008 فإنه أيضا لا ينفك الصلة مع ارتفاع مع النفط الذي حرك هذه المتغيرات ببلوغه 110 كمعدل سنوي و هو معدل سنوي قياسي و أيضا بلغ مع النفط خلال هذه السنة رقما قياسيا عندما بلغ 147 دولار للبرميل في جوان 2008 و هو الرقم الذي لم يعهده النفط منذ اكتشافه.

2.5.2 تحليل الواردات

فيما يخص جانب الواردات فإن هناك عدة مشاهدات تستوجب التحليل فكما ذكرنا أنفا فالواردات الجزائرية عرفت ارتفاعا ملموسا يقدر بمجموع 142% خلال الفترة الممتدة من 2002 الى 2010 و أبرز قطاع مستورد ضمن القطاعات الخمسة الموضحة في الجدول و المكونة لبنية الواردات هناك سلع التجهيز ثم المواد النصف المصنعة و لعل هاذين القطاعين يتكاملان فيما بينها كونها يشملان قطاع الصناعة فالأول هي تامة الصنع و الثانية هي قيد التصنيع و هذا ما يعكسه بوضوح تحلف القطاع الصناعي في نموذج العلة الهولندية¹⁸⁷ أما الثانية فهي انتقلت من مستويات المليار و المليارين دولار في بداية الألفية الثالثة لتصل إلى مستويات 12مليار دولار مع نهاية العقد و بنسبة 23.5 كمعدل متوسط مساهمة من مجمل الواردات للسنوات التسعة في الجدول رقم 9 أما سلع التجهيز مواد الموجهة للسلع الصناعية أو السلع المجهزة الفلاحية فهي تأخذ حصة الأسد من الواردات الجزائرية بمعدل متوسط للسنوات التسعة يقدر بـ 40% من مجمل الواردات و كلاهما يكونان أكثر من نصف المستوردات و ارتفاع الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية مرجعها إلى ضعف هذا القطاع الصناعة و ماله من دور في العرف الاقتصادي من

¹⁸⁷ انظر الجانب النظري في الفصل الأول

أهمية في دفع البلاد قد ما بالإضافة إلى كونه قطاع يحتوي على يد عاملة وفيرة و بالإضافة إلى أنه قطاع محوري يمد سائر القطاعات الأخرى بجابجياتها بالإضافة إلى أدوار أخرى لا يمكن حصرها و مع كل هذا نلاحظه هشا في دولة مثل الجزائر تملك ما تملك من محددات نجعله قطاعا حاسما.

انطلاقا من كون أن الواردات الجزائرية خلال العقد الأخير تتشابه خلال الفترة المغطاة في نوعية بنية السلع المستوردة و التباين في قيمتها النهائية ترجع إلى ارتفاع الأسعار أو بعض التغيرات الطفيفة بالإضافة إلى غياب المعلومات فإننا ارتأينا أن نكتفي بترتيب اهم ثمانية سلع مستوردة على اختلاف طبيعتها.

جدول رقم 10: ترتيب المنتجات المستوردة من طرف الجزائر الوحدة : مليون دولار امريكي

نسبة (%)	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	نسبة (%)	2005	
100	47 490	46 453	40 472	39 294	39 479	27631	21456	100	20 357	الواردات
8.2	3909	2110	1465	1541	2029	1491	939	4.15	844	سيارات سياحية
4,6	2 206	1 569	1 304	1 466	1 385	961	706	2,86	582	سيارات نفعية
4	2 129	2 848	1 252	1 830	3 174	1 394	997	5,07	1031	قمح
3,9	1 879	1 730	1 498	1 575	1 695	1 335	1 119	4,92	1002	الدواء
4,4	2 102	1 824	1 099	1 493	2 158	1 007	817	2,56	522	قضبان الحديد و الصلب
2,3	1 091	1 360	902	799	1 163	975	639	3,29	670	بذرة الحليب
4	1903	2118	1284	948	1082	930	765	3,7	625	سكر و ذرة
2,0	954	218	196	27	0	0	0	-	-	زيوت الغاز.

المصدر : الوكالة الوطنية لضمان الصادرات (ALGEX)

تمثل واردات من المنتجات الصناعية 39% من مجمل الواردات و تمثل الواردات من السيارات سواء تلك الموجهة للسياحة او السيارات النفعية اكبر نسبة ب 20% من مجموع المنتجات الصناعية المستوردة و ما نسبته 10% من مجموع الواردات كما يوضحه الجدول رقم 10 حيث يشهد هذا النوع من المنتجات ارتفاعا كل سنة اذ لم يتجاوز النصف مليار دولار سنة 2003 ليبلغ ارتفاعا قياسي سنة 2012 بتجاوزه عتبة 6 ملايين دولار و هذا الارتفاع في الطلب مرجعه إلى

تنافس الدول الموردة على السوق الجزائرية وتوفير من خلال ذلك سيارات بمختلف الأسعار ومن جهة أخرى تقدم البنوك التجارية تسهيلات مصرفية للحصول على هذه المنتجات من خلال اقتطاع القرض من الأجر ومما زاد الطلب على السيارات هو تحسن الأجور للمواطنين مقارنة بفترة التسعينات كما ان السوق الجزائري هو واسع ومازال لم يبلغ الذروة في اقتناء السيارات مما يتوقع من هذا القطاع ارتفاعا ومن ثم مزيد من الاستيراد للسيارات وتحتل كوريا المرتبة الأولى في توريد السوق المحلية بالسيارات بنسبة 21.5% ثم تليها اليابان بـ 17% ثم الهند بـ 13% لتحل رابعا فرنسا بـ 11% في 2008 بعدما كانت في المرتبة الأولى بـ 22.5% في 2007

إذا كان أكثر من النصف الأول هو من المواد المصنعة و المواد الآلية و النصف المصنعة فإن النصف الآخر هو من نصيب المواد الاستهلاكية و المواد الغذائية هذه الأخيرة يرتبط بالأمن الغذائي و تعرف نسبا مرتفعة من سنة لأخرى إذ بلغ نصيبها من سنة 2002 مبلغ 2.5 مليار دولار فإنها بلغت أكثر من 6 و 8 ملايين دولار لسنة 2008 و 2010 على التوالي حيث مثلت واردات من القمح ارتفاعا محسوسا عندما تجاوزت مستوى ملياري دولار سنة 2012 في حين اقتربت فاتورة السكر و الذرة من نفس المبلغ لنفس السنة.

هذا الارتفاع مرجعه إلى غلاء الأسعار في الأسواق العالمية متأثرة بارتفاع أسعار النفط و محاولة استدراك الأرباح جراء ارتفاعه من خلال مجارته بالإضافة إلى عوامل أخرى أما فيما يتعلق الشق الداخلي و المسؤول عنه عدم تحقيق اكتفاء و لو جزئي أقل مما هو عليه في الجدول فإنه عامل الدعم المباشر الذي يتلقاه الفلاحون في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية حتى أصبح عائق أمام جولة الدوحة عام 2001 لإكمال اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة لا غير موجود بشكل مماثل و هذا ما يفسر القيمة الصافية المتدنية المضافة للدولة من مجمل القيمة الكلية لقطاع الفالحة من النتائج المحلي الإجمالي. مثلت واردات من القمح ارتفاعا محسوسا عندما تجاوزت مستوى ملياري دولار سنة 2012 في حين اقتربت فاتورة السكر و الذرة من نفس المبلغ لنفس السنة.

ما يلفت انتباهنا عند تحليل التجارة الخارجية هو أنها لم تتأثر المراحل التي مرت عليها فيما يخص مكوناتها البنوية للاستيراد بمعنى مع مرور هذا القطاع من مرحلة الاحتكار بما فيها فرض

رسوم جمركية مرتفعة و رخص الاستيراد و نظام الحصص إلى مرحلة التحرير التدريجي وصولاً إلى مرحلة التحرير النهائي و توحيد الرسوم الجمركية من (6 إلى 3) باعتبارها الأداة الوحيدة التي استفد منها في التجارة الخارجية بالإضافة إلى منح بعض المواد المتعارف عليها دولياً و التي تضر بصحة الإنسان كالمخدرات مثلاً مما يجعلنا نتساءل عن الأدوات الحديثة باعتبار أن الرسوم الجمركية في ظل توسع الدول في إطار المنظمة العالمية للتجارة تبقى من الأدوات التقليدية الغير المرغوب فيها و ما إن تجتمع هذه المنظمة مع أعضائها إلا و كان هناك تنازلات او دعوة لمزيد من التخفيض الجمركي مع العلم أن جرائدنا المحلية لا تنفك و تحدد أجالاً للانضمام الجزائر إلى هذه المنظمة و هذا في ظل السعي اللامحدود من طرف الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية و في ظل الرفض المشروط التي تتعامل بها الدول المتقدمة مع الملف الجزائري سعياً من هذه الأخيرة إلى كسب مزيد من التنازلات على حساب المواطن الجزائري مع اليقين التام أن الرسوم الجمركية و بعدها المتوسط 17% هي من أكبر 50 دولة تتبع رسوم جمركية مرتفعة و لكن بأقل من دول هي داخل المنظمة العالمية للتجارة كالمغرب و تونس يبلغ سنوي لرسوم جمركية لديهما 40%¹⁸⁸ هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فإن كما ذكرنا سابقاً لا تتبع الجزائر الأدوات الحديثة للسياسة التجارية الخارجية لديها على الرغم من مؤهلات تمكنها من ذلك و على سبيل الذكر لا الحصر الدعم و الإعلانات و قد يخطأ من يعتقد أننا بهذه السياسة نقصده من ورائها دعم منتجات السكر و الزيت¹⁸⁹ خاصة بعدما حدث من أحدث جانفي 2011 لأن هذا الإجراء هو دعم للشريك التجاري بدرجة أولى قبل أن يكون وسيلة حماية المواطن من غلاء و من ثم فإن له أثر سلبي اقتصادي كما له أثر اجتماعي و ايجابي و إنما نقصد من هذه السياسة الدعم و الإعانة التي تقدمها الدولة لفلاحيها مؤسساتها على غرار ما تجعله الو.م.أ أو أوروبا و مما جعلها هاتين الدولتين تعارض مشروع الدوحة في إطار المنظمة العالمية لتجارة.

¹⁸⁸Voir Hian looi kee and Alessandro nicita , Marcelo olerreaga “ estimating trade restrictiveness indices”, working paper, N°3840, world bank, February, 2006

المرسوم الرئاسي المؤرخ في في الجريدة الرسمية رقم و التي تنص على تحديد سعر الأقصى عند الاستهلاك و هوامش الربح عند الإنتاج و الاستيراد و التوزيع لكل من

¹⁸⁹152011/03/09 مادي الزيت و السكر مع احتساب الرسوم دعماً لهما جراء أزمة جانفي التي سميت باسميهما

عودة بنا إلى نقطة البداية فإن المستوردات الجزائرية من مواد غذائية و مواد تجهيز و غيرها من واردات لازالت تستورد بكميات ثابتة تقريبا و إن ارتفاع قيمتها على مدى السنوات هو راجع بدرجة أولى تغير قيمتها في الأسواق الدولية و بدرجة أقل الزيادة في عدد السكان مما يزيد الطلب على السلع الغذائية و تحسن مستوى الدخل بالنسبة للفرد (الأجرور) مما يجعل هناك زيادة في كميات الطلب على بعض السلع الكمالية كالسيارات و لوازم تكنولوجية فكميات الواردات طيلة قرابة عقدين من الزمن بقيت تتراوح في حدود العشرين مليار كغ عن كل سنة من 2002 إلى 2005 أما من 2005 إلى 2010 فإنها تراوحت ما بين 25 مليار إلى 29 مليار كغ و هي أيضا بمثابة الكمية الغير المؤشرة و الملفتة و من ثم فإن تحرير التجارة الخارجية من طرف الدولة بنفس المعدلات الجمركية الثلاث (30%. 10%. 5%) التي تثبتها منذ 2002 هي سياسة لا تتفاعل مع الكميات أما ما يؤثر على القيمة النهائية للسلع الواردات هو غلاء الأسعار على مستوى الأسواق الدولية فارتفاع الواردات بقيمة 27 مليار دولار إلى 40 مليار دولار من 2007 إلى 2010 كما هو موضح في العمود رقم 1 حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية وفق مؤشر FAO من 8% سنة 2006 إلى 53% سنة 2008 .

جدول رقم 11: تطور أسعار المواد الفلاحية

المنتجات الفلاحية	نسبة ارتفاع من جانفي 2006 إلى مارس 2008
القمح	87%
الأرز	46%
نبات الزيت	97%
منتجات الألبان	58%

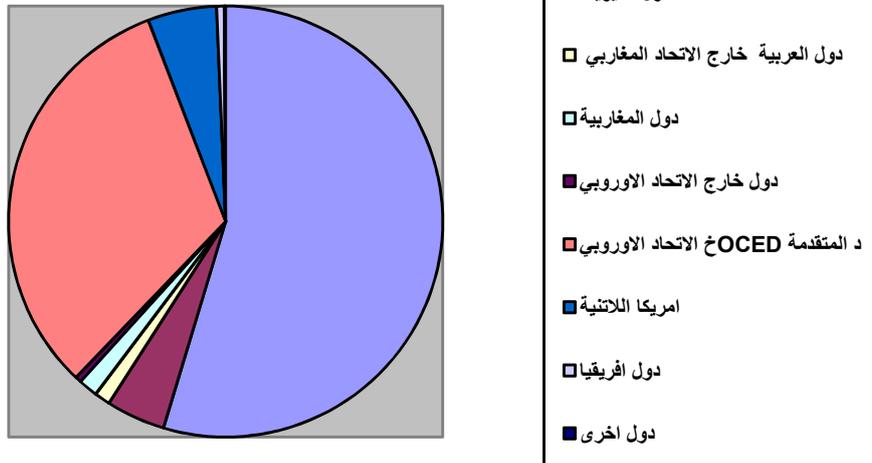
Source : FAO, rapport de juin 2008.

قد أرجعت عديد الدراسات بصفة عامة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية إلى عوامل أدت من جهة إلى زيادة الطلب مثل: زيادة الدخل العالمي المتواصلة، زيادة النمو السكاني وازياد التوجه نحو استعمال الطاقة الحيوية، في مقابل عوامل أخرى عملت على تخفيض العرض

منها: ظاهرة الاحتباس الحراري ،ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الإنتاجية نتيجة تراجع الاستثمارات الموجهة للأبحاث الزراعية¹⁹⁰

على غرار الصادرات فإن دول المجموع الاقتصادية الأوروبية (U.E) تأتي في المرتبة الأولى من حيث الواردات بنسبة 54,82% في نفس الفترة المغطاة 2002-2010 ومن أهم الموردين داخل المجموعة فرنسا و إيطاليا على الترتيب و هذا يعكسه إضافة إلى الجانب التاريخي الاستعماري العامل الجغرافي و العمل التفضيلي للتفكيك الجمركي للشراكة الارورجزائرية التي تعطي امتياز في تكلفة المنتجات الأوروبية مقارنة بسلع دول أخرى كالسلع الصينية و الأمريكية و تأتي مجموعة دول أمريكا الشمالية و دول متقدمة من OECD 32,2% في المركز الثاني ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل المرتبة الرابعة بعدما كانت الثالثة و هذا الدور اخذته الصين باعتبار أن سلعها تغزو العالم وليس الجزائر لوحدها و تحتل أمريكا اللاتينية و الشمالية 5,14% و 4,43% على الترتيب و كالعادة الدول العربية هي من تحتل آخر الترتيب

شكل رقم 4 :التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية



المصدر: الجمارك الجزائرية

¹⁹⁰Deepak Rajagopal and others, "Quantifying the role of biofuels in the global food crisis", 2009, <http://deepak.berkeley.edu/WB%20food.pdf>.

3.5.2 اختلال التجارة الخارجية الجزائرية

في ظل هيمنة الصادرات الجزائرية علي قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية فإن معدلات التغطية الواردات خارج المحروقات يبقى ضعيفا إذ لم يتجاوز 6% في أحسن الأحوال حيث يقود هذا المعدل السأنة في حالة افتراض عدم وجود صادرات المحروقات فإن قيمة الصادرات خارج المحروقات و التي تستقل عند المليارين دولار لا يمكنها تغطية الواردات الجزائرية إلا لمدة أقل من 20 يوم و الاعتماد بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات الذي يشكل 97% من الصادرات الكلية ليس وليد الساعة فانه منذ الاستقلال وهذا التبعية تسيطر على هذا القطاع و تغدي الاقتصاد الجزائري بما فيه الواردات

الجدول رقم 12: معدل تغطية التجارة الخارجية

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات خارج المحروقات (مليار \$)	0,67	0,75	0,90	1,15	1,33	1,9	1,37	1,53	2,15	2,96
معدل تغطية الصادرات للواردات (%)	181	175	226	252	218	201	119	140	162	155
معدل تغطية الصادرات خ المحروقات للواردات (%)	5	4.15	4.54	5.4	4.8	4.88	3	3.8	4.55	6.1
معدل تغطية الصادرات خ المحروقات للواردات (بالأيام)	18	15	16	19	17	17	11	14	16	22

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

شهد قطاع التجارة الخارجية منذ تحريره بداية التسعينات عدة تطورات سواء من خلال من توفير الميزات الجبائية و امتيازات الجمركية عند التصدير بالإضافة إلى إيجاد أرضية للحضور المؤسساتاتي في مجال الإعلامى و الاستشارى من خلال إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية سنة 1994 (POMEX) و الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير سنة 1990 (SAFEX) و الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI) في 1996 و الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين سنة 2001 (ANEXAL) و في مجال التامين الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات سنة 1995 (CAGEX)¹⁹¹ و بالرغم من هذه التغيرات في السياسات التجارية الخارجية الجزائرية التي

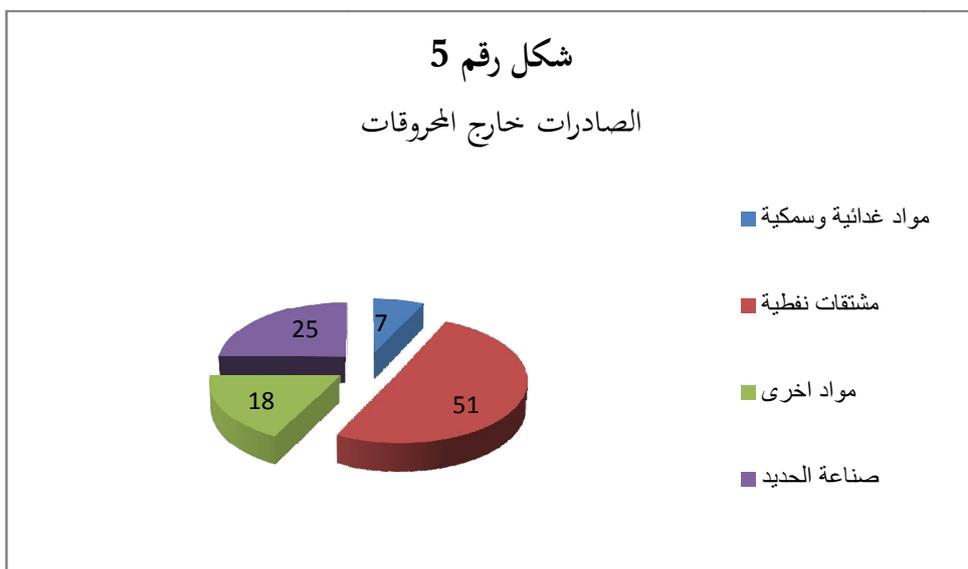
¹⁹¹وصاف سعيد"تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر-الواقع والتحديات"- مجلة الباحث عدد 01/ 2002 ص 11-12

تهدف إلى ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات كطلب أساسي من أجل نجاح الجزائر في الاندماج في السوق العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي خارج المحروقات فان الاقتصاد الوطني يبقى رهين ريع المحروقات فان واقع الأمر يظهر أن التجارة الخارجية تبقى بعيدة عن أهداف النمو باعتبار أن الانفتاح¹⁹² الذي عرفه هذا القطاع انحصر على الواردات و هذا ما يفسره الكم الهائل من المستوردين بمعدل يتراوح بين 30000 و 40000 مستورد مقابل وجود حوالي 200 و 250 مصدر بينما يبلغ عدد المصدرين في تونس حوالي 4000 مؤسسة تصدير لقرابة 15 مليون مواطن مما يهدد المنتجات المحلية من جهة و يعمل على إغراق السوق بالمنتجات الأجنبية.

تتوزع الصادرات خارج المحروقات بين المشتقات النفطية وصناعة الحديد ثم المنتجات من المواد السمكية و الغذائية و بالنسبة للتوزيع الجغرافي فباستثناء فرنسا فان معظم زبائن الجزائر هم من الدول الإفريقية بالنسبة للمياه الغازية أما بالنسبة للتمور فهي في مجملها تتوجع إلى فرنسا بنسبة 75% و تتوزع النسب الباقية بين بلجيكا والمغرب وكندا والنيجر ويعد الجمبري وهو نوع من الأسماك الفاخرة من ابرز صادرات خارج المحروقات بمبلغ 8.4% دولار و يصدر ب نسبة 99.7% الى اسبانيا كما تعمل الجزائر على تصدير المعجنات باختلاف أنواعها نحو الأسواق الإفريقية مثل البنين 9.5% و نيجير 49% و موريتانيا 31.1% و تبقى صادرات أخرى مثل جلود الأغنام التي تصدر الى كل من ايطاليا 63.5% و الهند 14% و البرازيل 9.5% و فرنسا 5% اما المواد الخام فهي تغطي ما نسبته 51% من مجمل الصادرات خارج المحروقات وتشمل كل من مذيبيات النفط و الامونياك و الفوسفات بالإضافة الى مواد أخرى التي لا تتجاوز 100 مليون دولار وغالب مواد الخام تتوجه نحو الاتحاد الأوروبي وبالأخص فرنسا وبلجيكا و اسبانيا بالإضافة إلى كل ما سبق هناك مادة الحديد والصلب والتي بلغت 500 مليون دولار في السنوات الأخيرة و تتوزع على كل من المغرب 30.5% و لايطاليا 27.2% و لتونس و اسبانيا ب 12% والبرتغال ب 11%. كما تصدر الجزائر مواد بلاستيكية و زراعي و اطارت مطاطية ميشلان ب 300 مليون

¹⁹²ابتداء من 1 يناير 2002 التعريف الجمركي الفعلي المطبق في الجزائر مكون من ثلاث رسوم جمركية وهي 5% للمواد الأولية الخام و 10% للمنتجات نصف مصنعة و 30% للمنتجات ذات الاستهلاك النهائي يضاف إليهم معدل الإعفاء من الرسوم الجمركية

دولار تتوزع على كل من العربية السعودية 31.8% وهولندا 21.8% و نيجريا 17.3% و ليبيا 10.2% و البرتغال 11%.



المصدر : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Promex).

خلاصة

اهم ما افضى اليه هذا الفصل بالإضافة الى الاطار النظري المفسر لنموذج التجارة الخارجية في الجزائر و المتمثل في نموذج العلة الهولندية هو فشل كل السياسات التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة على النظام الجزائري في معالجة اختلال التجارة الخارجية بعيدا عن اعتماد هذه الاخيرة على المحروقات سواء في ظل سياسة الاحتكار الكلي او التدريجي منذ الاستقلال الى سنة 1989 او في ظل ما تعتبره الدولة من ترسانة من الاصلاحات اعتمدت على املاءات المؤسسات الدولية و شركات اقتصادية اهمها الشراكة الاوروجزائرية هدفت الى تحرير قطاع التجارة الخارجية و لكنه في الاخير و الى غاية اليوم لم تنجح هذه السياسات في تحقيق الهدف الرئيسي لمبتغى تنمية الصادرات خارج المحروقات.

مقدمة

في ضوء هذا الفصل سنقوم باستعراض النموذج العام لدراسة اثر الاورو و الدولار على الصادرات و الواردات الجزائرية و ما سنستوفيه اولا هو من هذه الدراسة قياس الاثر الكمي لعمليتي الدولار والاورو على الصادرات و على الواردات الجزائرية من خلال نموذج قياسي اعتمدنا فيه على بيانات شهرية للمتغيرات من 2002-2011 تعكس ظهور الاورو كعملة جديدة و ارتفاع اسعار النفط خلال هذه الفترة ثم إجراء هذه الدراسة للمرة الثانية لتتعلق بالفترة الممتدة من 1990 الى 2010 و لتحقيق هذا الهدف استخدمنا دوال استجابة النبضة Impulse Response Function(IFRS) ومكونات التباين Decompositions Variance(VDCS) المقطرة من نموذج التحليل الانحدار الاتجاهي(Var) وهذا بعد القيام باختبار جذر الوحدة اختبار جذور الوحدة the unit root test و تحليل التكامل المشترك cointegration ثم تحليل العلاقة السببية Granger Causality . و بالإضافة الى ان هذه الدراسة تستهدف تفسير او تتبع المسار الزمني لاثر الاورو الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر فانه كذلك سنقوم في هذا الفصل بعرض نتائج التنبؤ بتدفقات مكونات الميزان التجاري باستخدام نفس النموذج (VAR) كونه من النماذج التفسير و التنبؤ و استخدام ايضا منهجية بوكس و جنكنز ARIMA للتنبؤ بالسلسلة الزمنية من دون التأثير فيها عن طريق المتغيرات التفسيرية من جهة وتفادي التحيز الناجم الاعتماد عن نموذج واحد لنستخلص في النهاية اهم السيناريوهات التي يمكن ان يوجهها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كما ان استخدام هذه التحليل من اجل استيفاء الاهداف الكمية للدراسة و فحص العلاقة بين المتغيرات تستوجب من الباحث الوقوف عند شرح هذه النماذج كاستعراض منهجي يمكننا من بلوغ نتائج الدراسة بعد فهم لاهم الخطوات القياسية المستخدمة و عليه سيقوم الباحث بالتطرق لهذه النماذج على اساس ترتيب الاستخدام الموضح اعلاه (تفسير الظاهرة ثم التنبؤ بها).

1.3 منهجية الدراسة

نموذج التحليل الانحدار الاتجاهي (Var)

لقد اخذ الاطار القياسي المتمثل في التحليل الانحدار الاتجاهي (Var) حيزا واسعا من الدراسات التجريبية الحديثة لدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية كونه يحدد العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة (Co intégration) و يتجاوز الانحدار الزائف الناجم عن طريقة المربعات الصغرى و تجاهلها خصائص البيانات الزمنية الناجمة عن بيانات غير ثابتة non stationnarity كما ان طريقة المربعات الصغرى تعتمد على تفسير المعامل مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة ومن ثم تظهر مشكلة عدم الاتساق في حين يعتبر نموذج Var كل متغيرات الدراسة متغيرات داخلية وليس خارجية endogenous variable تقوم بتفسير المتغيرات القيم الجارية اعتمادا على القيم السابقة ليس كما هو الحال في طريقة المربعات الصغرى و يأخذ نموذج الانحدار الذاتي عموما الشكل التالي (Lütkepohl H. (2001)¹⁹³ :

$$Y_t = a_0 + a_1 Y_{t-1} + \sum_{j=1}^p \Gamma_j Y_{t-j} + \mu_t$$

$t=1,2,\dots,T$
 $j=1,2,\dots,J$

حيث ان :

Y :متجه المتغيرات الداخلية التي تمثل عدد المتغيرات الاقتصادية الكلية للنموذج

N :عدد متغيرات النموذج

a₀:متجه الحد الثابت

t :الاتجاه العام

T:عدد المشاهدات

Γ :مصفوفة المعاملات التي تمثل اثار المتغيرات في الاجل القصير

μ:حد الخطأ العشوائي

p: فترة الابطاء وهي الفترة الزمنية التي تتضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي μ

¹⁹³Lütkepohl H. (2001), "Vector Autoregressions," in B. H. Baltagi (ed.), A Companion to Theoretical Econometrics, Blackwell Publishers..

لما كان هدفنا من هذه الدراسة هو بحث متغير بعينه (اسعار الصرف للدولار و الاورو) فان استخدم دوال استجابة النبضة Impulse Response Function (IFRS) و مكونات التباين Decompositions Variance (VDCS) المقدره من نموذج الدراسة و هو نموذج التحليل الانحدار الاتجاهي (Var) يصبح افضل معيار لتوضيح الاثر متغير ما على متغير اخر باعتبار من جهة ان دوال استجابة النبضة تقيس اثر متغير بمقدار وحدة واحدة او بمقدار انحراف معيار ينتيجة متغير اخر خلال فترة زمنية Doan (1992) ¹⁹⁴ Sims and Zha (1999) ¹⁹⁵ معينة ومن جهة اخرى ان ومكونات التباين تقيس الاهمية النسبية لمتغير في تفسير متغير اخر في الاجل الطويل (انظر مجدي الشوربجي (2000) ¹⁹⁶ و الوصول الى هذه المرحلة المتقدمة لا يكون الا بعد استيفاء ضروري لمراحل اولى و هي كالتالي :

1. اختبار جذور الوحدة The Unit Root Test

2. تحليل التكامل المشترك Cointegration

3. تحليل العلاقة السببية Granger Causality

من المتفق عليه وبشكل عام، أن النماذج التي يتم تقديرها من خلال الطرق القياسية التقليدية تعاني من ما يسمى الانحدار الزائف (Spurious Regression) و تلخص هذه المشكلة في أنه إذا كانت متغيرات السلاسل الزمنية غير ساكنة (non-stationary) كما هو الحال في غالبية السلاسل الزمنية، فإنه لا يمكن استخدام قيم (t-ratios) لمعرفة أثر متغير ما على متغير آخر ¹⁹⁷. لذلك فإن تحليل التكامل المشترك، من خلال التركيز على سلوك البواقي (Residuals) من هذا النموذج يستطيع التغلب على هذه الإشكالية ويجاوب استحداث علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر ¹⁹⁸ وأساس طريق التكامل المشترك كما عرضها (Engle and Granger) ¹⁹⁹

¹⁹⁴ Doan, T. (1992): Rats user's manual, version 4, Evanston.

¹⁹⁵ Sims C. A. and T. Zha (1999): Error Bands for Impulse Responses, Econometrica 67, pp 1113-1155.

¹⁹⁶ مجدي الشوربجي "اثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية"

http://faculty.kfupm.edu.sa/coe/sadiq/proceedings/SCAC2004/39.ASC036.AR.ElShourbagui.Effect%20of%20External%20Economic%20Sh%201_.pdf

¹⁹⁷ Isabelle. C et Cathrine. B, Franck. M et Nadine H, Steven. T, « économétrie appliquée », de Boeck, 2004, p309

¹³³ Christophe Hurlin « économétrie appliquée séries temporelles http://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/churlin_E.htm#_Cours_d'Econometrie_des_Series_Temp.

و(Granger (1986)²⁰⁰ هو أن متغيرين أو أكثر غير ساكنين يمكن أن تتكامل تكاملاً مشتركاً (بمعنى أن لها علاقة توازنية على المدى الطويل) إذا كان في انحدار أحدها على الأخرى كانت البواقي نفسها ساكنة. و عادة إذا حقق متغير ما خاصية السكون بعد أخذ الفروق له عدد d من المرات، فإن هذا المتغير يعتبر متكاملًا من الدرجة d ، ويرمز له بـ $I(d)$. فمثلاً، إذا حقق متغير خاصية السكون بعد أخذ الفرق الأول (1st. difference)، فإن هذا المتغير يعتبر $I(1)$. في المقابل، إذا كان المستوى (level) لمتغير ما بالفعل ساكن، فإن هذا المتغير يعتبر متكامل على الشكل $I(0)$ ²⁰¹ و حتى ان كانت هذه المتغيرات متفقة فيما بينها في رتبة السكون فان نموذج التكامل المشترك فليس هناك ما يضمن ان السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة تتصف بخاصية التكامل المشترك²⁰² ويدل هذا ان المتغيرات الدراسة لا تحتوي على سببية قائمة بين المتغيرات تقيس العلاقة السببية واتجاهها بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير granger causality و يصبح النموذج الاكثر ملاءمة لتقدير سلوك المتغيرات هو التحليل الانحدار الاتجاهي (vector Auto regression).²⁰³

اختبار جذور الوحدة:

أوضحت عدد من الدراسات، منها دراسة (نيلسون وبلوسر، Nelson and Plosser)²⁰⁴ ، ودراسة (فليبس، Phillips)²⁰⁵ أن كثيراً من السلاسل الزمنية تتسم بعدم الاستقرار لاحتوائها على جذر الوحدة، حيث يؤدي وجود جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية إلى عدم استقلال متوسط وتباين المتغير عن الزمن. ويؤدي إجراء علاقة انحدار على سلاسل الزمنية، التي تحتوي

¹³⁴Engle R.F. and C.W.J. Granger(1987)," Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing", *Econometrica*, Vol: 55, pp. 251-276.

¹³⁵Granger C. W. J. (1986), Development in the Study of Cointegrated Economic Variables, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vol: 48, No: 3. pp. (213-228)

¹³⁶Régis bourbonnais « Econométrie », DUNOD, Paris, 5e édition, 2004, p 277-284

²⁰² عبد القادر محمد عطية عبد القادر عطية "الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق" الطبعة الثالثة الدار الجامعية جامعة الاسكندرية 2009-2008 ص 670

¹³⁸Christophe Hurlin « économétrie appliquée séries temporelles http://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/churlin_E.htm#_Cours_d'Econométrie_des_Séries_Temp..

¹³⁹Nelson C., and Plosser, C., "Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series." *Journal of Monetary Economics*, Vol. 10 (1982), pp. 139-162.

¹⁴⁰Phillips P.C. B., "Understanding Spurious Regression in Econometrics", *Journal Econometrics*, Vol. 33 (1986), pp. 311-340..

فعلاً على جذر الوحدة في النماذج القياسية، إلى وجود ارتباط زائف بينها ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي وعليه سيتم تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية عبر الزمن وتحديد درجة تكاملها قبل إجراء اختبار العلاقة التوازنية، واختبار العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل باستخدام اختبارات جذر الوحدة، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية باستخدام اختبار " دكي - فولر " المركب (Dickey and Fuller(1979)²⁰⁶ الذي يعطي أفضل خصائص إحصائية عن الاختبارات الأخرى البديلة في حال السلاسل الزمنية القصيرة مثلما هو الحال في هذه الدراسة وهناك عدة اختبارات أخرى لاختبار استقرار السلاسل الزمنية، منها اختبار (فليبس وبيرون، Philips and Perron)²⁰⁷ الذي يختلف عن اختبار دكي - فولر البسيط والمركب في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفرًا واتجاه خطي للزمن²⁰⁸.

لإجراء اختبار ADF فإننا نستخدم المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{t-j} + \sum \delta_i \Delta Y_{t-j} + \xi_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

Y تمثل السلسلة الزمنية المراد اختبارها ، k عدد الفجوات الزمنية، Δ يرمز للفروق الأولى للسلسلة، Σ ترمز لعلاقة الجمع، ξ يمثل عنصر الخطأ في النموذج وكلاً من α، β، δ ترمز للمعالم المراد تقديرها.

بعد ذلك يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

Ho: β < 0 (عدم سكون المتغير Y = يحتوي جذر الوحدة)

Ha: β = 0 (سكون المتغير Y في مستواه = متكامل من الدرجة صفر)

ويتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة "t" المحسوبة أكبر من قيمة "t" الجدولة أو الحرجة

¹⁴¹ Dickey David A. and Fuller Wayne A. (1979), "Distributions of Estimates for Autoregressive Time Series with a Unit Root," Journal of the American Statistical Association, 74, June, 427-431.

¹⁴² Phillip P.C.B. and Perron P. (1988), Testing for a unit root in time series regression, Biometrika, Vol ,75 pp. 335-346..

²⁰⁸ Isabelle C et al, op cit , pp 309-312

(وذلك في قيمتها المطلقة) والتي اقترحها ماكنون (Mackinnon 1991)²⁰⁹.

تحليل التكامل المشترك و تحليل العلاقة السببية:

بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات موضع الدراسة واثبات أن المتغيرات تتصرف بأنها متكاملة من الدرجة الأولى I(d) نتحول بالحديث إلى موضوع التكامل المشترك بينهما. وأساس طريقة التكامل المشترك، كما سبق الإشارة إلى ذلك، تقوم على أن متغيرين غير ساكنين يمكن أن يتكاملا تكاملاً مشتركاً (لهما علاقة توازنية في المدى الطويل) إذا كان في النحدر أحدهما على الآخر كانت البواقي نفسها ساكنة. و عليه سنقوم باستخدام منهجية جوهانسن (Johansen 1990)²¹⁰ والتي تعتبر أفضل منهجية حتى في حالة وجود متغيرين فقط ؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل - قرينجر، Engle - Granger) ذات الخطوتين.

يتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0 < r(\Pi) = r < n$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}).

يعرف اختبار الأثر ب :

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك $I \geq r$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجها التكامل المشترك $I = r$ (حيث $r = 0, 1, 2$).

يعرف اختبار القيم المميزة العظمى ب :

¹⁴⁴Mackinnon J., "Critical Values for Cointegration Tests" in R.F. Engle and C.W.J. Granger (ed.), Long-run Economic Relationships: Readings in Cointegration, Oxford, Oxford University Press, 1991..

¹⁴⁵Johansen S., and Juselius, K., "Maximum Likelihood Estimation and Interference on Cointegration with Application to the Demand for Money," Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol., 52, (1990), 169-210.

$$\lambda_{\max} = -T \log (1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r =$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجها التكامل المشترك $= r + 1$.

بعد استشراف تحليل التكامل المشترك نتحول بالحديث إلى تحليل وقياس العلاقة السببية واتجاهها بين هذه المتغيرات وذلك في الأجلين الطويل والقصير. وعندما نتحدث عن العلاقة السببية في عرف الاقتصاد القياسي، فنحن نتساءل عن ما إذا كان التغير في متغير ما يسبب التغير في متغير آخر.

وتعد مساهمة Granger (1969) الأبرز بين باقي الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية. وطبقاً له، فإن التغير في متغير ما (X_t) يسبب التغير في متغير آخر (Y_t) بمعنى أن $(X_t \rightarrow Y_t)$ وذلك عندما يكون توقع قيم Y_t الحالية بشكل أفضل باستخدام قيم Y_t الماضية و ذلك بالمقارنة مع توقعها بدون هذه القيم. وهذا يشير إلى أن التغيرات في X_t تسبق التغيرات في Y_t .

و تقوم منهجية سببية جرانجر (Granger's Causality) على النحو التالي:

$$Y_t = \sum \alpha_i Y_{t-i} + \sum \beta_j X_{t-j} + U_t \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

$$H_0 : \beta_j = 0 (X \rightarrow Y)$$

$$H_A : \beta_j \neq 0 (X \rightarrow Y)$$

ان اهمية هذه الدراسة لا تتوقف عند تحليل اثر الصدمة الخارجية لأسعار صرف كل من الدولار و الاورو على مكونات التجارة الخارجية المتمثلة في الصادرات و الواردات و انما تهتم هذه الدراسة بتنبؤات هاتين الاخيرتين في المدى القصير باعتبار ان المتغيرات الكلية من المبالغة الادعاء بقدره التنبؤ بها حتى ان الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز قال " اننا كلنا ميتون في الاجل الطويل" و التنبؤ في الاجل القصير وفق السلاسل الزمنية يكون افضل من مدخل التنبؤ القياسي (طريقة المربعات الصغرى) على العكس من التنبؤ في الاجل الطويل.

عظفا على ما سبق من تحليل تسلسلي لبلوغ نموذج التحليل الانحدار الاتجاهي (Var) فان هذا الاخير يعتبر من احدث واهم اساليب التنبؤ للسلاسل الزمنية Time Series Forecasting و من هنا تكمن اهمية هذا النموذج في تفسير و التنبؤ بظاهرة اقتصادية ما الا ان مزايا التنبؤ وفق هذا النموذج قد تستوجب بنا الاستعانة قصد التأكيد و مقارنة النتائج بنموذج بوكس-جنكنز الذي يعتبر من ارقى نماذج التنبؤ للسلاسل الزمنية في الاقتصاد القياسي.

نماذج الانحدار الذاتي و المتوسط المتحرك Autoregressive-Integrated-Moving Average Models (ARIMA)

هي تنتمي الى عائلة كبيرة من نماذج التنبؤ التي تم صياغته من طرف العالمين Box و Jenkins سنة 1970 و الذي حملا اسمهما و يقوم هذا النموذج بين الدمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive (AR) و نموذج المتوسط المتحرك Moving Average (MA)²¹¹.

توجد أربع خطوات لا بد من إتباعها قبل البدء في استخدام نماذج بوكس و جنكنز في التنبؤ²¹²:

1. التعرف

تميز النموذج وهو تحديد الرتب لنماذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك (p, d, q)، وذلك باستخدام الادوات التالية :

• دالة الارتباط الذاتي (ACF) autocorrelation function

تعتمد قيم المتغير الحالي Y_t على قيمة السابقة Y_{t-1} ، ويمكن تمثيل نموذج الانحدار الذاتي بدرجة إبطاء p كما يلي:

$$Y_t = \bar{\delta} + \theta_1 Y_{t-1} + \dots + \theta_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

$$Y_t = \bar{\delta} + \theta_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t : \text{AR}(1) \quad \text{فمثلا الانحدار الذاتي من الدرجة الاولى}$$

²¹¹Box G, Jenkins G, (1970), Time Series Analysis, Forecasting and

²¹²عبد القادر محمد عطية عبد القادر عطية مرجع سبق ذكره ص 729

• دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF) partial autocorrelation function

يأخذ هذا النوع من النماذج الشكل التالي :

$$Y_t = \mu + \varepsilon_t - \theta_1 \varepsilon_{t-1} - \dots - \theta_q \varepsilon_{t-q} \dots (3)$$

ويسمى بنموذج متوسط متحرك من الدرجة q ويقراً MA(q) حيث ان :

ε_t : متغيرات عشوائية مستقلة ذات متوسطات حسابية صفرية وتباين ثابت وتبع القانون الطبيعي.

μ : معلمات النموذج μ الوسط الحسابي للمتغير موضوع البحث.

فمثلا النموذج من الدرجة الأولى يكون كما يلي:

$$Y_t = \mu + \varepsilon_t - \theta_1 \varepsilon_{t-1} \dots (4)$$

ويقرأ بنموذج MA(1)

• تحديد درجة التكامل (d)

2. تقدير النموذج Estimation

بعد تحديد درجات الانحدار الذاتي (p) و المتوسط المتحرك (q) ودرجة التكامل (d) يتم

تقدير النموذج من المعالم التي تم الحصول عليها (p+q+d)

يعتبر هذا النوع من النماذج المركب فهو دمج لنموذجين انحدار ذاتي ومتوسط متحرك فعلى سبيل المثال النموذج ARMA(1,1) و يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_t = \bar{\mu} + \theta_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t - \theta_1 \varepsilon_{t-1} \dots (5)$$

ويسمى نموذج انحدار ذاتي من الرتبة 1 و نموذج متوسط متحرك من الرتبة 1 و بصفة عامة

يلخص الجدول مزايا التقدير²¹³

²¹³ أحمد حسين بتال العاني " استخدام نماذج ARIMA في التنبؤ الاقتصادي" بحث مقدم لكلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الانبار 2004 ص 4

جدول رقم 13: مزايا تقدير نموذج متوسط متحرك

النموذج	ACF	PACF
عشوائي	كلها صفرية	كلها صفرية
MA(1)	صفرية بعد p_1	تنازل بعد Φ_1
MA(2)	صفرية بعد p_2	تنازل بعد Φ_2
MA(q)	صفرية بعد p_q	تنازل بعد Φ_q
AR(1)	تنازل هندسيا ابتداء من p_1	صفرية بعد Φ_1
AR(2)	تنازل هندسيا ابتداء من p_2	صفرية بعد Φ_2
AR(p)	تنازل هندسيا ابتداء من p_p	صفرية بعد Φ_p
ARMA(1,1)	تنازل هندسيا ابتداء من $1p$	تنازل بعد Φ_1
ARMA (p,q)	تنازل هندسيا ابتداء من p_p	تنازل بعد Φ_q

المصدر: احمد حسين بنال العاني

3. الفحص الشخصي Diagnostic Checking

يكون النموذج ملائماً اذا وقعت البواقي داخل فترة الثقة 95% بمعنى ان الارتباط الذاتي بين حدود الحد العشوائي غير معنوي

4. التنبؤ

اختبارات الدقة التنبؤية

سنعتمد في هذا البحث على هذه الاختبارات من اجل المقارنة بين النموذجين المستخدمين في البحث ايهما اكثر دقة في التنبؤ وهذه الاختبارات هي :

1- الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ {RMSE} Root Mean Square Error

ويمكن إيجاد الصيغة التالية

$$RMSE = \sqrt{\sum_{t=1}^n a_t^2 / n}$$

ب- متوسط القيم المطلقة للخطأ {MAE} Mean Absolute Error

ويمكن إيجاد الصيغة التالية

$$MAE = \sum_{t=1}^n |a_t| / n$$

يستخدم الاختباران (ا) و(ب) لمعرفة القوة التنبؤية للنموذج المستخدم

ج-متوسط نسب القيم المطلقة للخطأ {MAPE} Mean Absolute Percentage Error
ويمكن إيجاده بالصيغة التالية

$$MAPE = \sum_{t=1}^n (|a_t| / Z_t) / n$$

معامل عدم التساوي لثيل Theil's inequality coefficient

إذا افترضنا أن d_f القيمة المتوقعة للمتغير التابع و d_a القيمة الفعلية للمتغير التابع فإن معامل ثيل يساوي :

$$T = \sqrt{\frac{\sum (df - da)^2}{\sum da^2}}$$

- فإذا كان هناك تساوي بين القيمة المتوقعة و القيمة الفعلية للمتغير التابع يعني أن T تساوي الصفر ويدل هذا على مقدرة كبيرة للنموذج على التنبؤ
- أما فإذا كان T يساوي الواحد فيدل هذا على ثبات النموذج على التنبؤ عبر الزمن
- وكلما انخفض قيمة T عن الواحد فيدل هذا على انخفاض مقدرة النموذج على التنبؤ بالرغم من افضلية النماذج السلاسل الزمنية و بالأخص كل من نموذج التحليل الانحدار الاتجاهي (Var) و نموذج بوكس-جنكز في التنبؤ في الاجل القصير الى ان هناك اربعة مصادر محتملة للخطا الذي يمكن ان تحدث في التنبؤ العلمي و هي :

- حدوث بعض التغيرات العشوائية الغير المتوقعة كالدورات الاقتصادية مثل الركود الاقتصادي و الازمات الاقتصادية على اختلاف طبيعتها من ازمات مالية كازمة الرهون العقارية Subprime في 2008 او الازمات النقدية او ازمة قطاعية (انهيار النفط) او الثورات و الحروب او غير ذلك من التغيرات الفجائية.
- استخدام عينة متحيزة لا تمثل النموذج تمثيلا صادقا.
- الخطأ في التقدير او تخمين القيم المتوقعة للمتغيرات التفسيرية التي يتم على اساسها التنبؤ بقيم المتغير التابع.
- الخطأ في تعيين النموذج و ذلك كم حيث درجة خطية العلاقة او عدد متغيراتها التفسيرية او عدد معادلات النموذج.

على اثر هذه الاحتمالات من الخطأ فانه بإمكاننا تفادي اهم مصدر من المصادر المذكورة و التي تكمن في التغيرات العشوائية فجائية الوقوع و التي تخرج عن امكانية الجزم بها في حين تبقى المصادر الاخرى للخطأ رهينة تقدير الباحث للنظريات الاقتصادية وذلك من خلال اسلوب السيناريوهات.

هذا الاخير سوف نعتمد في تفسيره باستخدام سيناريو النقطة وهذا لبساطة المنهجية وهذا وفق ادبيات الانحدار الخطي المتعدد المتزامن مع تعدد المتغيرات التفسيرية في الدراسة و قبل ان نستمر في توضيح منهجية هذه السيناريوهات نقوم بالتطرق للانحدار المتعدد.

أدبيات الانحدار الخطي المتعدد

يوضح الانحدار المتعدد العلاقة الدالية بين متغير تابع وعدد من المتغيرات التفسيرية وتقدم لنا النظرية الاقتصادية العديد من الأمثلة لهذا النوع من الانحدار مثل دالة الطلب التي توضح ان الكمية المطلوبة من السلعة كمتغير تابع تتأثر بسعر السلعة و اسعار السلع الاخرى والدخل كمتغيرات تفسيرية وكدالة الإنتاج التي توضح ان حجم الناتج كمتغير تابع يتحدد بكميات عناصر الإنتاج من العمل و رأسمال والتكنولوجيا وغيرها كمتغيرات تفسيرية وتشير العلاقة الدالية الى علاقة سببية بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع حيث تعني ان التفسير في المتغيرات المستقلة بصحبها تفسير ما في المتغير التابع كما تشير خطية العلاقة بين المتغيرات المستقلة من ناحية والمتغيرات التابعة من ناحية أخرى إلى حقيقة هامة مؤداها أن اثر المتغير المستقل على المتغير التابع لا يختلف من مفردة لأخرى بالعينة فإذا افترضنا مثلا أن هناك متغيرين تفسيريين هما (x_1) و (x_2) ومتغير تابع (y) فان العلاقة الخطية يمكن صياغتها كالتالي²¹⁴:

$$Y = a_0 + a_1x_1 + a_2x_2 + \dots + \zeta \dots \dots (7)$$

ان استخدام نموذج الانحدار الخطي في تقدير العلاقات الاقتصادية ينطوي على درجة كبيرة من التبسيط لأنه ينطوي على وجود نوع من الخطأ في التقدير والذي يسمى بالحد العشوائي (μ) . بالإضافة الى المتغير العشوائي هناك المتغير (a) الذي يشير الى اثر العوامل الأخرى المؤثرة في (y) والمستبعد من علاقة الانحدار بحيث أن :

$$a_0 = y - a_1x_1 - a_2x_2 - \dots - \zeta \dots \dots (8)$$

تسمى معاملات الانحدار (a_1) و (a_2) بمعاملات الانحدار الجزئية وهي تقيس التغير في المتغير التابع نتيجة للتغير في إحدى المتغيرات التفسيرية بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى:

$$\hat{y}_i = \hat{a}_0 + \hat{a}_1x_1 + \hat{a}_2x_2 + \dots + \zeta \dots \dots (9)$$

²¹⁴ عبد القادر محمد عبد القادر عطية "الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق" الدار الجامعية 2005. ص 253-256

تقدير نموذج الانحدار المتعدد:

من الطرق الشائعة في استخدام تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي طريقة المربعات الصغرى والتي تأخذ التسلسل التالي²¹⁵:

$$y_i = a_0 + a_1x_1 + a_2x_2 + \zeta_i + \dots + \zeta_i \dots \dots \dots (10)$$

$$y_1 = a_0 + a_1x_1 + a_2x_2 + \zeta_1 + \dots + \zeta_1 \dots \dots \dots (11)$$

$$y_2 = a_0 + a_1x_1 + a_2x_2 + \zeta_2 + \dots + \zeta_2 \dots \dots \dots (12)$$

.

.

.

ليأخذ الشكل السابق في الأخير شكل المصفوفة التالية:

$$y = Xa + \zeta$$

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_n \end{pmatrix}, X = \begin{pmatrix} 1 & x_{11} & x_{12} & x_{1n} \\ 1 & x_{21} & x_{22} & x_{2n} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & x_{n1} & x_{n2} & x_{nn} \end{pmatrix}, a = \begin{pmatrix} a_1 \\ a_2 \\ \vdots \end{pmatrix}, \zeta = \begin{pmatrix} \zeta_1 \\ \zeta_2 \\ \vdots \end{pmatrix}$$

تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

يمكن تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام نوعين من المعايير هما²¹⁶:

(1) معامل التحديد:

يشير معامل التحديد المتعدد الى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في دالة الانحدار المتعدد.

$$R^2 = \frac{SSR}{SST} = \frac{\sum(\hat{y}_i - \bar{y})^2}{\sum(y_i - \bar{y})^2} = \frac{\hat{a}x'y - n\bar{y}^2}{yy' - n\bar{y}^2}$$

²¹⁵ نفس المرجع ص 264-256

²¹⁶ عبد القادر محمد عبد القادر عطية . مرجع سبق ذكره ص 265 .

يشير معامل التحديد الى درجة اقتران التغير في المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة معا بحيث يكون في هذه الحالة دائما موجب وتراوح قيمته بين 1 و 0 فإذا كان يساوي واحد فان هذا يعني ان المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة وان جودة التوفيق عند حدها الأقصى اما اذا كان يساوي 0 فانه يعني ان المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة.

ب) اختبار المعنوية للمعلمات المقدرة:

$$Y = a_0 + a_1x_1 + a_2x_2 + \dots + \zeta \dots \dots \dots (13)$$

$$\delta^2(\hat{a}) = \delta^2(x'x)^{-1}$$

$$\delta^2 = \frac{\sum(y_i - \hat{y}_i)^2}{n - p}$$

وقبل اختبار فرضية العدم : $H_0 : a_j = 0$

او

الفرضية البديلة : $H_1 = a_j \neq 0$

نحسب (t) الإحصائية والتي تساوي :

$$t_c = \frac{\hat{a}_j - c_{te}}{\delta(\hat{a}_j)}$$

لنقارن هذه الأخيرة ب (t) الجدولية فاذا كانت (t) الإحصائية اكبر من (t) الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل بالفرضية البديلة (H_1) ونعتبر ان المتغيرات التفسيرية (X) هي مفسرة للمتغير التابع (Y) والعكس صحيح عندما تكون (t) الإحصائية اصغر من (t) الجدولية فنقبل بفرضية العدم (H_0) ونعتبر المتغيرات (X) لا تفسر المتغير التابع Y.

و يكون التنبؤ وفق هذه الطريقة بتعويض المتغيرات سابقة التحديد في النموذج (x_1, x_2) لنحصل على معادلة ثانية فنقوم بحلها لنحصل على النتائج المتوقعة كان تكون Y_1 دالة العامة المقدرة على النحو الاتي:

$$Y_1 = -0.2 + 1.2x_1 + 1.6x_2 \dots \dots \dots (14)$$

فاذا كان بالإمكان توقع سناريو معين للمتغيرات التفسيرية (x_1, x_2) على النحو المتوقع (2,4) على الترتيب فان Y_1 و بالتعويض تساوي

$$Y_1 = -0.2 + 1.2*(2) + 1.6*(4) \dots\dots\dots(15)$$

$$Y_1 = 8.6$$

و هذا السيناريو المشروط بقيم تفسيرية متوقعة يمكن من اتخاذ تدابير مسبقة لبلوغ الاهداف وتعتبر هذه الطريقة من ابسط الطرق الافتراضية لتقدير سيناريو ما و الاحاطة بجوانبه من اجل اتخاذ القرار او العمل على تقليص مخاطره او زيادة تحسينه كان تكون مثلا نتيجة الدالة المقدره
 $Y_1 = 8.6$

نتيجة جيدة فنعمل على التوفيق في الحصول على متغيرات تفسيرية كما هي اما ان كانت النتيجة غير مرضية فنعمل على عدم وقوعها باتخاذ قرارات مناوئة كالحفض من مستوى الانفاق لخفض التضخم او العكس ومن هنا يكمن دور التنبؤ وفق هذه المنهجية على ان ليس بالضرورة هناك ظواهر اقتصادية يمكن التحكم فيها.

2.3 النمذجة القياسية اثر الاورو والدولار على تدفقات التجارة الخارجية في الجزائر

باستخدام بيانات شهرية

1.2.3 المدى الزمني للدراسة Time Horizon

تعنى فترة هذه الدراسة بالمدى الزمني الممتد من 2002 الى 2010 وذلك باستخدام بيانات شهرية و هذا للاعتبارات التالية :

- ان استحداث الاورو و اكمال جميع مراحل إصداره لم تكن الا مع بداية سنة 2002 وذلك باستخدام الاورو في المعاملات النقدية و المالية و تثبيته الاورو أمام العملات المحلية و توسيع نطاق استخدام الاورو من خلال طرحه الورقي و النقدي و الالكتروني و التوسع في تداول العام و إحلاله محل العملات المحلية من خلال سحب العملات المحلية لدول الاعضاء.
- تغير سعر الصرف للأورو مقابل الدولار على النحو الذي سنراه بشيء من التفصيل و هذا بارتفاع الاورو مقابل الدولار و الامر الذي يرى فيه الكثير اضرار بالإيرادات الناجمة عن الصادرات الجزائرية مما يجعل من تقصي النتائج في ظل هذا الوضع من طرف هذه الدراسة خلال هذه الفترة اكثر دقة من توسيع مدى الدراسة
- ظهرت في اسواق السلع و على طول مدى فترة الدراسة و بالضبط في اسعار النفط علاقة سلبية مع سعر صرف الدولار الامريكي لم تكن بنفس الاتجاه قبل سنة 2002 مما يجعل من التوازنات في هذه الفترة تختلف عن سابقتها.
- كون ان الجزائر تعتمد نظام صرف هو اقرب منه للتثبيت اكثر مما تتدعيه السلطات النقدية في نظام صرف موجه وان كان هذا الامر مقبولا بالنسبة للدولار اعتبار مناوئا للمالية العامة فانه يبقى استفهام كبير يدور حول سياسة سعر صرف الدينار مقابل الاورو و هذا ما ستحاول الدراسة تغطيته خلال هذه الفترة لهذه الثنائي من سعر الصرف.

2.2.3 Sources of Data مصادر البيانات

ثم الحصول على بيانات التجارة الخارجية من مصادر رسمية محلية تتمثل في مركز الجمارك الجزائرية اما فيما يخص بيانات مؤشر اسعار المواد الغذائية فمن المنظمة الدولية للغذاء (Fao) اما باقي البيانات فتم تحصيلها من البنك الدولي. (World Bank Data Base)

3.23 النموذج العام للدراسة

ان اثر الاورو و الدولار على صادرات ثم واردات الجزائر هو موضوع يطول بذاته كون ان الدراسة القياسية تستوجب التقصي في اثرين اثر على الصادرات ثم اثر على الواردات و ينتهي بنا هذين الاثرين الى ضرورة استخدام داليتين منفصلتين للدراسة دالة الصادرات و دالة الواردات .

1/دالة الصادرات

$$Exp_t = f(oil_t, euus_t, \mu_t) \dots \dots \dots (21)$$

حيث يمثل :

Exp_t : العرض على اجمالي الصادرات في السنة t

oil_t : سعر النفط في السنة t

$euus_t$: سعر صرف الاورو مقابل الدولار في السنة t

μ_t : حد الخطأ العشوائي الصادرات في السنة t

2/دالة الواردات

$$imp_t = f(fpi_t, eudz_t, peum_t, ex_t, inf_t, \mu_t) \dots \dots \dots (22)$$

حيث يمثل :

mp_t : الطلب على اجمالي الواردات في السنة t

fpi_t : مؤشر اسعار المواد الغذائية في السنة t

$eudz_t$: سعر صرف الاورو مقابل الدينار في السنة t

$peum_t$: اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية في السنة t

Exp_t : اجمالي الصادرات في السنة t

μ_t : حد الخطأ العشوائي الصادرات في السنة t

فيما يتعلق بالصياغة الدالية فان عديد من الدراسات تأخذ بالصياغة اللوغاريتمية لأفضلية نتائجها مقارنة بالصياغة الخطية خاصة اذا ما تعلق الامر بأسعار الصرف و الصادرات او الواردات و التي غالبا ما تمتاز بالاتجاه اللاخطي هذا من جهة من جهة اخرى فاعتماد هذا النموذج المتقهر الذاتي و من ثم دوال الاستجابة النبوية قد يولد عنه استجابة ثابتة نتيجة استخدام الصياغة الخطية مما لا تخدم في النهاية التفسير الحقيقي للظاهرة و بعد تحويل العلاقة الخطية الى علاقة لوغاريتمية تصبح الصياغة كما يلي :

$$\text{Logexp}_t = a_0 + a_1 \text{logoil}_t + a_2 \log \text{euus}_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (23)$$

$$\text{logimp}_t = a_0 + a_1 \text{logeudz}_t + a_2 \text{logfpi}_t + a_3 \text{peum}_t + a_4 \text{logexp}_t + \varepsilon_t \dots \dots (24)$$

تمثل المعلمات الجزئية (a) مرونة الصادرات و الواردات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية في الاجل الطويل ومن المتوقع ان تكون توجه هذه معلمات على النحو التالي:
بالنسبة لدالة الصادرات:

$$a_1 > 0, a_2 < 0$$

حيث تمثل a_1 مرونة الصادرات بالنسبة للنفط ومن المتوقع ان زيادة في اسعار النفط ستزيد من ايرادات الصادرات اما بالنسبة a_2 فتمثل مرونة الصادرات بالنسبة لسعر صرف الاورو مقابل الدولار ومن المتوقع ان انخفاض الدولار اما الاورو من شأنه ان يعمل على خفض قيمة الصادرات باعتبار علاقة النفط المقوم بالدولار و الممثلة لنسبة 97% من الصادرات.
بالنسبة لدالة الواردات فالتوقع سيكون كما يلي:

$$a_2, a_3, a_4, a_5 > 0, a_1 < 0$$

حيث تمثل a_1 المعلمة الرئيسية للدراسة و التي تمثل مرونة الواردات بالنسبة سعر صرف الاورو امام الدينار ومن المتوقع ان زيادة في سعر صرف الاورو امام الدينار تعمل على رفع اسعار السلع المستوردة و وفق نظرية الطلب ينجم عن هذه العلاقة العكسية انخفاض الواردات ستزيد من ايرادات الصادرات اما بالنسبة a_2, a_3, a_4 فتمثل مرونة الواردات بالنسبة مؤشر اسعار المواد الغذائية و اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية و اجمالي الصادرات على التوالي حيث ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية ينجم عنه ارتفاع قيمة الواردات النهائية كون ان و اردت الجزائر من المواد الغذائية معتبرة كما ان العلاقة الطردية بين الواردات و اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية تكمن في انخفاض

الحواجز الجمركية التي من شأنها ان تزيد من تدفق الواردات على النحو الذي سنفسره في حين ان زيادة الصادرات تعمل على تراكم التمويل اللازم لدفع مستحقات الواردات.

4.2.3 اختبار المتغيرات التفسيرية للنموذج

• دالة الصادرات

في اقتصاد صغير مفتوح على العالم و ايضا يعتمد على الربيع النفطي كإقتصاد الجزائر فان هناك متغيرات محدودة تؤثر على صادراتها كذا اقتصاد الى انه هناك اتفاق ان تتحدد صياغة النموذج على اسعار النفط باعتباره المدخل المصدر الوحيد للإيرادات الجزائرية بنسبة 97% و جانب سعر النفط فان سعر صرف يلعب دورا في تحديد الإيرادات وانه من غير المقصود سعر الصرف ثنائي الدولار و الدينار الجزائري و انما سعر صرف الدولار بدلالة الاورو²¹⁷ لما لهذين الاخيرين (الدولار و الاورو) من اهمية كبيرة على مكونات التجارة الخارجية كون الاول هو عملة الصادرات و الثاني هو عملة الواردات بأكثر من 50% هذا من جهة و من جهة ثانية ان كليهما يعكسان المالية الدولية باعتبار ان العملة هي وجه الاقتصاد وان اقتصادات كل من منطقة الاورو و اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية هما على التوالي يمثلان ما نسبته 49% من الاقتصاد العالمي²¹⁸ و من ناحية اخرى فان الدينار الجزائري لا يكمن الا عن عملة وطنية ترتكز الى عملة عالمية (الدولار) اي بمعنى تقوم العملة الوطنية مقام جزء من الإيرادات المدولة لاستخدامها في الداخل بعد تحويلها.

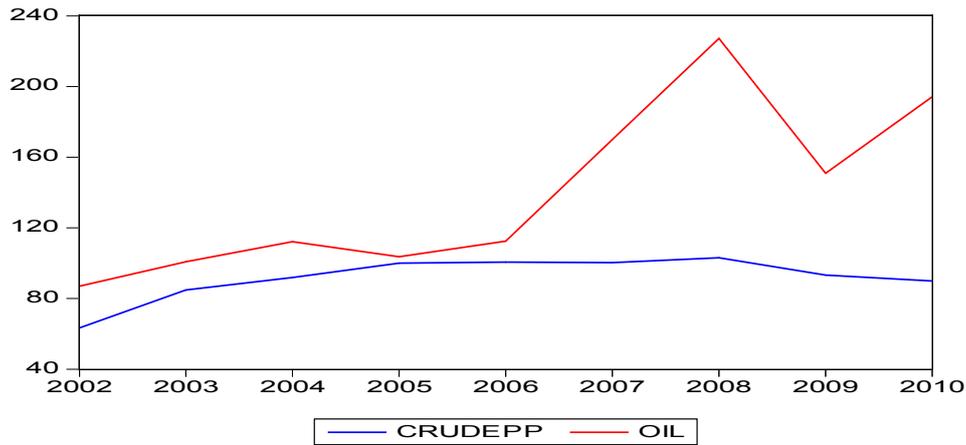
بعد سعر الصرف و سعر النفط فان هناك من متغيرات محدودة يمكن ان تؤثر في صادرات الدول النفطية و هي الكميات من النفط المصدرة حيث ان زيادة العرض من شأنها ان تساهم في رفع قيمة الصادرات ولكن يبقى هذا التأثير بالنسبة للجزائر محدود كون ان حصة الجزائر (3%) في منظمة اوبك صغيرة مقارنة بدولة المملكة العربية السعودية (33%) او ايران (13%) كما ان حصة الجزائر عرفت تذبذب نسبي في فترة الدراسة اذ شهدت فترة 2003-2005 ارتفاع سنوي بحدود 110000 برميل يومي لتتخفف حصة الجزائر في فترة 2006-2007 عن مستويات 0,9 مليون

²¹⁷ استخدمنا سعر صرف الاورو مقابل الدولار (€/€) في النموذج و ليس الدولار مقابل الاورو كون ان هذا الاخير تفوق على الدولار في مجمل فترة الدراسة.

²¹⁸ PIB 2010 par pays , publié dans le World Economic Outlook Database en avril 2010 par le Fonds monétaire international

ب/ي) لتعاود هذه الحصة ارتفاعا يتراوح ما بين 0,9 الى 1,2 (مليون ب/ي) في فترة 2010-2008²¹⁹ حيث ان هذه التغيرات كانت تتماشى وفق قرارات منظمة اوبك في ترقبها للأسواق و تماشيا مع حجم الانتاج المحلي من النفط وفي الاطار العام عرفت الجزائر حجم انتاج مستقر مقارنة بتقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة مما يجعل من اتجاه مسار الصادرات الجزائرية يتحدد وفق اسعار النفط و ليس بتأثير حجم الانتاج الجزائري.

رسم بياني 6 : مؤشر اسعار و حجم الانتاج الجزائري من النفط من 2002-2010



Oil Price Index (2002-2004=100)
Crude production index in Algeria (2005=100)
Source: World Bank

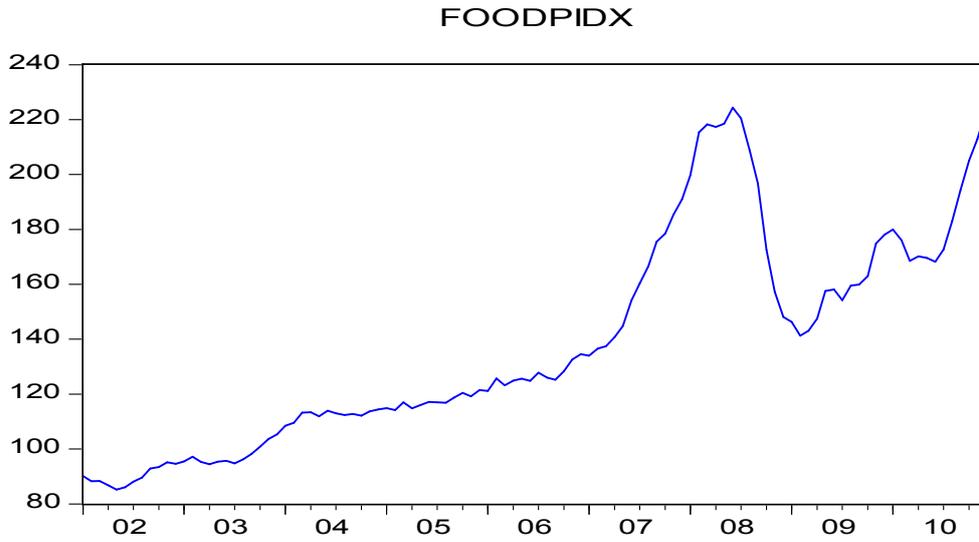
• دالة الواردات

رغم وجود أكثر من متغير يمكن اضافته او حذفه في الصياغة العامة لهذه النموذج من خلال دالة الطلب على الواردات الجزائرية الا انه من غير الممكن انكار بعض المتغيرات (باستثناء سعر الصرف كون انه المتغير محل بحث الدراسة) في رفع الواردات الجزائرية بالشكل الكبير لقيمتها في غضون 8 سنوات و من بين هذه المتغيرات هو الهيكل التفضيلي الذي ابرمته الجزائر مع دول الاتحاد الاوروبي من خلال اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 و من هذه الفترة الى نهاية فترة الدراسة محل التغطية اعطينا القيمة الصورية تساوي 1 لهذا المتغير (peum_t) علما اننا اعطينا هذا المتغير قيمة صورية تكمن في 10 امتدادا على مدار الفترة جانفي 2002 الى اوت 2005 و هذا لخلو اتفاقية الشراكة في هذه الفترة كما ان الواردات الجزائرية

²¹⁹OPEC, Annual statistical Bulletin 2005, 2008, 2010

لديها حساسية كبيرة لأسعار السلع فعلى مدار الفترة كانت القيمة الاجمالية للواردات ترتفع بارتفاع الاسعار المستوردة و ليست لزيادة كميات الطلب على مدار 8 سنوات كما سنرى مثل ارتفاع الاسعار الذي شهدتها سنتي 2007-2008 و عليه استعنا بمتغير مؤشر اسعار المواد الغذائية Fao و ليس حجم السكان اعتبارا لقصر فترة الدراسة وعدم وجود تغير ملفت في التركيبة البشرية الجزائرية خلال هذه الفترة

شكل رقم 7: مؤشر اسعار المواد الغذائية Fao



Source : FAO

الى جانب هذه المحددات ثمت اضافة الصادرات الذي هو في عمومه امر اختياري كون ان البعض يستخدم احتياطي الصرف او الفائض التجاري و كلا هذه العناصر الثلاث تعتبر تمويلا للسداد الخارجي كما ان عنصر الصادرات هو التعبير الامثل عن المحتوى الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي و الذي يمثل فيه القطاع الخارجي (X-M) اكبر مكون بمعدل يتجاوز 60% مما يشوه من استخدام الناتج المحلي الاجمالي كمتغير في تحديد الواردات و حتى ان كان هناك شبه اجماع في استخدام هذا المتغير في الدراسات التطبيقية لدول العالم و نستثني من دول العالم الدول المصدرة للنفط.

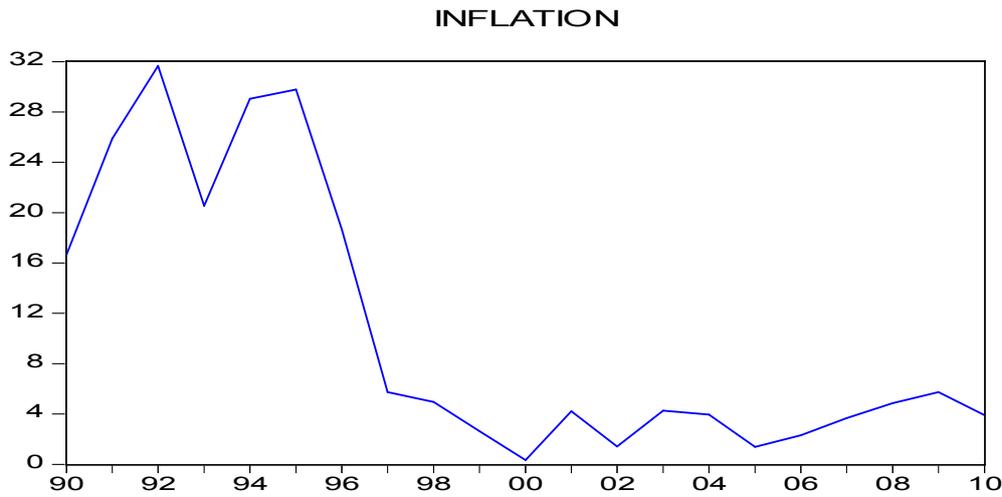
جدول رقم 14: نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الاجمالي المحلي الجزائري (PIB)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
159.4	140.7	171	135.8	117.	102.3	85.01	68.01	57.05	PIB
61,10	60,29	69,47	64,62	64,9	64,85	58,19	52,26	53,92	نسبة التجارة الخارجية إلى (PIB)

Source : ONS

اضافة الى الناتج المحلي الاجمالي قمنا باستبعاد عنصر التضخم على ان النظرية الاقتصادية تعتبر ان ارتفاع التضخم يذهب بالقوة الشرائية مما يرفع من حجم الواردات لتغطية حاجيات الافراد و المؤسسات الى ان التضخم في الجزائر عرف في السنوات الاخيرة مستويات منخفضة .

شكل رقم 8: معدل التضخم من 1990 الى 2010



Source : ONS

كما استبعدنا ايضا الناتج الصناعي Industrial Production كون ان هذا القطاع يكاد لا يظهر في المعادلة الاقتصادية الجزائرية من غياب نسيج صناعي في ظل حالة عدم توازن لقطاعات الدولة بتخلف جل الاقتصاديات أمام قطاع المحروقات.

جدول رقم 15: جدول القيمة المضافة المكونة للناتج الإجمالي للقطاعات

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
7	7	5,3	6	6	6,2	7	7,7	7	الزراعة
28,5	25	37	34,6	36,6	35,8	28	28	24,9	المحروقات
0,4	0,7	0,5	0,7	0,6	0,6	0,5	0,66	0,6	مشروعات وطنية للمحروقات
4,08	4,4	3,8	4	4,2	4,4	5	5,3	6	صناعة خارج المحروقات
8,1	7,8	6,4	6,2	5,7	5,3	5,9	6	6,2	منشآت التشييد
6,7	7,1	6,3	7	6,9	5,3	6,6	5,8	5,7	نقل و اتصالات
11,2	11,7	9,47	9,4	10,89	9,3	10	10	11,8	خدمات و تجارة

Source : ONS

5.2.3 متغيرات الدراسة

ارتفعت الصادرات من مبلغ 19 مليار دولار خلال سنة 2002 إلى 52 مليار دولار خلال سنة 2010 مع تسجيلها رقم تاريخي قياسي في 2008 عندما بلغت صادرات الجزائر حوالي 80 مليار و تحليل الصادرات الجزائرية لا يزيد عن 4 كلمات " الجزائر تصدر النفط فقط" و هذا ليس تعبيراً انشائياً لا صلة له مع علم الاقتصاد و إنما هو حقيقة أن الصادرات النفطية لا تنخفض عن نسبة 97% من النسبة الكلية للصادرات الجزائرية و هذا الحال ليس حال العقد الأخير و إنما صادرات النفط هي الصادرات المهنية منذ الاستقلال و هذا ما يجعل من هذا الاقتصاد على المحك فكل زكام يصيب هذا المنتج فإنه يسبب شلل في البلاد ولعل دليلنا هو أزمة النفط لسنة 1986 و ما سببته من مآسي للجزائريين على مدى عقدين من الزمن.

يبين الجدول رقم 9 قطاع التجارة الخارجية من حيث البنية التركيبية للصادرات و الواردات و الميزان التجاري كما يبين هذا الجدول مدى انفتاح الكبير للاقتصاد الجزائري على الخارج مما يجعل يتأثر بالصدمات الخارجية كما يوضح نفس الجدول الصورة العامة لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار و الاورو باعتبار الاول هو عملة الصادرات و الثاني هو عملة الواردات.

• سعر النفط

كانت الأساسيات من الطلب و العرض هي المتحكم الرئيسي إلى درجة كبيرة في أسعار النفط قبل العقد الأخير²²⁰ و لا زالت هذه القوى تحرك بشدة فارتفاع أسعار البترول فانه مع بداية الألفية الثالثة وحسب Hamilton²²¹ يبقى نتيجة نقص العرض مقارنة بتزايد الطلب الكبير من الدول المتقدمة خاصة الصين والهند يلعب دورا مهيمنا في مشكلة التهاب الأسعار بين 2007 و 2008 حيث ازداد الطلب الصيني على النفط بشكل كبير نتيجة التطور الديمغرافي من جهة و من ثم زيادة الطلب على النفط من الأفراد أو ارتفاع الناتج المحلي بارتفاع سنوي يقدر بـ 7% في العقدين الأخيرين نتيجة التقدم الصناعي الهائل التي عرفته الصين حيث أصبحت ثاني مستهلك للنفط بعدما كانت تصدره إلى غاية 1992 أما في مناطق أخرى من العالم فقد عرف استهلاك النفط انخفاضا فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية عرفت ضعف في الطلب في 2007 بحدود 122000 برميل يوميا مقارنة بمستوى 2005 و بانخفاض قدره 364000 و 318000 برميل يوميا لكل من أوروبا و اليابان على التوالي وعموما ارتفع الطلب العامي على النفط من 79.3 مليون برميل في اليوم سنة 2003 إلى 86.68 مليون برميل في اليوم سنة 2010 على انه في السنتين الأخيرتين أدى الركود الاقتصادي نتيجة الأزمة المالية إلى نقص الطلب على النفط مقارنة بمستويات 2007 و 2010 مما لا يستبعد معاودة الأسعار ارتفاع بعد انتعاش الاقتصاد العالمي و خروجه من الركود في السنوات المقبلة أما الصين خصوصا فقد شهدت أكبر الطلبيات ارتفاعا منذ سنة 2003 من 5.5 (م ب/ي) إلى 9.17 (م ب/ي) سنة 2010²²².

ما يمكن ملاحظته من الدراسات الأجنبية فيما يخص جانب كميات المعروضة من النفط أنها تأخذ نفس المسار في كون أن أزمة النفط ما بين 2007 و 2008 عرفت نقص في الإمدادات لا يتماشى مع الطلب الكبير التي عرفته الدول الصناعية خاصة من الصين و الهند و صبت أصابع هذا النقص إلى الدول المصدرة للنفط و على العكس من ذلك تؤكد أوبك من أن السوق لا

²⁰⁴ James D. Hamilton "Historical Oil Shocks", Department of Economics University of California, San Diego, February 1, 2011, pp14.

²⁰⁵ James Hamilton, "Historical Oil Shocks", op, cit, p¹⁰⁻¹².

²⁰⁶ EIAP, petroleum demand Monthly, Energy Information Administration/Short-Term Energy Outlook -- May 2011.

يعاني من نقص في النفط الخام بل في النفط المكرر بسبب ضعف طاقة المصافي بسبب عدم ضخ الدول المستوردة الاستثمارات الضرورية إلى صناعة تكرير النفط مما أدى لنقص منتجات النفط النهائية لا النفط الخام نفسه، وهذه مشكلة الدول المستهلكة للنفط، لا المصدر له. والحقيقة أن دول أوبك تقف على 75% من احتياطي النفط العالمي المعروف، ولكنها تنتج فقط 40% من النفط العالمي، أي أنها تنتج أقل من طاقتها القصوى، وينتج الباقي دول نفطية غير أعضاء في أوبك مثل الولايات المتحدة نفسها وكندا والنرويج وبريطانيا والمكسيك والصين وروسيا وكازاخستان، مع العلم أن كلفة الإنتاج لديها أعلى منها لدى دول أوبك²²³ و قد ارتفعت الطاقة الإنتاجية للنفط فيدول أوبك باستثناء العراق و انغولا من ديسمبر 2001 بحوالي 23.2 مليون برميل يوميا إلى 27.25 مليون برميل في نوفمبر 2007 و يبقى احتياطي النفط لدول الأوبك يشكل حصة الأسد بمعدل 79.6% من الاحتياطي العالمي في سنة 2009 و تشكل منطقة الخليج لوحدها ما نسبة 70% من مجموع هذا الاحتياطي²²⁴ وهذا كان احد أهداف الكتاب القيم لعبد الحي زلوم²²⁵ الذي شرح فيه سبب تحول الولايات المتحدة من الحرب الأفغانية نحو العراق من خلال تلقيها تقارير تشير الى فقر مناطق قزوين للنفط واحتمالية نضوبها في مدة زمنية قصيرة مما اضطرها استراتيجياً لخوض الحرب على العراق فالعراق يمتلك حوالي 211 مليون برميل من الإنتاج العالمي أي حوالي 11% من النفط تحت سياق مشروع (القرن الأمريكي القادم) الذي صاغه المحافظون الجدد ويهدف إلى الهيمنة العالمية بدءاً من الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى تغيرات أساسيات الطلب و العرض الذي شهدتها الأسواق مطلع سنة 2001 إلى غاية اليوم التي لعبت دوراً أساسياً في رفع أسعار النفط في العقد الأخير هناك أسباب تقليدية أخرى تبرر هذه الارتفاعات لنفس الفترة مثل العوامل الجيوسياسية حيث أن اشتعال فتول الحروب كالحرب على العراق في مارس 2003 و تواصل مسلسل القلاقل السياسة من خلال مزيد من العقوبات اقتصادية على إيران بسبب برنامجها النووي بالإضافة إلى زيادة الضرائب الغير

²⁰⁷ مير صارم "النفط العربي الاستراتيجية الأمريكية" الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات بعنوان العرب والعالم اليوم. - دمشق: اتحاد الكتاب العرب. 2003. ص 15-17.

²⁰⁸ OPEC Annual Statistical Bulletin «Notes shown on page Notes on Member Countries' Crude Oil Production Allocations and reserves», 2009. http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm.

²⁰⁹ عبد الحي زلوم "حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد" المؤسسة العربية للنشر 2005 م.

المباشرة التي تفرضها الدول المتقدمة على استهلاك الطاقة وضعف قدرة التخزين²²⁶ والحرب الاستراتيجية لفرنزويلا اتجاه الليبرالية الأمريكية و التي جعلها تستعمل النفط كسلاح مما وتر العلاقة بين البلدين خاصة بعد منع الصادرات الفينزويلية من النفط اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في 2008²²⁷ و كذلك التوترات التي حصلت في منطقة الدلتا والتي مست شركات النفط في نيجريا ثامن مصدر للنفط في العالم سواء فيما تعلق بالاضطرابات التي قام بها العمال (2002-2003) أو عمليات الهجوم سواء على خطوط الأنابيب كما حدث في 2005 أو على منشآت نفطية في ديسمبر سنة 2006 و فقدت نيجريا بين فترة 2007 و 2008 ربع إنتاجها اليومي بسبب هجوم الجماعة التي تسمى حركة تحرير الدلتا بنيجريا (MEND)²²⁸ و آخرها الثورات الربيعية في نهاية 2010 وبداية 2011 ساهمت بشكل بارز في هذه الزيادة بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية هناك عوامل المناخية التي ساهمت مؤقتا برفع أسعار النفط كإعصار "كاترينا" الذي أدى إلى إغلاق جزء كبير من عمليات الإنتاج الأمريكية و قدرتها على التصفية عام 2005 وإعصار "غوستاف" عام 2008 الذي ضرب المنطقة النفطية في خليج المكسيكو الذي تبعه بعد أسابيع إعصار "ك" و كلتا الإعصارين الأخيرين مسا المعروض في هذه المنطقة نزولا بمقدار 65 مليون برميل للنفط و 400 متر مكعب بالنسبة للغاز.²²⁹

لقد سيطرت هذه الأحداث عن اتجاه أسعار النفط في العقد الأخير و لم تكن مبررا كافيا مقارنة بالأسعار القياسية التي عرفتتها الأسواق عندما بلغ برميل النفط 146 دولار في 3 جويلية 2008 دولار كمعدل سنوي مما يستوجب بنا التطرق لعنصر المضاربة على عقود النفط كونه سبب غير تقليدي فرض نفسه كلاعب رئيسي مع بداية الألفية الثالثة عندما اقر الكونغرس في 15 ديسمبر 2000 مجموعة من الإصلاحات وقع عليها الرئيس كلينتون بعد ستة أيام بعد ذلك

²¹⁰ **Perspectives économiques de l'OCDE** "évolution des prix du pétrole : moteurs, conséquences économiques et ajustement des politiques», N°76. <http://www.oecd.org/dataoecd/39/59/34087712.pdf>

²¹¹ **Alexis Baconnet** " Enjeux stratégiques entre le Venezuela et l'Amérique Bolivarisme, pétrole, armements et puissance navale », CENTRE D'ETUDES TRANSATLANTIQUES, 25/05/2010, p3-5

²¹² **Agence Fides** « AFRIQUE/NIGERIA - La guerre du pétrole dans le Delta : entre guérilleros et spéculations financières », 17/9/2008. <http://www.fides.org/aree/news/newsdet.php?idnews=17936&lan=fra>.

²¹³ **U.S. Global investors** "Active Hurricane Season May Threaten Offshore Oil", June 02, 2011, <http://www.usfunds.com/investor-resources/frank-talk/Energy-NaturalResources/Active-Hurricane-Season-May-Threaten-Offshore-Oil-5806/>.

من خلال قانون تحديث عقود السلع الآجلة الذي منع الجهات التنظيمية من ضبط التحايل في أسواق الطاقة والأسواق المالية عالية الخطورة والفورية حيث أطلق على اثر ذلك العنان للمستثمرين الغير التجاريين وإعطاء مساحة واسعة للمضاربين في البورصات السلع²³⁰ و حسب تقدير Buyukşahin²³¹(2008) فقد زادت نسبة المراكز المفتوحة و التي هي بمثابة عدد من العقود(أصل) للمستثمرين التجاريين بما في ذلك المنتجين و المستهلكين الذين يسعون لتفادي مخاطر ارتفاع الأسعار في المستقبل بنسبة 63% في ثمانية سنوات الأخيرة مقابل زيادة المستثمرين غير التجاريين (كالمضاربين و صناديق التحوط الذين همهم الوحيد هو تضخيم الأرباح) بنسبة 600% مما غير بشكل كلي تركيبة بورصات النفط على ما كانت عليه قبل سنة 2000.

ارتفعت عقود النفط عموما من 350000 منتصف سنة 1995 إلى 1.28 مليون منتصف سنة 2008 بنسبة ارتفاع سنوية تقدر 10% عقد كما ارتفعت عقود المستقبلية ذات الاستحقاق بعد ثلاث سنوات بنسبة 72% من طرف المتدخلين التجاريين في غضون ثمانية سنوات بعد الألفية الثالثة مقابل ارتفاع في الطلب على هذه العقود من طرف المستثمرين الغير التجاريين بنسبة 1200%²³².

كما أن شركات النفط كان لها دور كبير في رفع أسعار النفط خاصة الشركات التي تملك آبارا نفطية، أو تملك احتياطات مهمة في مختلف بلدان العالم بحكم أنها تحصل على ما يتراوح بين (25%- 40%) من احتياطات النفط التي تقوم بالتنقيب عنها واستكشافها واستخراجها وفقا لاتفاقيات تقاسم الإنتاج مع الدول صاحبة الاحتياطات والتي تحتاج لخدمات تلك الشركات النفطية، أو حتى تلك التي تقوم بالتجارة ولديها مخزون نفطي كبير وكان من الطبيعي أن تتزايد أرباح الشركات النفطية الكبرى بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط ويمكن القول إن هناك تراخيا من جانب الإدارة الأمريكية في العمل على تخفيض أسعار النفط، وهو تراخ لا يبرره سوى انحياز هذه الإدارة لشركات النفط على حساب الاقتصاد الأمريكي، خاصة أن العديد من أركان

²¹⁴Kenneth B. Medlock III, K.B and Amy Myers Jaffe, "Who is in the oil futures market and how has it changed? James. A Baker III institution For Public Policy Rice University, USA. August 26, 2009, p⁸

²¹⁵BüyüksahinB, Haigh M.S, Harris J.H, Overdahl, J.A, and Robe "Fundamentals, Trader Activity and Derivative Pricing". SSRN Working Paper #966692, M.A. 2008.

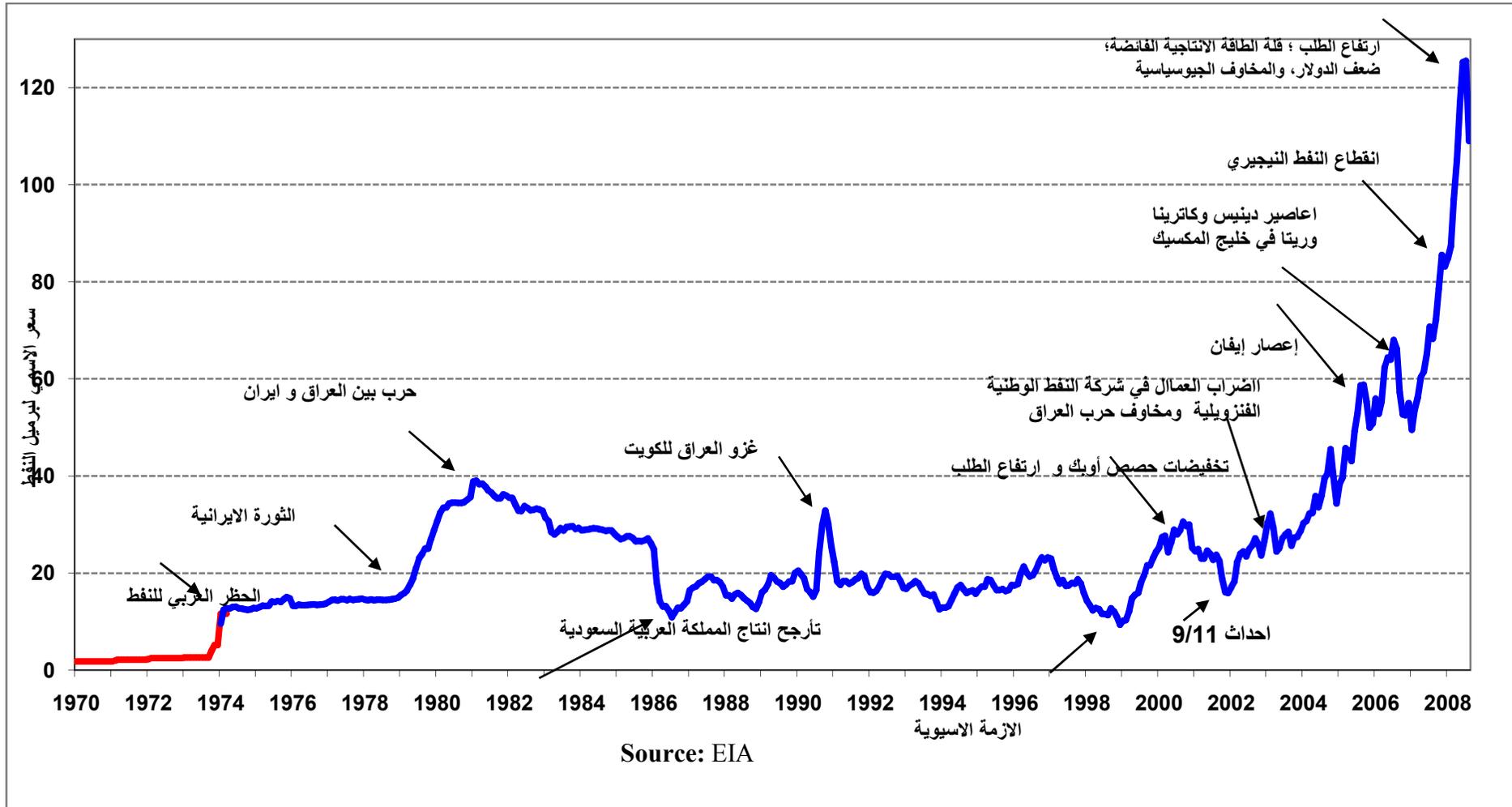
²¹⁶John E. Parsons "Black Gold & Fool's Gold: Speculation in the Oil Futures Market", Centre For Energy and Environment Policy Research, 09-013, September 2009, p5 and 13.

الإدارة الأمريكية قادمون من عالم النفط وشركاته العملاقة مثل ديك تشيني (هاليبورتون)، و كوندليزا رايس (شيفرون) وبوش الصغير (هاركين إينرجي كوربوريشن)، كما قامت شركات النفط قامت بدور رئيسي في تمويل الحملتين الانتخابيتين للرئيس بوش الابن²³³ و بفعل قوة تأثيرها الاقتصادي والسياسي تمثل مراكز قوة داخل بلدانها و لها قدرة على توجيهها لسياسات الخارجية لحكوماتها في الاتجاهات التي تخدم مصالحها، حيث تجاوز تأثيرها حدود بلدانها ليشم لا لاقتصاد العالمي؛ بفعل تحكمها في أسعار الطاقة التي لا يستطيع الاقتصاد التحرك دونها ومن ابرز السبل التي اتخذتها هذه الشركات في الآونة الأخيرة إستراتيجية الاندماج لينخفض عددها من ثماني إلى خمس شركات كبرى فيما يعرف بالشقيقات الخمس Five Sisters أو العملاقة الكبار Super majors و هي كل من (Texaco Chevron ,BP-Amoco), Total Fina Elf, Shell, Exxon Mobil وسيطرت هذه الشركات حتى عام 2000 على مبيعات 29 مليون ب/ي من المنتجات النفطية المكررة، أو ما يقرب من 40% من الاستهلاك العالمي من النفط، كذلك سيطرت على مبيعات نحو 400 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، وهو ما يعادل 17% من الاستهلاك العالمي من الغاز²³⁴.

²¹⁷ أحمد السيد النجار "الطفرة النفطية العربية الثالثة. دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف"، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة يونيو 2006.

²¹⁸ قصي عبدالكريم إبراهيم "أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة - النفط السوري نموذجاً"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011 ص 72-73.

شكل بياني رقم 9: التطور التاريخي لأسعار النفط



• الدولار الأمريكي

يبدأ تاريخ الدولار من أوروبا حيث أنه اسم الدولار هو اسم ذو أصول انجليزية مشتق من كلمة " Dolera " و هو الاسم الذي أطلق أمير اسبانيا " Charles Quint " في القرن 16 م تشبها لكلمة " تالير thaler " و التي كانت عملة معدنية من الفضة أصدرها من طرف اسبانيا عند اكتشافه للعالم الجديد القارة الأمريكية و كلمة «تالير» هي اسم لنقود معدنية سميت لأول مرة في 1519 في مدينة المعادن في بوهيميا الواقعة حاليا في جمهورية التشيك و عملة " thaler " بقيت عملة بلاروسيا إلى غاية الوحدة النقدية في ألمانيا و استحدث المارك الألماني في 1871²³⁵.

ثم تسمية بسرعة لنقود معدنية أخرى من الفضة كالتالي ثم استخدمها ريبلاس الثامن " Huit Rearles " و بالأخص تم استخدام «البيزو الدولار» الاسباني في المستعمرات الإنجليزية في أمريكا الشمالية بسبب نقص النقود الرسمية الإنجليزية في عهد جورج الثالث George سنة 1797²³⁶.

في سنة 1690 قام سكان خليج ماساتشويتش "Massachusette" الواقعة في شمال الولايات المتحدة الأمريكية في مساعدة جنود البريطانيين فما يعرف بحرب الملك وويليام (1697-1960) بحيث تم إصدار أوراق نقدية كأول سندات ائتمان لدفع رواتبهم في المستقبل و بالفعل تم تعميم هذه الأوراق في التعامل النقدية ما بعد الحرب و كانت إصدار هذه الأوراق النقدية تطور ملحوظا في عهد نظام المعدنيين الذهب و الفضة و نقود في مستعمرة ماساتشويتش لم تكن وحدها المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية و إنما كانت كل مستعمرة لها عملتها الخاصة مثل عملة نيويورك و عملة بنسلفيا أو جنوب كارولينا بالإضافة إلى الجنيه الإسترليني الذي كان مختلفا عن هذه النقود كما ظهرت في هذه الفترات عدة عملات أخرى ثم التعامل بها كالتالي ظهرت في Mascachusette سنة 1937 و التي سميت ب«New Ténor» و هي فئة جديدة من الإصدار الورقي أو في ولاية ماريلاندا «Maryland» سنة 1764 و الذي سميت بالباوند المايرلاندي

²³⁵ Gerard M.H., 2004, «Dollar; la monnaie internationale ; histoire, mécanismes et enjeux», Studyrama Principes.p17

²³⁶ Idem, PP17-18

و هذا الاختلاف النقدي استمر عبر أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية 1775 حيث أصدر الكونغرس الأمريكي و لدواعي الحرب الاستقلال نقود ورقية « Continental » و التي حررت بالدولار الاسباني لدواعي تضخمية ثم إنهاء هذه العملة²³⁷ في 2 أبريل 1792 ثم إصدار قانون العملة « the Mint Act » or the coudge Act في عهد جورج واشنطن حيث تم اعتماد الدولار كعملة قانونية للولايات المتحدة الأمريكية و اعتماد وحدتها الحسابية مساوية ل 24.1 غ من الذهب و 27.0 غ من الفضة و في الفقرة التاسعة من الفصل 16 من هذا القانون²³⁸.

ما يميز القرن 19 م هو ظهور اكتشافات جديدة لمناطق معدنية في الولايات المتحدة الأمريكية كجورجيا و شمال كاليفورنيا و تزايد أيضا الإنتاج من الفضة في العقود الأولى من هذا القرن للفضة و كذلك كان الاكتشاف للمعادن النفسية خارج الأمريكيين في روسيا و استراليا و تزامنا مع هذا الوضع ظهر آثار قانون "قريشام" الذي يعنى بطرد النقود الرديئة للنقود الجيدة حيث تماوت أسعار الفضة في الو.م.أ أمام الذهب من 15 غ بموجب قانون العملة 1792 إلى 15.75 غ ثم 16 غ من الفضة مقابل غ من الذهب لكل من سنين 1805 و 1834 و كما أيضا ظهرت فروقات أسعار الفضة بين أسواق العالم كانتفاضة في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بأسواق أوروبا و هذا ما أدى إلى اختفاء الفضة من النظام النقدي الدولي و المرور نحو نظام قاعدة الذهب بحلول 1873 في الو.م.أ أو في العالم بحلول 1870²³⁹ و بتعاظم حجم الذهب في العالم و استخدامه كمدفوعات دولية ثم ارتباط الدولار بالذهب عن حدود 24 دولار في حدود تغيرات ضئيلة للغرام من الذهب و في ظل 45 عام من قاعدة الذهب إلى غاية الحرب العالمية 1 ضمن هذا النظام تطور التجارة و في الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة و أصبحت أمريكا دولة صناعية مهمة في ذلك النظام الدولي و لكن الجنيه الإسترليني ساد العالم في تلك الحقبة و كان

²³⁷Ron Michener, 2010, "money in the American colonies" association economic history: web: <http://eh.net/encyclopedia/article/michener.american.colonies.money>

²³⁸United states congress "an act establishiry a lint and regrlating the cius of united states, April 1792, p248

²³⁹Murray N. Rothbard , 2002, "History of Money and Banking in the United States: The Colonial Era to World War II", Ludwig Von Mises Inst, 2002, pp104-105

للبنوك الخاصة دور هام في هذا النظام و في خلق نقود ورقية Green backs خاصة قبل و أثناء حرب الاستقلال (1861-1879) والدور التي أدته هذه العملة في ازدياد التضخم²⁴⁰.

جدول رقم 16: حجم الاحتياطات الدولية من 1980 إلى 1937

1937	1933	1913	1980	
28000	2000	6000	1000	احتياطات دولية
26000	19000	5000	950	الذهب
2000	1000	1000	50	عملات أجنبية
900	340	400	50	الجنيه الإسترليني
400	60	-	-	دولار
700	500	600	-	عملات أخرى

Source: Gerard M. H, op cit, p28

إن صحة أي عملة تقوم أساسا في أول الامر بأن تكون هذه الاخيرة هي وحدها المستخدمة في التعاملات المحلية في بلدها الأم و ثانيا أن يقف وراء هذه العملة مصرف مركزي يدعمها ويعطي العالم الثقة فيها فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد حققت الشرط الأول في أواخر القرن 19¹ و هذا كان بعد عراك طويل فرغم إصدار القوانين البنكية في عام 1863 فان الأزمات البنكية توالى في الولايات المتحدة الأمريكية (1873-1844-1890-1893) ثم أزمة 1907 وهذا كله ينصب في عدم قدرة هذا النظام على إصلاح النظام المصرفي على تصحيح الاختلالات التي عانها القطاع و ها ما وسع الجدل بين أعضاء الكونغرس في دراسة خبرات المصرفية الأجنبية من خلال هيئة برلمانية تدرس و تبحث إصلاحات جديدة و لعل التقرير الذي قدمته هذه الهيئة في 1910 هو غياب بنك مركزي يقوم بدوره الرقابي و الاستشرافي على بقية الجهاز المصرفي و هذا ما كان في 23 ديسمبر 1914 من هلال أعضاء الرئيس "ولسن" Wilson بقانون ميلاد الاحتياطي الفيدرالي يدخل حيز التنفيذ سنة 1913 والذي قسم الولايات المتحدة الأمريكية إلى 12 بنك مركزي يقوم بإصدار النقود وكل هذا في إطار قاعدة الذهب التي

²⁴⁰ Milton Friedman and Anna Jacobson Schwartz, 1971, "A Monetary History of the United States, 1867-1960», Princeton University Press, pp 15-88

تكلّمتنا عنها سلفاً في النظام النقدي الدولي والتي أستمّر الدولار بالتمسك بها إلى غاية الكساد الكبير الذي عصّف بالولايات المتحدة الأمريكية في أواخر العشرينات من القرن 20 حيث استمر هذا الكساد إلى عدة سنوات .

كما نرى في الجدول فإننا احتياطي العالم من الجنيه الإسترليني في نظام قاعدة الذهب هو في صالحه على حساب الدولار الأمريكي و هذا ما يعكس الهيمنة البريطانية على النظام النقدي في ظل قاعدة الصرف و في ظل الفترة ما بين الحربين و هذا ما يفسره 30% كنسبة من إجمالي لنتاج الصناعي العالمي عام 1913 و 50% كإجمالي استثمارات خارجية عالمية ناهيك عن أنّها كانت تملك و لازالت تنظيماً مصرفياً على درجة عالية من الخبراء و الكفاءة و الإتقان و على الأخص في عمليات الاستيراد و التصدير فضلاً عن أن لندن كانت هي مركز السوق الدولية للمواد الأولية للمنتجات الزراعية و سوق عالمية الذهب و سيطرتها على ما يزيد من النصف المستعمرات في العالم و تملكها على قواعد بحرية و عسكرية في منطقتين جغرافيتين حساستين مثل جبل طارق - عدن - السويس - مالطة كما كانت تدير في ظل قاعدة الذهب اختلال ميزان مدفوعاتها على قدر ضئيل التي كانت تملكه من الذهب و هذا ما يجعل من قاعدة الذهب حقيقة الأمر قاعدة الإسترليني و تم قبوله من طرف دول العالم كاحتياطي منافس للذهب²⁴¹ و لكن سرعان ما تلاشى هذا الدور لصالح الدولار الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية و ميلاد نظام نقدي يعتمد على الدولار كعملة ارتكاز.

• تعويم الدولار ما بين الحربين العالميتين

في 21 سبتمبر 1931 تخلت بريطانيا عن قاعدة الذهب و راحت تعويم الجنيه الإسترليني و تبعتها عدة دول في ذلك مثل السويد واليابان و غالية الدول التي كانت تربط عملاتها بالجنيه الإسترليني و في ظل هذه الأوضاع أعلن فرنك روزفلت الرئيس الأمريكي في 20 أبريل عام 1933 تعويم الدولار الأمريكي و من أجل تحقيق نمو اقتصادي أمريكي و محافظة على استقرار الأسعار المحلية²⁴².

²⁴¹ رمزي زكي "التاريخ النقدي للتخلف" دار المعرفة 1987 ص 75-76

²⁴² Gerard Marie Henry, op cit, p²²

• الدولار كعملة احتياطية عالمية ما بعد 1944 إلى غاية 1971

مما تمخض عن مؤتمر بريتون وودز 1944 هو ربط كل دول العالم عملاتها بالدولار مما أعطى قوة مميزة لعملة الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة ولكن يتوجب علينا أن نتعرض لوضع الدولار في هذه الفترة.
(أ) الدولار في إعادة تعمير أوروبا

خرجت أوروبا منهارة من الحرب العالمية الثانية مما استوجب إعادة اعمارها حيث سارعت الولايات المتحدة الأمريكية في ضخ دولاراتها لهذه المهمة في إطار ما يعرف خطة "مارشال" حيث حولت الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة 1946-1953 إلى مختلف بلدان العالم 33 مليار \$ تحت شكل هبات وقروض تلقت أوروبا لوحدها 11.8 مليار \$ في شكل هبات و 1.8 مليار \$ في شكل قروض أما اليابان فقد حصلت على 950 مليون \$ تحت شكل هبات و 280 مليون \$ تحت شكل قروض وبالفعل استطاعت أوروبا أن تحقق نمواً في إنتاجها الصناعي بنسبة 39% أي بمعدل سنوي قدره 8.6% كما تضاعفت صادراتها خلال هذه الفترة كما واکب هذا المشروع قرار آخر يتضمن تخفيض العملات الأوروبية في سبتمبر 1949 مما أعطى دعماً لصادرات أوروبا وعرفت هذه المرحلة بمرحلة ندرة الدولارات أي اللهفة الشديدة من طرف أوروبا للدولارات الأمريكية²⁴³.

(ب) فائض الدولارات (1959-1970)

أخذت التسميرات المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا بالزيادة والتوسع اعتباراً من 1955 عن طريق شراء شركات واستثمارات شركة الأمريكية في أوروبا وكان هذا الأمر في شكل شركات العابرة للقارات (Multinationals) مما شكل ولادة عالم اقتصادي جديد سمي بسوق الدولار الأوروبي "euro-dollars" أي بالدولارات الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية وكانت هذه نقطة تحول بالنسبة للدولار ومن أبرز الأسباب التي ساهمت في هذا السوق بالإضافة إلى استثمارات الشركات العابرة للقارات هو ما أقدمت عليه دولة الاتحاد السوفيتي

²⁴³ هشام متولي "الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي" دارالاطلس للدراسات و الترجمة والنشر " طبعة 1989 ص 71-80

عام 1958 من نقل لدولاراتها الموجودة في أهم 3 او 4 مصارف الأمريكية إلى فرع لمصرف سوفيتي بلندن وهذا الحادث كان نتيجة للحرب الباردة بين الدولتين وتخوف الاتحاد السوفيتي من تجريد الولايات المتحدة الأمريكية لدولاراتها في حالة خصومة شديدة بين الدولتين وامت استبعاد وضع اليد او تجريد دولار موسكو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. هذا الإجراء ساهم بدوره في تراكم الدولارات في أوروبا²⁴⁴ بالإضافة إلى هذا وبعد نهاية سنة 1958 حققت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في ميزان مدفوعاتها بمتوسط 3 ملايين \$ في السنة على عكس الأوربيين الذين حققوا فوائض مكنتهم من تركيب احتياطات كبيرة من الدولار، في الستينات أخذت أوروبا بتحويل عملاتها إلى ذهب بعد أن كان الدولار مقيما أكثر من قيمته الحقيقية ، ونأخذ على سبيل المثال فرنسا التي حولت في 4 جانفي 1965⁴ 35 مليون إلى ذهب أما إنجلترا فقد قامت بإعادة تقييم عملاتها نحو التخفيض كما شهدت ألمانيا ارتفاعا في معادلات التضخم بالإضافة إلى هذا الضغط على الدولار ظهرت عملة قوية جديدة وهي الين الياباني تمثلت هذه القوة في ارتفاع الباهر في الناتج المحلي من 10% إلى 13% سنويا ومن ثم أصبح كل من الين الياباني و المارك الألماني عملتان تشكلان منافسا قويا للدولار الأمريكي بالإضافة إلى هذا ظهرت وحدة حقوق سحب خاصة التي أصبحت بمثابة أصل جديد لاحتياط الدول والصندوق النقد الدولي التي تم التعامل بها في عام 1970 وهناك حدث آخر لعب دورا كبيرا في تراجع الثقة بالدولار الأمريكي هو الإنفاق الكبير على الحرب في الفيتنام²⁴⁵.

مرحلة تعويم الدولار

كانت سنة 1971 تاريخ انهيار نظام بريتون وودز ومعه انهيار قاعدة ثبات سعر الصرف حيث تم توقيف إبدال الدولار بالذهب حيث انخفض الذهب إلى 28% في 1971 بعدما كان 70% سنة 1948 وتم تخفيض الدولار مما أدى إلى تقلبات كبيرة في أسعار صرف العملات الدولية كما كان تمويل الاستعمارات الأمريكية من اجل السيادة على العالم إضافة الى المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى حلفائها مثل إسرائيل ودول أمريكا اللاتينية مسئولة عن

²⁴⁴ هشام متولي مرجع سبق ذكره ص 73-75

²⁴⁵ موردخان كريانين من تعريب محمد ابراهيم منصور وعلي محمد عطية "الاقتصاد الدولي -مدخل الى السياسات" دار المريخ للنشر 2007 ص 403

جزء كبير من العجز في ميزان المدفوعات ثم استطاع الدولار بعد هذا وبالضبط في أواخر 1974 من كسب ثقة الأوساط النقدية والمالية العالمية وترجع على عرش العملات الأوروبية بعد ضعف أداء المارك الألماني في هذه الفترة والذي كان المنافس الأول الى جانب الين الياباني للدولار الأمريكي وحقيقة ضعف المارك الألماني هو زيادة الأجور والمرتببات مما اثر على تكلفة الإنتاج ليخفض من حظوظه التنافسية بالنسبة للدولار ليستعيد الدولار ثقته العالمية من خلال ازدياد المعاملات الدولية به كما كانت للإجراءات التشددية في خفض التسليح والإنفاق العسكري دورا في ذلك²⁴⁶.

- ارتفاع سعر صرف دولار (1981 – 1985)

في هذه الفترة استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية سلاحا نقديا تمثل في رفع سعر الفائدة سواء للدفاع عن عملاتها أو لاستقطاب مزيد من رؤوس الأموال ليحقق بذلك الدولار ارتفاعات أمام باقي العملات الرئيسية الأخرى لسنوات متتالية من 1981 الى 1985. بالفعل احتوت أسعار الفائدة المرتفعة معدلات التضخم ولكن من ناحية أخرى ترتب عن ذلك عدم تشجيع الصادرات ومن ثم زيادة الواردات مما أدى ذلك إلى عجز تجاري تعدى 100 مليار \$ بين 1983 و 1984 وعليه أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مدينة في العالم في منتصف الثمانينات وهذه الأوضاع خصت الولايات المتحدة الأمريكية داخليا أما في إطار الدولي فقد ساعد الدولار المرتفع على تحفيز السلع الواردة إلى أمريكا في كل من اليابان وألمانيا ومن ثم تعظيم اقتصاد هذه الدولتين وكان هذا الارتفاع في أسعار الفائدة سبب زيادة في المديونية العالمية خاصة بالنسبة للدول اقل نموا²⁴⁷

- انخفاض قيمة الدولار (1985 – 1989)

لقد وصل الدولار لأعلى قيمة في فبراير 1985 مما أدى بالإسراع لوزراء المالية لدول الخمسة (الدولة الصناعية الرئيسية) في اتفاقية "بلازا" في 22 سبتمبر 1985 بنيويورك لتخفيض

²⁴⁶ هشام متولي مرجع سبق ذكره. ص 82-86

²⁴⁷ Gerard Marie Henry, op cit, p 78

قيمة الدولار ثم بعد ذلك بعامين و بالتحديد في 22 فيفري 1987 تم عقد اتفاقية " لوفر " لمجموعة السبع التي حددت منطقة هدف تتضمن تعويم الدولار ب 5% في الجانبين عن سعره 1.825 للدولار مقابل المارك الألماني و 153.5 دولار مقابل الين الياباني²⁴⁸. نتج عن هاتين الاتفاقيتين تخفيض للدولار الأمريكي مما حسن وضعيته التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية مقابل دول الإتحاد الأوربي واليابان بصفة خاصة.

إن أهم ما تغير عقد الثمانينات بالنسبة لمسار الدولار من ارتفاع في نصفه الأول ثم إجماع ما بين الدول على ضرورة تخفيضه هو توسع فجوة العجز الأمريكي بشقيه سواء العجز الداخلي المتمثل في عجز الميزانية و العجز مع الخارج المتمثل في ميزان المدفوعات بما يحتوي من عجز تجاري هو الآخر و إذا كانت نظرية تكافؤ أسعار الفائدة (PTI) هي المحدد التي انطلق منه إدارة "ريغن" في رقمها الصعب رجل الأول للسياسة النقدية في الو.م.أ في عقد الثمانينات في البحث عن رؤوس الأموال المتأنية من الخارج نتيجة لعدم كفاية ادخارها المحلي و ذلك من خلال رفع أسعار الفائدة فإن هذا الوضع بقدر ما أرضى طموحات الاستثمار الأمريكي بقدر ما صوب نحوها مسدسا حسب Paul Falker و هذا ما جعل من الاقتصاد الأمريكي رهينة الديون الخارجية و بطبيعة الحال كان الهدف الأول في عقد التسعينات هو خفض هذا العجز و أول خطوة تقليدية كان كرد فعل للتوفيق هذه السياسة هي نقص الدولار و هذا ما حدث عندما انخفض الدولار من (1994-1905) إلى 35%²⁴⁹.

تعتبر عهدة كليتون (20 جانفي 1993 - جانفي 2001) من أفضل العهديات الرئاسية المعاصرة و لعل الو.م.أ تحن هذه الفترة و هذا الحنين ليس مرده لفترة السلام خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي و انتهاء الحرب الباردة و ليس الحنين لها لزيادة النفقات الاجتماعية كالرعاية الطبية و غير ذلك التي عرفتتها هذه الفترة حسب و إنما للأداء الاقتصادي التي رسمت سياسة كليتون و لأن صحة العملة من صحة الاقتصاد كما كان يقول البنك الفيدرالي تحت رئيسه Alain Greenspan في تلك العهدة فبداية كانت السياسة النقدية تقوم على تخفيض معدلات الفائدة لدفع الاستثمارات من جهة و استخدم الدولار كسلاح استراتيجي من جهة ثانية

²⁴⁸ Gerard Marie Henry, op cit, p⁷⁹⁻⁸⁰

²⁴⁹ Jean-Michel Dupin, 1999, « le dollar » édition dunod, paris, 1999, p53

لتحقيق ذلك التحسن الاقتصادي حيث انخفض الدولار في السنتين الأول من عهدة الرئيس كلينتون بالنسبة للعملات الرئيسية بالنسبة للإيكو أو الجنيه الإسترليني أو الين الياباني من 0.844 إلى 0.775 ثم 0.661 إلى 0.633 و أخير من 111.13 إلى 94.05 على التوالي بالنسبة لهذه العملات. هذا ما دفع الصادرات الأمريكية للزيادة و هذا أيضا ما ساهم من خفض تكلفة الديون الأمريكية بالإضافة إلى تنفيذ سياسة مالية حاسمة أ.ت بتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية في نهاية العهدة الثانية لكلينتون حيث أصبح العجز الأمريكي فائضا و تحسن معدلات البطالة و انخفض معدل التضخم حيث أصبح عجز التاريخي منذ تولي كلينتون عهدة بوش الاب 290 مليار لفائض في الميزانية 124 مليار \$ سنة 1999 بمعدل 1.4 % من الناتج الإجمالي الأمريكي و انخفض معدلات الفائدة من معدلات تقارب 10% إلى 4.6 مع نهاية 2000 و هذ كله قاد سنوات خلال هذه عهدة كما انخفضت معدلات البطالة من 7.5 إلى 4 % من 1992 إلى 2000.²⁵⁰ و في النهاية كان هذه الآثار ايجابية على الدولار مما أدى على ارتفاعه من 1995 إلى 2001 بمعدل 34.3 %²⁵¹.

²⁵⁰ Bruno Ventelou , Vincent Touzé , Jérôme Creel , Hélène Baudchon « La politique budgétaire américaine sous la présidence Clinton : un rêve de cigale » Revue de l'OFCE. N°75, 2000. pp. 243-290.

²⁵¹ Martin Lefebvre et François Dupuis, Gilles Soucy ” La dégringolade du dollar américain va-t-elle se poursuivre? », Desjardins, 18 juin, 2004, p1

• عملة الاورو

استحداث عملة موحدة تناطح بها أقوى عملة في العالم و هي الدولارم يأتي بين لحظة و ضحاها و إنما هو ثمرة جهد و عطاء و رغبة سياسية قبل أن تكون اقتصادية لإقامة التكتل نقدي و لكن قبل ان نستشرف الماضي القريب للوحدة الأوروبية بداية من معاهدة ماستريخت التي هي البنيان الرئيسي لما آل إليه الأورو سوف نلخص حقبة الاندماج النقدي الأوروبي من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 17: أهم الأحداث التاريخية لنشأة الأورو

التواريخ	الحدث
تأسيس المنظمة الأوروبية التعاون الاقتصادي (OECE)	16 أبريل 1948
تأسيس الاتحاد الأوروبي للدفع (UEP)	11 سبتمبر 1950
تأسيس المجتمع الأوروبي للفحم و الفولاذ (CECA)	18 أبريل 1951
اتفاق مبدئي على التحول من الاتحاد الأوروبي للدفع UEP إلى اتفاقية الأوروبية على معاهدة روما المؤسسة للمجتمع الأوروبي الاقتصادي	5 أوت 1955
الدخول إلى حيز اتفاقية المشتركة للفلاحة (PAC)	25 مارس 1957
تأسيس هيئة الحكومية للبنوك المركزية لدول الأعضاء مخطط الأول	15 ماي 1962
مخطط الأول Barre	8 ماي 1964
مؤمر La HAYE	12 فيفري 1969
المخطط الثاني BARRE	21 ديسمبر 1970
تقرير WARNER	4 مارس 1970
تجسيد نظام النقدي فيما يعرف (SERPENT) الثعبان داخل النفق	8 أكتوبر 1970
اجتماع (BREME)	24 أبريل 1979
اتفاق بروكسل على انشاء نظام نقدي أوروبي (SME)	6-7 جويلية 1972
دخول هذا الأخير حيز التنفيذ	15 ديسمبر 1978
تناول تقرير DELORS	13 مارس 1979
الانطلاقة الأولى لتنفيذ مشروع اتحاد اقتصادي ، نقدي أوروبي (VEM) تحرير تنقل رؤوس الأموال بين دول الاتحاد	19-21 مارس 1989

المصدر: إعداد الطالب

في حين جاءت اهم المراحل بعد بداية من معاهدة ماستريخت لإنشاء الوحدة النقدية في التسلسل كما يلي:²⁵²

- المرحلة الأولى: 1990-1993

كانت الانطلاقة عام 1990 من خلال اتفاقية تسمح بتنقل رؤوس الأموال بين دول الاتحاد ثم جادت اتفاقية "ماستريخت" التي تعتبر البداية العملية لهذه العملة ووقعت عليها 15 دولة في 7 فبراير 1992 التي كانت تهدف إلى زيادة التعاون الاقتصادي النقدي و المالي بين دول المجموعة و العمل على تحرير انتقال الأموال و ذلك من اجل توحيد السياسة النقدية و الاقتصادية لدول الاتحاد و في أوت عام 1993 قام خبراء ألمان على تقويم دعائم الايكو وجعلها أكثر قوة و فعالية عن ذي قبل من اجل تخطي صعاب المرحلة الأولى من حيث كونها عملاً توسعت دول الاتحاد لتحسين الأوضاع الاقتصادية و هذا لتحقيق تكامل و عدم التوسع في الاعتماد على دول بعينها أو بذاتها.

- المرحلة الثانية 1994-1995:

في هذه المرحلة وافق قادة الاتحاد على إصدار "الاورو" كعملة أوروبية يتم تداولها في 1999 و تعمم في التداول لتحل محل كافة العملات الأخرى و وضع الاتحاد النقدي خصائص و مواصفات و شروط نقدية و مالية للدول التي يتم قبولها في هذا الاتحاد.

- المرحلة الثالثة 1996-1998:

في ديسمبر 1996 بدا قادت دول الاتحاد في الكشف عن الملامح العامة للإصدار الورقي و المعدني للاورو و عقدت ندوات و مؤتمرات تعريفية لهذه الملامح كما اعتمد على هذا التعريف من خلال المساهمة لوسائل الإعلام في جويلية عام 1997 قامت ألمانيا بتجربتها في إتمام هذه العملة و قوبلت هذه التجربة بنجاح كبير كما قامت فرنسا بنفس التجربة عام 1998 حيث حقق كل من البنك المركزي الألماني و الفرنسي مكاسب كبيرة نتيجة هذا الإصدار التجريبي و أعلن

²⁵² محسن الخضيري "الاورو الإطار الشامل و الكامل للعملة الأوروبية الموحدة" مجموعة النيل العربية . الطبعة الأولى 2002 ص 141-145

قادة 11 دولة²⁵³ في مارس 1998 على اثر ذلك إصدار الاورو و جاء هذا الإعلان بمثابة دفعة قوية للاتحاد و أرباح العوامة و تياراتها.

- المرحلة الرابعة 1999-2002:

1 يناير هو موعد مع التاريخ و الجغرافيا حيث كان موعد قيام دول الاتحاد باستخدام الاورو في المعاملات النقدية و المالية و تم تثبيت الاورو أمام العملات المحلية اما في 1 جانفي 2002 فقد تم توسيع نطاق استخدام الاورو من خلال طرحه الورقي و النقدي و الالكتروني و التوسع في تداول العام و إحلاله محل العملات المحلية من خلال سحب هذه العملات و أقصاها في ظرف 16 شهر أي إلى غاية 2002/06/30 و من تم يكون الاورو أكمل جميع مراحل إصداره.

- المعايير الاقتصادية للانضمام الى الاتحاد النقدي:

اشترطت اتفاقية "ماستريخت" في مادتها رقم(9) مجموعة من المعايير يجب استيفاؤها من قبل الدول المعنية للانضمام الى الاتحاد النقدي والاقتصادي و هي²⁵⁴:

• استقرار أسعار الصرف(معدل التضخم):

يتطلب من الدولة المؤهلة للانضمام إلى الوحدة النقدية أن لا يتجاوز معدل التضخم فيها 1.5% عن متوسط معدلات التضخم في أفضل ثلاث اقتصاديات من دول الاتحاد. معيار سعر الصرف.

حسب معايير التقارب فإنه على كل دولة مؤهلة للدخول في الوحدة النقدية أن تشارك في آلية ضبط سعر الصرف، أي أن قيمة عملتها تتحرك في الحدود المسموح بها، حيث يتطلب استقرار سعرها في نطاق معين من السماح بتقلباته ضمن هامش محدودة و ذلك لمدة سنتين قبل الاختبار، دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل أي عملة من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

²⁵³ألمانيا - فرنسا - إيطاليا - بلجيكا - هولندا - لوكسمبورغ - أيرلندا - البرتغال - اسبانيا - النمسا - فليندا

²⁵⁴Benoît COEURÉ, Agnès BENASSY-QUÉRÉ, 2003 « économique de l'euro », édition la Découverte, Paris, p⁵

- معيار أسعار الفائدة:

إن تقارب معدلات الفائدة خلال مدة سنة قبل الاختبار يعني أن البلد العضو قد تحصل على معدل فائدة اسمي طويل الأجل لا يزيد أكثر من 2% على متوسط هذا المعدل في ثلاثة دول من الاتحاد التي تتمتع بأكثر الأسعار استقراراً، حيث يتم حساب معدلات الفائدة على أساس سندات الدولة أو ما يشابهها، و قد اعتمد نسبة "7,8%" كحد أقصى لسعر الفائدة.

- معيار عجز الموازنة:

حددت الاتفاقية أن الدول المؤهلة لا بد ألا تزيد نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة على 3% من إجمالي ناتجها المحلي.

- معيار الدين الحكومي المستحق:

نصت الاتفاقية على أن لا يتعدى إجمالي الديون الحكومية المستحقة للدول المنضمة للاتحاد النقدي عن 60% من إجمالي ناتجها المحلي إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض و تقترب من القيمة المعيارية بسرعة مرضية.

جدول رقم 18 : المعايير الانضمام إلى العملة النقدية الموحدة (الاورو)

معدلات الفوائد الطويلة الأجل (%)	نسبة الدين إلى الناتج المحلي (%)	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي (%)	نسبة التضخم (%)	البلد/المؤشر
7.8	60	3	2.7	المعايير المتفق عليها
5.7	<u>122.2</u>	2.1	1.4	بلجيكا
6.2	<u>65.1</u>	0.7+	1.9	<u>الدانمارك</u>
5.6	<u>61.3</u>	2.7	1.4	ألمانيا
5.9	55.8	0.9	1.3	فنلندا
5.5	58.0	3	1.2	فرنسا
<u>9.8</u>	<u>108.7</u>	<u>4</u>	<u>5.2</u>	<u>اليونان</u>
7	35.4	1.9	1.8	<u>بريطانيا</u>
6.2	<u>66.3</u>	0.9+	1.2	ايرلندا
6.7	<u>121.6</u>	2.7	1.8	إيطاليا
5.6	6.7	1.7+	1.4	لوكسمبورغ
5.5	<u>72.1</u>	1.4	1.8	هولندا
5.6	<u>66.1</u>	2.5	1.1	النمسا
6.2	<u>62</u>	2.5	1.8	البرتغال
6.5	<u>76.6</u>	0.8	1.9	<u>السويد</u>
6.3	<u>68.8</u>	2.6	1.8	اسبانيا

المصدر: سمير صارم "اليورو"، دار دمشق، سوريا، الطبعة الأولى 1999، ص 102.

من خلال الجدول يتبين لنا أن العديد من الدول قد استطاعت أن تحقق المعايير المطلوبة للانضمام إلى "الاورو" مع بداية عام 1999 ما عاد اليونان التي فشلت في تحقيق جميع المعايير وبذلك انضمت إلى الاتحاد النقدي في 1 جانفي 2001 كما حققت جميع الدول الأخرى معايير التضخم واستطاعت 11 دولة من 15 عضو استيفاء هذا المعيار في عام 1995 بمعدل اقل من 3% بعدما تصدرت كل من فنلندا وألمانيا وبلجيكا قائمة الأداء الاقتصادي تبعا لهذا المعيار حيث وصل متوسط التضخم لديها على نسبة 2.7% أما سعر الفائدة و نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي فباستثناء اليونان فقد استوفت جميع الدول هذين المعيارين وفيما يخص معيار نسبة الدين إلى الناتج المحلي فمعظم الدول لم تبلغ معدل 60% باستثناء فرنسا وفنلندا ولوكسمبورغ ولكن على الرغم من عدم تحقيق الشرط المتعلق بالدين العام في معظم البلدان المرشحة لاعتماد العملة المشتركة اعتبارا من مطلع عام 1999، فقد تمت الموافقة على قبول ترشيحها لعضوية نادي "الاورو"، و قد تم تبرير هذا القبول بالاستناد إلى النجاح الذي حققته هذه البلدان على صعيد تحقيق معايير "ماستريخت" الأخرى من خلال السنوات القليلة الماضية، و هذا ما سينعكس إيجابيا على الجهود الخاصة بتحقيق شرط الدين العام و عن طريق تخطي هذه العقبة كما لم تشارك كل من الدنمرك والسويد وبريطانيا في الاتحاد النقدي رغم أنهم أعضاء في الاتحاد الأوروبي²⁵⁵.

• سعر صرف الاورو مقابل الدولار

بدا سعر صرف الدولار مرتفعا مقابل الأورو عند 1,17 أورو مقابل الدولار في جانفي 1999 واستمر انخفاض الأورو مقابل الدولار طيلة 3 سنوات بعد نشأته حيث وصل هذا الثنائي إلى العام في فيفري 0,86 فيفري 2002 أخذ في الارتفاع بعد هذا التاريخ ليصل إلى أكثر من 1,5 في مارس إلى جويلية 2008 وخلال هذه الفترة الأخير بلغ هذا الارتفاع 81% للأورو مقابل الدولار (فيفري 2002 أبريل 2008) مقابل 37% لـ 42 شريك تجاري للدول الاتحاد النقدي الأوروبي²⁵⁶،

²⁵⁵ سمير صارم "اليورو"، دار دمشق، سوريا، الطبعة الأولى 1999، ص 91-92

²⁵⁶ Agnès Bénassy-Quéré, Béreau et Mignon "perspectives à moyen et long termes sur le taux de change de l'euro", Conseil d'Analyse Économique, Paris, 2008, pp52-73

وما إن بلغا هاتان العملتان منتصف العقد الأخير حتى أصبح الدولار من أكثر العملات الأكثر ارتفاعا وتقويما لقيمتها الحقيقية مقابل الشركاء التجاريين كإندونيسيا والصين واليابان خاصة والعملات الصناعية بصفة عامة لعملات دول جنوب شرق آسيا (إندونيسيا - كوريا ...) والمكسيك وكندا²⁵⁷، إلى ثنائي الدولار والأورو و إن هذا الأخير وخلال قسط 2005، 2007 ارتفاع بـ 25% مقابل الدولار مما أدى إلى ارتفاع آخر في سعر الصرف الحقيقي بنسبة 27% و يبقى سعر صرفهما التوازني هو بعيد عن ما تتداوله أسعار صرف الاسمية الرسمية حيث الأورو يقوم بأكثر من قيمته الحقيقية بالنسبة للدولار ولعل ما يبرر هذا الواقع هو الجوهر الذي قام عليه الاتحاد الأوروبي وهو الذي يعود للأدب الروحي (Mandull Rober) ويقو على أساس شروط نظرية المنطقة النقدية المثلى والتي تتعلق بالتكامل التجاري بين دول الاتحاد مقابل عملية مثبتة وهذا ما يساعد على عدم التأثير بتقلبات أسعار الصرف بشكل مؤثر وحال دول هذا الاتحاد تقوم على أساس (50- 60) من المبادلات فيما بين دول الاتحاد (les échanges intra zone) وأكثر من 72% كنسبة تبادل مع دول الاتحاد الأوروبي (27 دولة) في ظل ارتباط هذه الدول بعلاقات تجارية مع دول منطقة الأورو²⁵⁸، كما أن دول الاتحاد النقدي تلتزم بالشرط الثاني الذي أضافه ماكينون عام (1969) على نظرية منداو وهي تنوع الانتاج داخل منطقة الاتحاد النقدي وهذا ما يجعل المنافسة بين دول الأعضاء في نفس القطاعات أقل حدة وأكثر تمايزا فألمانيا القوة الأولى في هذا الاتحاد تستفيد من الأورو في قوته المالية باعتبارها تصدر منتجات صناعية إلى جانب باقي دول الأعضاء أما فيما يخص دول أخرى فتستفيد من تزويد المنطقة من المنتجات الزراعية كإسبانيا والبرتغال ومنتجات سياحية كالليونان وغير ذلك من الأمثلة .

²⁵⁷ Voir Agnés Bénassy-Quéré « taux de change d'équilibre, une question d'horizon, revue économique, vol 60, 03-2009, p567-666

²⁵⁸ Béatrice Majnoui, op, cit, p 47

الجدول رقم 19: تدفقات الصادرات البينية داخل الاتحادات (بالمليون دولار ثم بالنسب)

2012	2010	2007	2005	2003	1999	1997	التكتلات التجارية
5729,	3739	2912	1258	1118	928	1001	UMA*
%3.34	%2.36	%2.10	%2.23	%2.52	%2.72	%2.73	
3630191	3330777	3610890	2725712	2094984	1576910	1472137	UE**
%62.77	%64.8	%67.82	%67.62	%68.14	%68.27	%65.88	
67342	56996	56477	34879	15109	18169	24316	MERCOSUR**
%15	%16.16	%14.85	%13.63	%11.33	%19	%22.63	
1150305	955314	1012592	951021	649583	579908	494638	ALENA****
%48.54	%48	%50	%52	%55.96	%54.30	%49	
45981	34292	37027	19437	11816	8246	8391	GCC*****
%4.72	%5.32	%4.85	%5	%5.54	%6.98	%6.40	
324587	263226	250847	191092	116634	76972	85081	ASEN*****
%25.86	%25.48	%24.88	%25.72	%24.73	%21.5	%24	
18271666	15221944	13981474	10442960	7494288	5649133	5566591	العالم
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	

* اتحاد المغرب العربي، ** الاتحاد الاوروبي، *** سوق المشتركة بأميركا اللاتينية، **** اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا، ***** مجلس التعاون الخليجي، ***** اتحاد دول جنوب شرق آسيا

Source :CNUCED

أما الدولار فيبقى العملة الأساسية للنظام النقدي المالي المعاصر وأن أطروحة الأورو قوي أما الدولار فهي أطروحة معكوسة بذاتها فقوة الأورو مردها لضعف الدولار وليس لقوة الأورو وضعف الأول يندرج كما رأينا أنفا ضمن سياسة البيت الأبيض التي تشجع الدولار الرخيص من أجل دفع الصادرات وخدمة الدين وهذه الاستراتيجية ليست حديثة الألفية الثالثة و إنما الولايات المتحدة الأمريكية لطالما استخدمت الدولار كسلاح اقتصادي تنهي به دوراتها الركودية وتتطلع إلى دورات الرخاء والمنافسات التجارية والمالية العامة من خلال تقليص العجز فالدولار مر بعدة مراحل من دورات الانخفاض والارتفاع ضمن خطة البنك الفدرالي ضمن فك الدولار عن الذهب واختيار نظام بروتون ووذ عرف الدولار كما رأينا في التطور التاريخي للدولار 4 فترات متعاقبة ابتداء من فترة الارتفاع من 1981 إلى 1985 ثم الانخفاض في 1985-1989 ثم معاودة الارتفاع في عقد التسعينات إلى غاية انتهاء عهد كلنتون ثم مرحلة المالية وهي مرحلة الانخفاض المالي 2002-2009 ولطالما ارتفعت هذه الدورات بالفائض والعجز التجاري ضمن

الأهداف التي يروجها صانع قرار الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية بلوغها بغض النظر عن مصالح القيم وهذا ما يتعارض مع أساس عملية النظام النقدي وهذا النفاق النقدي الولايات المتحدة الأمريكية يحول بها من التوسع للحصول على الموارد النقدية من دول العالم دون حصول على مقابل حقيقي وإنما بمجرد الاستدانة وعمليات الاصدار كأساس يقوم به البنك الفدرالي كأنه هو البنك المركزي لكل الدول وهذا الوضع ليس هو الوضع الخياري المثالي الذي أمله ويأمله العامل بما فيه الصين والدول النامية الأخرى ولكنه الخيار أقل سوءا .

في الختام لا ينكر أحد العارفين بلغة الاقتصاد أن الأورو لم يعد عملة إقليمية بل هو أكثر من ذلك هو عملة عالمية وهذا بالرغم من أنها لا أحد يمكنه التأكيد على مثالية منطقة الأورو كالتأكيد على ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل عدم استكمال منطقة الأولى حرية حركية الأفراد داخل المنطقة شرط من شروط قيام المنطقة النقدية المثلى كما أنه في أواخر 2009-2010 وأثر قيام أزمة أوروبا فإن احتمال خروج أحدها ما يجعلنا نعتبر أنّ الدولار هو الخيار الوحيد الذي تبقى للدول في ظل غياب بديل عن الدولار وفي ظل استشراف عملات صاعدة كاليوان الصيني (نقود الشعب) على أنّ علاقة التنافسية للأورو لعملة للدولار كعملة ثانية متسابقة مع هذا الأخير لا تؤثر مقاييس تنافسياتها إلا لصالح الدولار²⁵⁹.

• طبيعة و حجم العلاقات التجارية بين الجزائر و منطقة الاورو

تأتي دول المجموع الاقتصادية الأوروبية (C.E.E) في المرتبة الأولى من حيث صادراتها الى الجزائر بنسبة 54,82% في نفس الفترة المغطاة 2002-2010 ومن أهم الموردين داخل المجموعة فرنسا و ايطاليا على الترتيب و هذا يعكسه إضافة إلى الجانب التاريخي الاستعماري العامل الجغرافي و العمل التفضيلي للتفكيك الجمركي للشراكة الارورجزائرية التي تعطي امتياز في تكلفة المنتجات الأوروبية مقارنة بسلع دول أخرى كالسلع الصينية و الأمريكية و غيرها من الدول.

تحليل العلاقة التجارية بين أوروبا والجزائر يكمن أثر الأورو على التجارة الداخلية في الجزائر من خلال التغيرات تكلفة المعاملات الجزائرية مع الاتحاد الأوربي فيما نجد الصادرات والواردات

²⁵⁹ Adam S Posen,, 2008, « Why the euro will not reveal the dollar", International finance, vol1, pp. 75-100.

وإن كانت الصادرات في مجملها من المحروقات فإنها تحدد وفق هذا أسعار النفط في الأسواق الدولية وسعر صرف الدولار ومن ثم فإن عملية توريد أوروبا بصناعات تتماشى جنبا إلى جنب مع أسعار النفط وهذا ما يفسره نمو الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي من مستوى 12 مليار \$ سنة 2002 إلى مستويا 41 مليار \$ سنة 2008 جراء أزمة النفط الثالثة التي عرف فيها أسعار النفط مستويات عالية ثم انخفاض هذه الأسعار ما دون 100 دولار تسبب في إعادة الصادرات الجزائرية إلى مستويات 27 دولار في سنة 2010 ومن ثم قد نمت الصادرات من خلال فترة 2002، 2010 إلى الاتحاد الأوروبي نموه يفوق 137% من حيث تملك هذه الصادرات توزيع 55% من مجمل الصادرات الجزائرية إلى العالم وهذا ما يثير إلى الاتحاد الأوروبي هو الزبون الأول للجزائر حيث تحتل إيطاليا ثم إسبانيا ثم فرنسا الراتب الأول في التعامل مع المحروقات الجزائرية في اعتبار الغرب الجغرافي أما فيما تحتل صادرات المحروقات التي لا تمثل سوى معدل 2-3% من مجمل الصادرات في الجزائر حيث تعرف منتجات فلاحية المصدرة في الصعوبة لاختراق أسواق الاتحاد بفضل الدعم الذي يقدمه الاتحاد لهذا القطاع ومع ذلك فإن هذا النوع من الصادرات خ المحروقات لا يمثل سوى حدود 4-6% من مجمل الصادرات خ محروقات ومعدل سنوي ومعدل سنوي التي تعرف طلبا من دول الاتحاد تتقدمهم فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وهذا عبور متوسط 15 إلى 20 مليون دولار من النمو سنويا يتم تصديرها وباستثناء المواد السمكية كالجمبري الذي يوجه مباشرة إلى إسبانيا والمواد البيتروكيميائية التي تمثل أكثر من 50% من الصادرات خارج المحروقات والتي تصدر إلى الاتحاد الأوروبي فإن باقي صادرات خ محروقات توجه إلى دول الغرب العربي ودول إفريقيا كغينيا وزمبابوي وسيراليون وهذا التحليل إن دل فإنما يدل على ضعف الصادرات خارج المحروقات وإذا ما قمنا بتوجيه هذا التحليل إلى عامل الواردات واعتباره متغير أكثر تفاعلا مع الاتحاد الأوروبي فإن نسبة التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية لا يتغير كثيرا عن نسبة الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي وهذا بمعدل الشراء نسبة 51,5% من سنة 2002 على أن هذه النسبة عرفت تراجعا في توزيع حيث السنوات الأولى من هذه الفترة كانت نسبة تمثل ما يفوق 55% وبداية من 2007 أصبحت نسبة التوزيع الجغرافي الواردات من الاتحاد الأوروبي تمثل ما دون 50% ومع ذلك تبقى هذه المستويات مرتفعة تدل ارتباط الواردات بمنطقة الأورو حيث

ارتفعت القيمة السعرية لها من 6مليار \$ إلى ما يفوق 19مليار \$ خلال ثلاث سنوات الأخيرة من هذه الفترة بنمو عام يفوق 76% ودلالة على ازدهار هذه الأرقام السنوات الأخيرة يعز ارتفاع أسعار السلع والمواد الأولية في العالم وكما سبق ذكره ويعرف أيضا إلى القرب الجغرافي والتاريخي للعلاقات الأورو الجزائرية خاصة فرنسا كما يعرف وبشكل هام هذا الازدهار إلى تفكيك جمركي الذي أفرزته اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أما الواردات من الدول المتقدمة الغير الآسيوية ونعني بها كندا واليابان والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية فقد زادت على مدى هذه الفترة من 2,45 إلى 2,5 مليار \$ 2010 .

• مضمون و آثار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية:

تضمنت اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية تضمنت تفكيك جمركيا لمجموعة من الواردات فبالنسبة للمنتجات الصناعية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي ت تصنيفها إلى 3 أصناف:

- الصنف الأول: ويمثل المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي في قائمة الملحق (2)، وهذه المنتجات يتم إلغاء الرسوم الجمركية بدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

- الصنف الثاني والثالث يشمل المنتجات في الملحق 3 والمنتجات غير الواردة في الملحقين 2 و3 وهذا على التوالي، ويكون التفكيك الجمركي لهذه المنتجات على الشكل التالي²⁶⁰:

جدول رقم 20: التفكيك الجمركي وفق اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
				إلغاء جميع ر.ج	80%	60%	40%	30%	20%	التفكيك الجمركي في الملحق 3
تخفيض إلى 5% ثم إلغائها في 2017/01	10%	20%	30%	40%	50%	40%	30%	20%	10%	التفكيك الجمركي في الملحق 2 و 3

المرجع : من إعداد الطالب اعتمادا على الجريدة الرسمية ، المواد 7 حتى 9 ، العدد 3 ، 30 أبريل 2005 ، ص-6
5.

(260) مرسوم رئاسي رقم 05-195 المؤرخ في 27 أبريل 2005 ، التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة أورو جزائرية، الجريدة الرسمية عدد 31 ، 30 أبريل 2005.

فيما يخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري في إطار الاستيراد للمنطقتين ، فتعتمد المجموعة الأوروبية والجزائر بطريقة تدريجية إلى تحرير التبادلات المشتركة فيما يخص هذه المنتجات.

بالإضافة إلى ما تضمنته هذه الاتفاقية من التركيز على التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية والحفاظ على المنتجات الزراعية ، ثمّ التطرق إلى حركة رؤوس الأموال والمدفوعات الجارية بالشكل الذي يضمن لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ للتداول الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر، وأيضا تصفية وإعادة هذه الاستثمارات إلى الوطن ، كما كان تعهد من الطرفين بتعزيز تعاونهما الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي وتطوير الشراكة بين المؤسسات الجزائرية في نشاطات التنقيب والإنتاج والتمويل والتوزيع وخدمات الطاقة وغير ذلك، وفي حقيقة الأمر لم تكن هذه المعاهدات باستثناء التنفيذ الجمركي إلاّ حبرا على ورق ، وهذا ما أدى بضرورة إعادة النظر في هذه الاتفاقية من الشق الجزائري وتمديد أجل التفكيك الجمركي إلى غاية 2020 ، وليس 2017 ، ومرة أخرى هذه الاتفاقية تدلّ على حنكة الأوروبيين في الولوج إلى مطاعمهم التجارية بشعارات التعاون ، ويدل على الرؤية الغائبة والمغامرة لدى الشق الجزائري في الدفاع عن متطلباته واستكمالاً لمضمون هذه الاتفاقية وفي إطار برنامج ميّدا.

إنّ السعي وراء مزايا اقتصادية التي تمثلها العولمة ثمّ التوجه الجديد للأقلمة لشعوب العالم من خلال خيار التحالف ضمن كتل اقتصادية وتجارية وتعزيز التنافسية وتطوير أفق العناصر الاقتصادية من منافع التوظيف وزيادة النمو ومحاربة التضخم هو إطار يمكن وصف به تكتلات عديدة عبر عالمنا اليوم كتتحالف دول الآسيان لدول جنوب شرق آسيا (ASEAN) واتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) والذي يضم كل من الولايات المتحدة والمكسيك وكندا ، وتحالف دول الباسيفيك (APEC) و التعاون الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي (UE) وإن كانت هذه الاتفاقية وأشكال التكامل والتعاون التجاري والاقتصادي لا تخلو من تمايز مكاسب الدول فإن الصبغة الإيجابية والمنافع العامة التي تعرّضت لها مختلف الدراسات لهذه التكتلات هي الطابع العام والمهيمن على هذه العلاقات، على العكس من اتفاقية الشراكة الأوروبية-الجزائرية.

ولعلّ الشعار الذي أطلقته دول الاتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة في 28 نوفمبر سنة 1995 وهو تاريخ انطلاق الشراكة الأوروبية متوسطة تضمنت شعار تعزيز التعاون في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والأمني بمباركة 15 دولة من الاتحاد و08 دول عربية مطلة على البحر الأبيض المتوسط و4 دول غربية : مالطا ، تركيا ، قبرص ، إسرائيل ، لم يكن إلاّ شعاراً زائفاً ومشروع استراتيجي جاء ليخدم دول الاتحاد على حساب دول الضفة الجنوبية في ظلّ عدم التوازن و اللاتكافؤ بين اقتصاد المنطقتين على العكس من محتوى اطر الاتفاق التعاون التجاري والاقتصادي في الواقع المعاصر التي لم تعد تقتصر على فتح الأسواق كإجراء موعّد محدد لإعلان منطقة حرة ، والتوسع في عملية التفكيك الجمركي ، وإنما أصبحت المفاوضات تأخذ وقتاً يسمح فيه البحث عن آثار التحالف والتعاون على التوظيف وعلى التدفق الاستثماري كفتح فروع لشركات متعددة الجنسيات و تطوير قطاع الخدمات والسماح ولو بشكل جزئي وانتقائي لحركة الأفراد واليد العاملة والنهوض بالبنى التحتية وغير ذلك من المصالح ، وعلى هذا الأساس يكون التنازل ولا يختلف اثنان على مدى نصف قرن والذي تطّلبه قيام الاتحاد الأوروبي حول المشاحنات والنقاشات السياسية التي قامت قبل قيام اتفاقية NAFTA ، أو غير ذلك من التحالفات الإقليمية حتى فيما يخص الانضمام أو عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب حنكة التفاوض والاستنفاع من أكبر قدر من المكاسب المحلية على حساب دول أخرى ولعلنا لن نقوم بنبش هذه التجارب حتى لا ننساق إلى مواضيع جانبية ولكننا نستدل بما حققته الصين بميزة تحصيل مبدأ الرعاية أو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية من الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2001 إثر انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يمنع الولايات المتحدة الأمريكية اليوم من استخدام هذا المبدأ لتخفيض العجز الشاسع بينها وبين الصين فيما يخص تفوق المبادلات التجارية لصالح هذه الأخيرة على حساب الأولى.

على عكس من سداجة المفاوضات الجزائري الذي لم يفتك من مفاوضاته سواء مع المنظمة العالمية للتجارة مقعد العضوية على الرغم من مرور أكثر من 23 سنة على أول طلب تقدمت به للانضمام إلى منظمة الغات سابقا في 30 أبريل 1987²⁶¹ ، وبعد الإجابة على 1000 سؤال، أو

²⁶¹ -أنظر: ناصر دادي دون ومنشاوي محمد «نار انضمام الجزائر م ع للتجارة» المحمدية العامة، الجزائر، 2003 .

سواء انضمامه إلى الشراكة الأوروبية في 2005 على حساب تنازلات غير متساوية بين الجزائر وشريكها الأوروبي في مقابل برامج مساعدات مالية تجارية هي غنية عنها حيث جاء برنامج مبدأ الأول والثاني من 1995 إلى 2004 بمبلغ قدره 104,70 مليون € وهذا المبلغ لا يغطي ما نسبته 9% مما يحمل ما خسرت الجزائر خلال 3 سنوات ما التفكيك الجمركي لصالح دول الاتحاد²⁶² وقد قدرت مصالح الجمارك خسارة الجزائر في مجال التحصيل الجمركي جراء اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بحجم 1.5 مليار دولار خلال 3 سنوات كما استفادت الشركات الأوروبية من ذلك بعض السلع من خارج المحيط الأوروبي عن طريق التحايل على قواعد المنشأ والمطابقة. وكان قطاع النسيج والجلود والدواء وعدد من الصناعات الصغيرة في الجزائر من أكبر الخاسرين بسبب عامل الكلفة عند الاستغلال وكلفة رأس المال المتعلقة بالاستثمار، ومن المتوقع أن تفقد قطاعات إنتاجية أخرى تنافسيتها كلما اقتربنا من تاريخ التفكيك الجمركي الكامل وطبيعي ألا تجني الجزائر من هذا الاتفاق الشيء الكثير مادامت المؤسسة المنتجة الوطنية خارج قطاع المحروقات لا تملك سوقا خارجية تساعدها على إنتاج الحجم وأن الشركات الأوروبية في غالبيتها تفضل الاستثمار في الخدمات المرافقة للإنفاق الحكومي الذي يمثل المحدد الرئيس للنمو والسلع الأوروبية المحضنة كالسيارات و هذا ما يوضح خلل بين تدفق السلع والخدمات وتدفق رأس المال من مصدر واحد هو الإتحاد الأوروبي جعل من نسبة الاستثمارات الأوروبية إلى تكوين رأس المال لا يتعدى 6% وهو رقم لا يكاد يذكر مقارنة بما هو عليه الحال في كل من المغرب وتونس حيث تلامس النسبة 50% والمفارقة في المحيط الجهوي أن الجزائر تسبق كلا البلدين المغربيين الشقيقين في حجم التبادل مع الإتحاد الأوروبي ولكن على سلم التجارة وليس نقل التكنولوجيا أو التكوين الرأسمالي²⁶³.

²⁶² جريدة الخبر الصادرة يوم، 20-5-2006 .

²⁶³ بشير مصطفى "الشراكة الجزائرية الأوروبية: الرؤية الغائبة" جريدة الشروق. 17.06.2009.

6.2.3 عرض النتائج

• اختبار جذور الوحدة و التكامل المشترك

دالة الصادرات

الجدول رقم (21): اختبار ADF

الفرق الاول		المستوى		السلسلة الزمنية
ثابت و اتجاه	ثابت	ثابت و اتجاه	ثابت	
12.354-***	12.268-***	1.879-	2.11-	الصادرات
7.819-***	7.583-***	2.7	3-	سعر صرف الاورو مقابل الدولار
7.8-***	7.812-***	2.68-	1.91-	سعر النفط

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية Mackinnon: 1996)

**معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية Mackinnon: 1996)

***معنوية عند مستوى 1% و 5% حسب القيم الجدولية Mackinnon: 1996)

الجدول رقم (22): اختبار PP

الفرق الاول		المستوى		السلسلة الزمنية
ثابت و اتجاه	ثابت	ثابت و اتجاه	ثابت	
12.5-***	12.18-***	4-	2.953-	الصادرات
7.819-***	7.519-***	2.17-	2.697-	سعر صرف الاورو مقابل الدولار
7.819-***	7.852-***	2.548-	1.899-	سعر النفط

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية Mackinnon: 1996)

**معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية Mackinnon: 1996)

***معنوية عند مستوى 1% و 5% حسب القيم الجدولية Mackinnon: 1996)

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار دكي - فولر المركب (ADF) واختبار فيلب بيرون (PP) لكل من السلاسل الزمنية لسعر صرف الأورو مقابل الدولار (logeuus) وسعر النفط (logoil) الموضحة في الجدولين رقم (1) و (2) عند مستوى level أن τ المحسوبة أقل من قيمة τ الحرجة بحيث تم قبول فرضية H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة بهذه السلسلة عند مستوى معنوية 1% و عند معظم المعلمات في مستوى 5% و عليه تكون هاته السلاسل الزمنية أحد أنواع سلاسل السير العشوائي Random Walk Series، وفي هذه الحالة تكون رتبة Order هذه

السلاسل أكبر من الصفر (أكبر من $I(0)$) و تشير نتائج هذه الاختبارات إلى خلو جذر الوحدة عند الفرق باعتبار ان قيمة τ المحسوبة أكبر من القيمة τ الجدولية لتكون السلسلة الأصلية متكاملة Integrated من الرتبة الأولى $I(1)$ عند مستوى معنوية (1%) و (5%) و من ثم يكون متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

دالة الواردات

الجدول رقم (23): اختبار ADF

الفرق الاول		المستوى		السلسلة الزمنية
ثابت و اتجاه	ثابت	ثابت و اتجاه	ثابت	
11.61-***	11.65***	3.28-	1.02-	الواردات
8.99-***	8.84***	4.11	3.22-	سعر صرف الاورو مقابل الدينار
10.24-***	10.29-***	2.03-	0.95-	الشراكة الاوروجزائرية
5.02-***	5.04-***	3.72-	0.82-	مؤشر Fao
8.48-***	8.52-***	4.01-	3.32-	التضخم
13.23-***	13.13-***	2.21-	2.53-	الفائض التجاري

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية Mackinnon: (1996)

**معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية Mackinnon: (1996)

***معنوية عند مستوى 1% و 5% حسب القيم الجدولية Mackinnon: (1996)

الجدول رقم (24): اختبار PP

الفرق الاول		المستوى		السلسلة الزمنية
ثابت و اتجاه	ثابت	ثابت و اتجاه	ثابت	
18.98-***	19.02-***	5.9-	0.99-	الواردات
7.8-***	7.78-***	3.4-	3-	سعر صرف الاورو مقابل الدينار
10.24-***	10.29-***	2.08-	0.95-	الشراكة الاوروجزائرية
5.07-***	5.08-***	2.4-	0.638-	مؤشر Fao
11.14-***	11.19-***	4.04-	3.34-	التضخم
34.9***	21.36-***	5.75-	**5.75	الفائض التجاري

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية Mackinnon: (1996)

**معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية Mackinnon: (1996)

***معنوية عند مستوى 1% و 5% حسب القيم الجدولية Mackinnon: (1996)

بالنسبة لدالة الواردات و السلاسل الزمنية المبينة في الجدول رقم فتشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار دكي - فولر المركب (ADF) واختبار فيلب بيرون (PP) انه عند مستوى level فإن τ المحسوبة أقل من قيمة τ الحرجة عند مستوى 1% و 5% باستثناء بعض المتغيرات التي وان كانت معنوية في بعض المعلمات الى انها لا تتفق على نفس النتيجة في الاختبارين معا كمعلمة السلسلة الزمنية لسعر صرف الاورو مقابل الدولار و التي ان كانت معنوية في اختبار ADF فإنها غير كذلك في اختبار (PP) و اختبار جذور الوحدة لا يتوقف عند هذين الاختبارين و انما هناك طرق كثيرة لاستقصاء استقرار السلاسل الزمنية و لعل من اجود هذه الاختبارات الى جانب اختبائي دكي - فولر المركب (ADF) واختبار فيلب بيرون (PP) هناك معيار الارتباط الذاتي Autocorrelation Function (ACF) والذي سنطرق له في مرحلة متأخرة من عرض النتائج حيث سيتفق مع الاختبارين السابقين على ان سلاسل الزمنية لهذه الدراسة متكاملة من الدرجة الاولى.

• التكامل المشترك واختبار السببية

بعد ان وجدنا ان سلاسل الزمنية المكونة لدالة الصادرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)I قمنا بإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و يبين الجدول رقم 3 و 4 انه لا يمكننا القبول بالفرضية العدم عند مستوى 5% مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة .

اختبار الأثر trace test (λ_{trace})

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.226897	48.73513	47.85613	0.0412
At most 1	0.093469	20.94204	29.79707	0.3613
At most 2	0.082120	10.34394	15.49471	0.2552
At most 3	0.010038	1.089566	3.841466	0.2966

اختبار القيم المميزة العظمى (λ_{\max}) maximum eigenvalues test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.226897	27.79309	27.58434	0.0470
At most 1	0.093469	10.59810	21.13162	0.6872
At most 2	0.082120	9.254376	14.26460	0.2656
At most 3	0.010038	1.089566	3.841466	0.2966

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الجدول (25): نتائج التقدير دالة الصادرات

نتيجة السببية	τ الاحتمالية مقارنة بمستوى المعنوية 0.05	قيمة (f) المحسوبة	اتجاه السببية
لا تسبب	اكبر	0.16	logoil ← logexp
تسبب	اقل	6.3	logexp ← logoil
لا تسبب	اكبر	0.68	logeus ← logoil
لا تسبب	اكبر	1.43	logoil ← logeus
لا تسبب	اكبر	0.35	logeus ← logexp
تسبب	اقل	2.78	logexp ← logeus

قد أكد تحليل التكامل المشترك و تحليل العلاقة السببية بديهية العلاقة الموجودة بين الصادرات الجزائرية و كل من سعر صرف الدولار و سعر النفط في الأجلين القصير و طويل الاجل بينما لم يبق هذا النموذج علاقة الدولار مع سعر النفط موضع شك اعتبارا بجدلية العلاقة بين المتغيرين و أن التغيرات في سعر صرف الأورو مقابل الدولار تساعد في تفسير التغيرات في سعر النفط وليس العكس ، أي أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو يفسر ارتفاع سعر النفط حسب مفهوم " سببية قرينجر " لهذا التحليل كما جاءت نتيجة تفسير النفط للصادرات و سعر صرف الدولار للصادرات و ليس العكس نتيجة منطقية كون العلاقة الاولى تفسر ب 97% من الصادرات النفطية و الثانية تفسر ان تحرك الدولار من شأنه تحريك ايرادات المحروقات باعتبار دولة النفط في العالم.

الجدول رقم (26) : نتائج التقدير دالة الواردات

نتيجة السببية	τ الاحتمالية مقارنة بمستوى المعنوية 0.05	قيمة (f) المحسوبة	اتجاه السببية
لا تسبب	أكبر	1.09	$\log f_{pi} \leftarrow \log imp$
تسبب	أقل	5.84	$\log imp \leftarrow \log f_{pi}$
لا تسبب	أكبر	0.68	$\log eudz \leftarrow \log imp$
لا تسبب	أكبر	2.29	$\log imp \leftarrow \log eudz$
لا تسبب	أكبر	1.13	$\log inf \leftarrow \log imp$
لا تسبب	أكبر	1.44	$\log imp \leftarrow \log inf$
لا تسبب	أكبر	0.58	$peum \leftarrow \log imp$
لا تسبب	أكبر	1.43	$\log imp \leftarrow peum$
لا تسبب	أكبر	0.4	$ex \leftarrow \log im$
لا تسبب	أكبر	0.3	$\log imp \leftarrow ex$

بالنسبة للواردات الجزائية كل العلاقات الثنائية بين الواردات و باقي المتغيرات لا تحتوي على علاقة سببية و لا يوجد بينها تكامل مشترك باستثناء اسعار المواد الغذائية التي تفسر تغير الواردات وقد يرجع السبب في طبيعة المدى الزمني المطبق لهذه الدراسة.

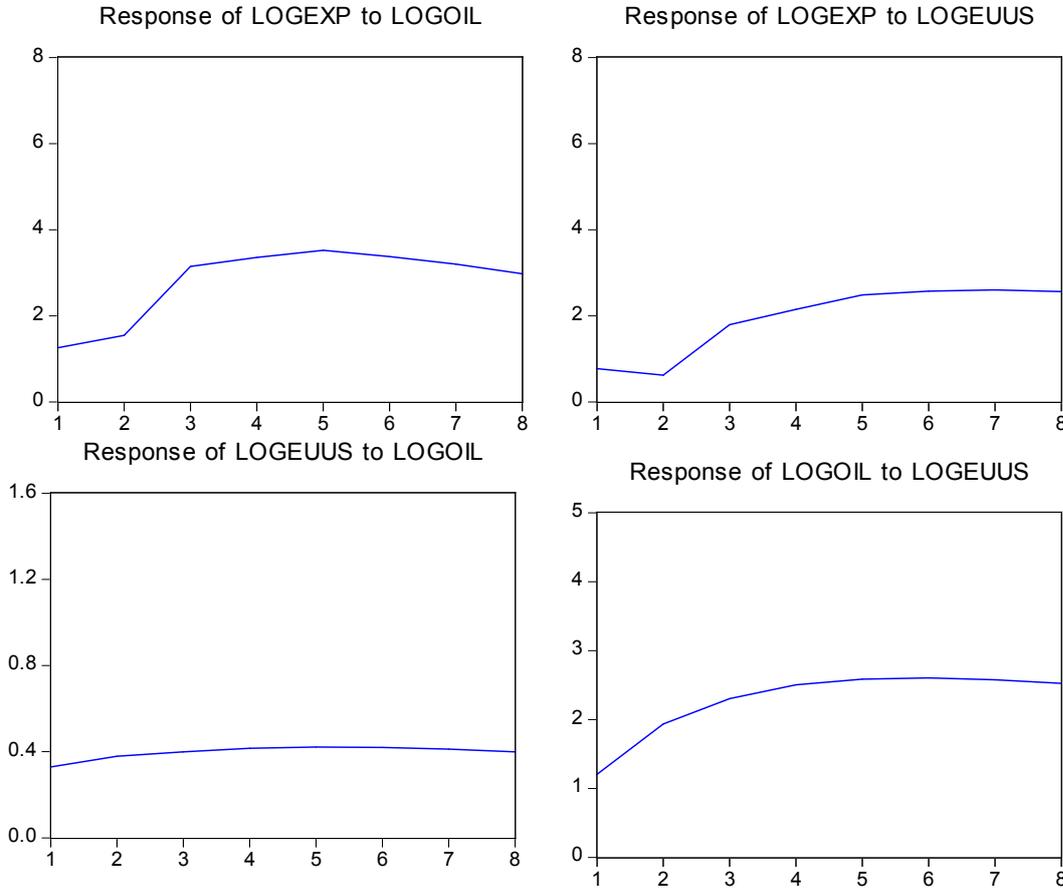
١: دالة العرض

• دوال استجابة النبضة (IFRS) Impulse Response Fonction

حتى تتمكن من تتبع ال المسار الزمني للصدمات الاقتصادية الخارجية (صدمة العرض) على الصادرات المتمثلة في تغيرات اسعار النفط و انعكاسات تغير سعر صرف الدولار مقابل الاورو نستخدم ردة الفعل التي تعكس استجابة الصادرات لصدمة العرض.

شكل رقم 10: استجابة النبضة للصادرات

Response to Generalized One S.D. Innovations



تبين النتائج هذا الاختبار ان ارتفاع النفط خلال فترة الدراسة لها اثر إيجابي ومباشر على الصادرات على مدار فترة الدراسة وان سرعة الاستجابة كانت متصاعدة منذ الفترة الاولى ووصلت اوجها مع الفترة الخامسة و السادسة ثم انخفضت عن ذاك في الفترتين الاخيرتين حيث ان كل انحراف معياري للأسعار النفط بمقدار 1% نجم عنه تغير ايجابي في الصادرات بمقدار 1% الى 2% في بداية الفترة ليتراوح ما بين 3% الى 4% ما بين 2006_2008 ثم يعاود الهبوط الى ما نسبته اقل من 3% مع نهاية فترة الدراسة الى ان التراجع لم يكن كبيرا والواقع الاقتصادي يعزز هذه النتائج بقوة حيث كان سعر النفط في 2002 عند 25.24 دولار للبرميل في 2002 ليصل في جويلية 2008 إلى مستوى قياسي عند 147 دولار للبرميل الواحد عرف بأزمة النفطية الثالثة فيما هوت هذه الاسعار بعد ذلك متأثرة بأزمة الرهن العقاري

اما بالنسبة لسعر صرف الاورو مقابل الدولار فهو الاخر قد احتوى على تأثير ايجابي خلال فترة الدراسة حيث ان كل انحراف معياري لهذا الثنائي من العملات بمقدار 1% ينجم عنه تغير ايجابي في الصادرات بمقدار يتراوح من 1% الى 2,5% و يأخذ هذا التغير مسارا تصاعديا في حين ان السنوات الثلاث الاخيرة عرفت اكبر استجابة ردة فعل للصادرات الجزائرية ويعتبر هذا التحليل اقرب الى اللغز ويستوجب الواقع الاقتصادي تأملا دقيقا كون ان الدولار هو عملة الصادرات و ان انخفاضه سينجم عنه اتجاه سالب للصدمة الا ان ذلك لم يحدث وما حدث هو العكس حيث ان انخفاض الدولار امام الاورو و هو ثاني عملة في العالم قد انعكس ايجابا على الصادرات حيث انه تزامن مع انخفاض الدولار الأمريكي أمام الأورو بنسبة (36.6%) من 0.944 للدولار مقابل 1 أورو كمعدل سنوي في 2002 إلى 1.42 أورو مقابل الدولار كمعدل سنوي في 2010 ارتفاع الصادرات الجزائرية من 18.79 مليار دولار الى 57 مليار دولار مرورا ايضا بالصادرات التاريخية التي بلغت 79 مليار دولار في 2008 التي تزامنت مع ما شهدته أسعار الدولار امام الأورو من ارقان قياسية عندما بلغ سعر صرف الأورو مقابل الدولار 1.599 في 15 جويلية 2008 و بمتوسط سنوي قياسي ب 1,47 لصالح الاورو و من ثم فان هناك استجابة ايجابية من هذا الانخفاض و ليس العكس كما يروج له و هذا مرده الى حقيقة وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار مقابل الاورو و سعر برمبل النفط (2008) Akram.f²⁶⁴، (2008) Virginie²⁶⁵، (2008) Verleger²⁶⁶، (2009) Coull²⁶⁷، نبيل مهدي و كريم سالم (2011)²⁶⁸. فمع استمرار ارتفاع سعر النفط يظل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطا بالنفط مما يجعل التأثير على اسعاره امرا مؤثرا حيث تستورد ما قيمته 333 مليار دولار في سنة 2008 ما يمثل نسبة 47% من العجز التجاري مقابل نسبة 19 عام 2002 كما قفز معامل الارتباط بين سعر صرف الدولار مقابل سعر النفط من 0.08 في فترة 1986-2000 إلى 0.82 من 2001-2009²⁶⁹ وهذا الارتباط بين الدولار و سعر النفط يقود إلى الجدل الواسع في الساحة الاقتصادية حول تضرر الاقتصاد الجزائري على

²⁶⁴ Akram, Q.F. (2004), Op cit, 476-504.

²⁶⁵ Virginia coudert , Velerie Mignon(2008), Op cit, PP68 – 81

²⁶⁶ Verleger Jr., Philip K. 2008, Op cit., pp 46-50.

²⁶⁷ Coull, Anna.(2009), Op cit., <<http://www.trading-oil.org/oil-price-chart-usd/>>.

²⁶⁸ نبيل مهدي و كريم سالم مرجع سبق ذكره ص 10

⁸ John E. Parsons, op, cit, p 33

غرار الدول البترولية بما شهده الاقتصاد العالمي منذ 2002 من انخفاض في سعر الدولار مقابل ارتفاع الاورو كون أن البترول هو مسعر بالدولار في الأسواق العالمية وأن انخفاضه يهدد تأكل إيرادات هذه الدول إذ تحول جزء من عائداتها من الدولارات التي حصلت عليها من بيع النفط إلى عملاتأخرى سواء لادخار هذه الإيرادات أو استثمارها أو لاقتناء سلع وخدمات من مناطق تتعامل بغير الدولار كأوروبا وآسيا إذ تنقسم الدول المصدرة للنفط (اوابك) فيما يتعلق بالارتباط التجاري مع الولايات المتحدة إلى مجموعتين تضم الأولى كلا من الكويت الإمارات والسعودية والبحرين وقطر ومصر حيث تعتبر هذه الدول ذات ارتباط تجاري كبير مع الولايات المتحدة وتتراوح حصة وارداتها السنوية في العقد الأخير من الولايات المتحدة ما بين 8.5% و13% بينما تضم المجموعة الثانية كلا من سوريا وليبيا والجزائر والعراق وهي ذات ارتباط تجاري اقل بأمريكا وتتراوح حصة وارداتها السنوية في العقد الأخير أيضا ما بين 1.4% و8% حيث ترتبط معظم دول هذه المجموعة بصورة أكثر مع منطقة الاورو لاسيما الجزائر وليبيا بحصة استيرادية للمنطقة تزيد على 50% من إجمالي وارداتها و في مجمل العلاقة التجارية لدول الأعضاء في (اوابك) فإنها تستورد 26% من الاتحاد الأوروبي في المقابل تصدر 17% من النفط لدول الاتحاد بينما تصدر 24% من نفطها إلى الولايات المتحدة الأمريكية و بينما تقدر وارداتها منها 8%²⁷⁰.

⁹AgnèsBénassy-Quéré&Valérie Mignon Vroniqu « pétrole et dollar: un jeu à double sens », lettre de CEPII, N°250_Novembre2005.

• مكونات التباين (VDCS) Decompositions Variance

يستخدم تحليل مكونات التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ الناجم الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه و المقدار الذي يعود الى خطأ التنبؤ في المتغيرات الاخرى المستخدمة في نموذج var بمعنى معدل التغير في متغير الاخر على المديين القصير و طويل الآجل.

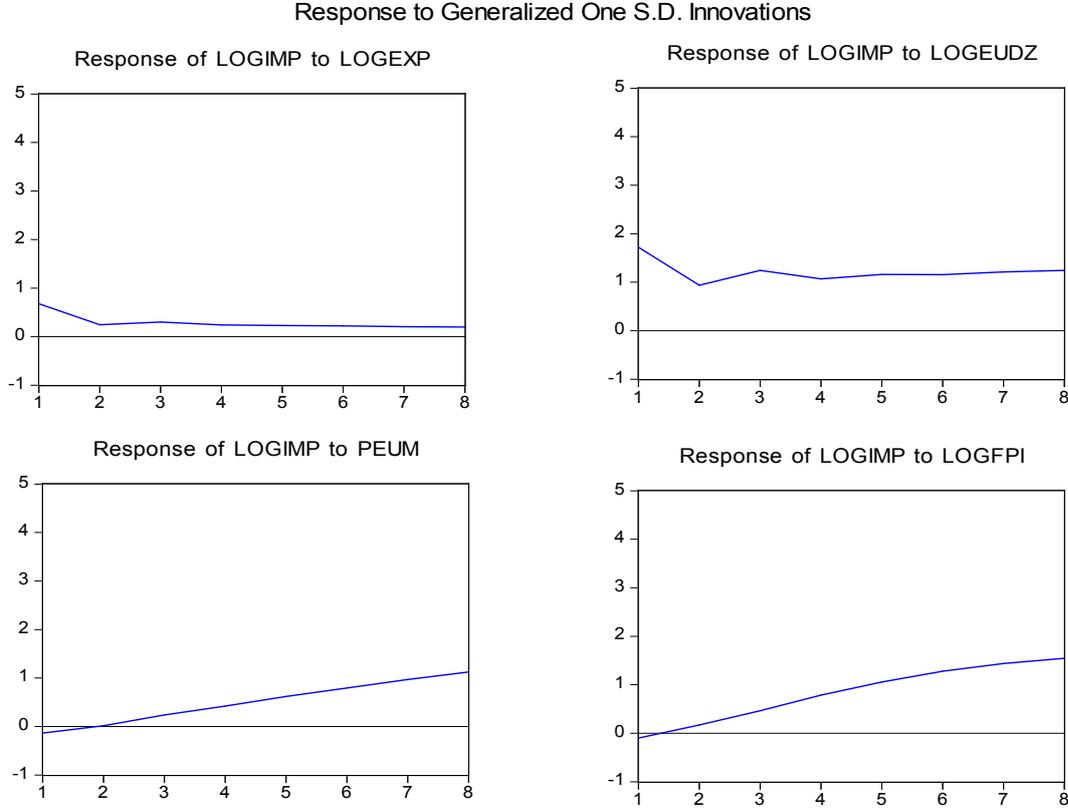
الجدول رقم (27): تحليل مكونات التباين للصادرات

Period	S.E.	LOGEXP	LOGOIL	LOGEUUS
1	0.075424	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.077015	95.94861	4.006273	0.045119
3	0.084576	84.08137	14.97115	0.947485
4	0.091775	71.68336	25.82970	2.486944
5	0.099408	61.56759	34.09383	4.338580
6	0.106255	54.02681	39.81031	6.162877
7	0.112308	48.47752	43.66061	7.861872
8	0.117518	44.34167	46.25837	9.399965
9	0.121992	41.20056	48.01938	10.78006
10	0.125824	38.76609	49.22109	12.01282

تشير النتائج الى ان التغير في الصادرات الجزائية في الفترة الاولى تعزى الى المتغير نفسه 100% ثم تتناقص على مدار فترة الدراسة لتصل الى 38.7% مع نهاية الفترة بينما ان التغير في الصادرات يعزى بشكل كبير و متصاعد لأسعار النفط على حساب سعر صرف الدولار على المدى القصير و الطويل كما يوضحه الجدول من 04% الى 50% لأسعار النفط و من 0.450% الى 12% لسعر صرف الاورو مقابل الدولار و هذا على المدى القصير و الطويل على التوالي.

ب: صدمة الطلب (دالة الواردات)

شكل رقم 12: استجابة النبضة للواردات



قد اتضح من نتائج التقدير ان استجابة الواردات الجزائرية على طول فترة الفترة عن كل انحراف ناجم عن تغير في سعر صرف الاورو مقابل الدينار هي استجابة متزايدة وطرديية و هي استجابة الاقوى من بين المتغيرات الى جانب مؤشر اسعار السلع الغذائية و الشراكة الاوروجزائرية و تقترب هاته المتغيرات بشكل تصاعدي منسبة 2% في الاجل الطويل كما يوضحها شكل استجابة النبضة وهي دلالة على ان انتهاج سعر صرف الاورو مرتفع مقابل الدينار من طرف صانع القرار السياسة النقدية امر لا طائل منه و سلبي على الاقتصاد الجزائري سواء من تضخيم فاتورة الاستيراد او رفع تكلفة المواد النصف المصنعة و الموجهة للمؤسسات الانتاجية و هو ما لا يقتضيه الواقع اما مشكلة دواعي تقريب سعر صرف الرسمي من سعر صرف الاسمي في الجزائر كمناعة يتشبث بها صانع القرار فهو يحتاج الى ارادة تنظيمية اكثر مما يحتاج من تضخمية بسياسة سعر الصرف اما في ما يخص باقي المتغيرات فاستجابة الواردات الجزائرية تعزى بدرجة

اولى لازمة اسعار المواد الاولية التي عرفتها الاسواق الدولية من 2004-2008 و الشراكة الاوروجزائرية التي مهدت لاستيراد كل ما هو الماني و ايطالي و بدرجة اكبر فرنسي في ظل حالة جني الارباح لهذه الدول بهذه الشراكة عكس تزيد فاتورة الاستيراد ثم بدرجة اقل الى الصادرات حيث ان كل انحراف معياري لهذه الاخيرة بمقدار 1% ينجم عنه تغير ايجابي في الواردات بمقدار يتراوح بمقدار ثابت تقريبا من 0.7% الى 0.5% على مدار فترة الدراسة وهذا يوضح جزء من الصورة التي تحاول ربط الصادرات بالواردات بمدعاه الاطار النظري للتمويل في حين تدل هذه الدراسة الاستجابة و الارقام عن غير ذلك بدليل ان ارتفاع الصادرات في 2008 و اسعار المواد الاولية و الغذائية قد تفسر واردات نفس السنة لكنها غير كذلك في 2009 و 2010 التي كانت فيعا الواردات دون ارقام 2008 و مع ذلك سجلت نفس قيمة تلك الواردات وبشيء قليل من التفوق.

مكونات التباين (VDCS) Decompositions variance

الجدول رقم (28): تحليل مكونات التباين للواردات

Period	S.E.	LOGIM P	LOGEU DZ	LOGEXP	LOGFPI	PEUM
1	0.049081	100.000	0.00000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.052318	99.5045	0.41977	0.009708	0.051399	0.014605
3	0.058731	98.4076	0.71062	0.045102	0.579287	0.257332
4	0.061725	96.0181	1.39261	0.051460	1.804711	0.733086
5	0.065142	92.4257	2.18274	0.065478	3.756642	1.569391
6	0.068202	87.7265	3.24064	0.070480	6.221140	2.741160
7	0.071486	82.4255	4.41056	0.078938	8.847890	4.237033
8	0.074848	76.8983	5.67369	0.085088	11.34671	5.996168
9	0.078317	71.5165	6.92820	0.091934	13.50133	7.962014
10	0.081811	66.4818	8.12528	0.096670	15.21783	10.07510

في ما يخص مكونات التباين تعزى الى المتغير نفسه 100% ثم تتناقص على مدار فترة الدراسة لتصل في الاجل الطويل الى 66% مع نهاية الفترة اما ما بقي من تغير فيوافق دالة الاستجابة النبضة اذ يعود التغير في الواردات بدرجة اكبر الى التغير في أسعار المواد الغذائية (15%) في الاجل الطويل ثم يعزى هذا التغير الى الشراكة الاوروجزائرية و سعر صرف الاورو مقابل الدينار ب (10%) و (8%) على الترتيب على المدى القصير و الطويل ثم بدرجة ذات مستوى نسبي قريب الى الواحد بالمئة الى الصادرات في الاجل الطويل.

3.3 النمذجة القياسية اثر الاورو والدولار على تدفقات التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام بيانات سنوية

سيقوم الباحث بإجراء هذه الدراسة للمرة الثانية تتعلق بالفترة المتعلقة من 1990 الى 2010 وهذا باستخدام بيانات سنوية هذا باعتبار ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد صغير مفتوح على العالم يتأثر بمحيط المالية الدولية وان تحرير التجارة الخارجية لم تكن الا بداية من سنة 1990 و ما سنحاول أن نستوفيه بعناية من تقدير محددات الطلب و العرض على اجمالي التجارة الخارجية خلال هذه الفترة اثر اسعار الصرف الاجنبية و بالضبط الدولار و الاورو على كل من دالة العرض للصادرات و دالة الطلب على الواردات الذي شهدتها فترة الدراسة باعتبار أن الأول هو عملة الصادرات و الثاني هو عملة الواردات بأكثر من 50% هذا من جهة و من جهة ثانية أن كليهما يعكسان المالية الدولية باعتبار ان العملة هي وجه الاقتصاد وان اقتصاديات كل من منطقة الاورو و اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية هما على التوالي يمثلان ما نسبته 49% من الاقتصاد العالمي و من ثم يعكسان تبعية التجارة الخارجية لصدمة اسعار الصرف.

تشير هذه النتائج أن التجارة الخارجية الجزائرية تأثر بصدمة أسعار صرف الاورو و الدولار بالإضافة الى صدمات خارجية اخرى كصدمة اسعار النفط و اسعار المواد الغذائية و مشكلات التباطؤ الاقتصادي في العالم كما كشفت نتائج الدراسة الى وجود محددات داخلية جانب الصدمات الخارجية تفسر بشكل كبير التغير في التركيبات المختلفة للواردات كالإنفاق العام الى جانب تحسن القدرة الشرائية والانتاج المحلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي بالإضافة الى عوائد الصادرات.

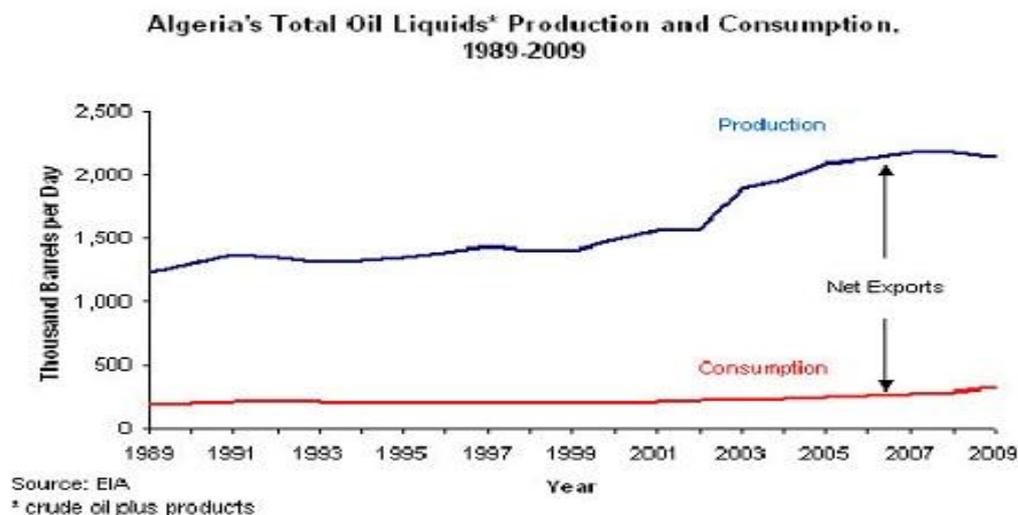
1.3.3 النموذج العام للدراسة

● دالة الصادرات

باستثناء سعر الصرف و سعر النفط فان هناك متغيرات محدودة يمكن ان تؤثر في صادرات النفطية الجزائرية منها الكميات منالنفط المصدرة حيث ان زيادة العرض من شأنها ان تساهم في رفع قيمة الصادرات وفي الاطار العام عرفت الجزائر حجم انتاج مستقر مقارنة بتقلبات أسعار

النفط خلال فترة الدراسة و مع ذلك استندنا الى هذا المتغير من خلال مؤشر كمية النفط المصدر كما اضفنا متغير الناتج الاجمالي العالمي و الذي يعبر عن حجم الطلب العالمي من النفط

شكل رقم 12: تطور حجم واستهلاك النفط في الجزائر خلال المرحلة 1990 – 2010 (الوحدة: الف برميل يوميا)



اخذت الصياغة العامة لنموذج دالة الصادرات الشكل الاتي :

$$\log \text{Expt} = f(\log \text{oilt}, \log \text{euust}, \log \text{gdpw}, \log \text{rafin}, \mu t) \dots \dots \dots (16)$$

حيث يمثل :

log : اللوغاريتم

Expt : العرض على اجمالي الصادرات في السنة t بالمليار الدولار

oilt: سعر النفط في السنة t

euust : سعر صرف الاورو مقابل الدولار في السنة t

gdpw : الناتج الاجمالي العالمي بالمليار الدولار

rafin : مؤشر كمية النفط المصدر

μt : حد الخطأ العشوائي الصادرات في السنة t

● دالة الواردات

رغم وجود أكثر من متغير يمكن اضافته او حذفه في الصياغة العامة لنموذج دالة الطلب على الواردات الجزائرية الا انه من غير الممكن انكار بعض المتغيرات الاساسية المتمثلة كالنتائج المحلي الاجمالي الغير النفطي و الذي يعطي اكثر دلالة للدالة كون ان قطاع المحروقات يمثل اكثر من 40% الناتج الاجمالي العادي كما قمنا بإضافة سعر الصرف الحقيقي الفعلي و احتياطي الصرف الذي يعتمد الى السداد الخارجي للواردات و اخيرا تمت إضافة مؤشر اسعار المواد الغذائية في العالم (Food Price Index) كون ان ثلث التركيبة السلعية للواردات الجزائرية هي من المواد الغذائية في ظل ضعف انتاجية القطاع الفلاحي.

$$\text{imp}_t = (\text{gdpr}_t + \text{res}_t + \text{fpi}_t + \text{txr}_t + \varepsilon_t) \dots \dots \dots (17)$$

حيث يمثل :

imp_t : الطلب على اجمالي الصادرات في السنة t بالمليار الدولار

gdpr_t : الناتج الاجمالي الحقيقي الغير النفطي في السنة t بالمليار الدولار

res_t : احتياطي الصرف في السنة t بالمليار الدولار

fpi_t : مؤشر الاسعار الغذائية في السنة t (Food Price Index)

txr_t : سعر الصرف الفعلي الحقيقي السنة t

μ_t : حد الخطأ العشوائي الواردات في السنة t

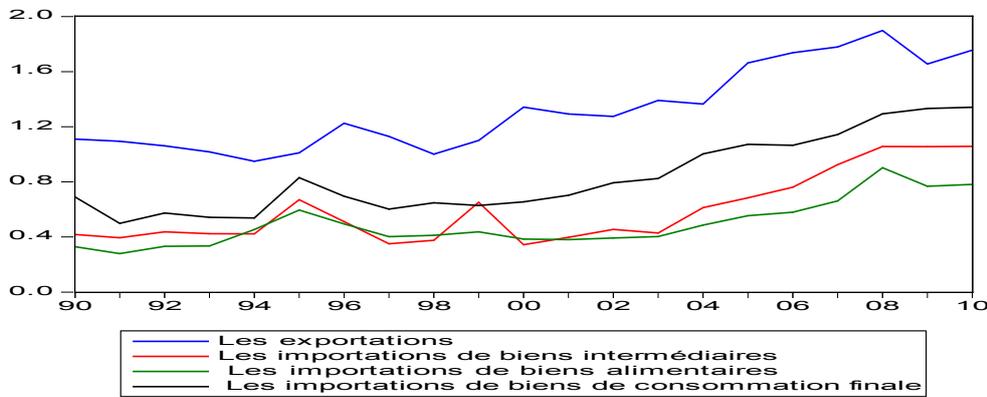
عرفت الجزائر على مر عقود الأربعة الأخيرة ظهور طفرة النفط و الغاز كقطاع ريادي و كقطاع الثروة الجزائرية بجل ميادينها و لعل صادرات الجزائر من النفط في هذه المرحلة تتراوح ما بين 95% و 98% و هو رقم يعتبر من أكبر الأرقام في العالم و التي تسير إلى تبعية أي اقتصاد في العالم على مورد واحد كما أن ما يمثل نسبة 60-75% من الإيرادات أو الجباية البترولية أيضا في هذه المرحلة هي المورد في المالية العامة الجزائرية و هذا لا يختلف عنه اثنان أن رعية الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا هي أهم ما يميزه و محاولات تنوع الصادرات خارج المحروقات هي طموح لم يحقق كان و لا زال يميز هذه فترتنا هذه. و من هذا المنطلق فان تحليل الصادرات وفق الدالة العرض الكلية تبقى كافية لنمذجة هذا الجزء من قطاع التجارة الخارجية

على العكس من دالة الطلب الكلية للواردات و التي تستلزم تحليل التركيبة السلعية للواردات و عليها ارتأينا ان نصنف الواردات الى ثلاث مجموعات تمثل ما نسبته 95% و هي :

- سلع غذائية (MF) Les importations de biens alimentaires
- سلع وسيطة (MD) Les importations de biens intermédiaires
- سلع نهائية (MV) Les importations de biens de consommation finale

شكل رقم 13: تطور البنية السلعية للواردات خلال المرحلة 1990 – 2010

الوحدة: مليار دولار (لوغاريتم)



- دالة السلع الغذائية

تمثل واردات السلع الغذائية حوالي ربع من مجمل الواردات الكلية و هذا ما يكسيها طابعاً عليه كان تقديرنا لهذه الدالية على النحو الآتي :

$$\log imft == a_0 + a_1 \log fpi_t + a_2 \log prnat + a_3 \log dcmt + \epsilon_t \dots\dots\dots(18)$$

حيث يمثل :

log : اللوغاريتم

imft : واردات السلع الغذائية بالمليار الدولار في السنة t

fpi : مؤشر الاسعار الغذائية في السنة t (Food Price Index)

dcmt: الانفاق الاسر بالمليار الدولار في السنة t

prnat : الانتاج الوطني من الفلاحة بالمليار الدولار في السنة t

μ_t : حد الخطأ العشوائي الصادرات في السنة t

- دالة السلع الوسيطة

هذا النوع من السلع المستوردة هي موجهة اساسا الى قطاع التصنيع و اخدت هذه الدالة الشكل الاتي :

$$\log imdt == a_0 + a_1 \log fdet + a_2 \log dcit + a_3 \text{ppit} + a_4 \log txrt + \epsilon_t \dots \dots \dots (19)$$

حيث يمثل :

log : اللوغاريتم

imdt : واردات السلع الوسيطة بالمليار الدولار في السنة t

fpi : الاستثمار الاجنبي في الجزائر بالمليار الدولار في السنة t

piit : مؤشر الانتاج الصناعي الجزائري في السنة t

dcit : الانفاق الحكومي بالمليار الدولار في السنة t

txrt : سعر الصرف الفعلي الحقيقي السنة t

μ_t : حد الخطأ العشوائي الصادرات في السنة t

- دالة السلع النهائية

تهيمن هذه الفئة من الواردات على النصيب الاكبر من الواردات الجزائرية و تأخذ هذه الدالة الصياغة التالي :

$$\log imvt == a_0 + a_1 \log ppat + a_2 \log dcft + a_3 \log txrt + a_4 \text{partt} + \epsilon_t \dots \dots \dots (20)$$

حيث يمثل :

log : اللوغاريتم

imvt : واردات السلع الراسمالية بالمليار الدولار في السنة t

ppa : القدرة الشرائية بالمليار الدولار في السنة t

dcft : الانفاق الكلي بالمليار الدولار في السنة t

txrt : سعر الصرف الفعلي الحقيقي السنة t

partt : متغير وهمي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية في السنة t

μ_t : حد الخطأ العشوائي الصادرات في السنة t

2.3.3 عرض النتائج

• اختبار جذور الوحدة

سيتم تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية عبر الزمن وتحديد درجة تكاملها قبل إجراء اختبار دوال استجابة النبضة ومكونات التباين و باستخدام اختبارات جذر الوحدة، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية باستخدام اختبار " دكي - فولر " المركب (Dickey and Fuller²⁷¹1981,²⁷²1979) الذي يعطي أفضل خصائص إحصائية عن الاختبارات الأخرى البديلة و تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار دكي - فولر المركب (ADF) واختبار فيلب يرون (PP) لكل من السلاسل الزمنية الموضحة في الجداول من (1) الى (5) عند مستوى level و أن τ المحسوبة أقل من قيمة τ الحرجة بحيث تم قبول فرضية H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة بهذه السلسلة عند مستوى معنوية 1% و عند معظم المعلمات في مستوى 1% و عليه تكون هاته السلاسل الزمنية أحد أنواع سلاسل السير العشوائي Random Walk Series و في هذه الحالة تكون رتبة Order هذه السلاسل أكبر من الصفر (أكبر من $I(0)$) و تشير نتائج هذه الاختبارات إلى خلو جذر الوحدة عند الفرق باعتبار ان قيمة τ المحسوبة أكبر من القيمة τ الجدولية لتكون السلسلة الأصلية متكاملة Integrated من الرتبة الأولى $I(1)$ عند مستوى معنوية 1% و 5%.

²⁷¹ Dickey D. A. and Fuller Wayne A, Op. Cit, P427-431

²⁷² Dickey D. A, and W. Fuller, (1981), "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root," Econometrica, 49, P1057-1072

جداول من 29 الى 33: جذر الوحدة لمستوى السلاسل الزمنية باستخدام (ADF) و (PP)

PP		ADF		السلسلة الزمنية
الفرق الاول	مستوى	الفرق الاول	مستوى	
-5.11**	-0.273	-3.938**	-0.534	الصادرات
-3.84**	-1.25	-3.15**	-1.82	الاورو مقابل الدولار
-4.673**	-0.036	-4.592**	-0.244	سعر النفط
-3.975**	-1.651	2.667*	-2.219	مؤشر كمية النفط المصدر
4.811**	1.355	4.726*	3.601	الناتج الاجمالي العالمي

PP		ADF		السلسلة الزمنية
الفرق الاول	مستوى	الفرق الاول	مستوى	
-4.230**	-1.252	-4.232**	-1.119	الواردات
-5.674**	-0.449	-5.752**	-0.214	الانفاق الحكومي
-6.983**	-0.298	-7.244**	-0.328	الانفاق الاسر
-5.11**	-0.273	-3.938**	-0.534	الصادرات
8.890**	-2.1920	7.885**	-2.170	سعر الصرف الحقيقي الفعلي

PP		ADF		السلسلة الزمنية
الفرق الاول	مستوى	الفرق الاول	مستوى	
-4.230**	-1.252	-4.232**	-1.119	واردات السلع الغذائية
-3.881**	-0.346	-3.751**	-1.0490	مؤشر اسعار الغذائية العالمية
-6.983**	-0.298	-7.244**	-0.328	الانفاق الاسر
-6.747**	-1.242	-5.616**	-1.328	معدل التضخم

PP		ADF		السلسلة الزمنية
الفرق الاول	مستوى	الفرق الاول	مستوى	
-4.230**	-1.252	-4.232**	-1.119	واردات السلع النهائية
-6.705**	-0.403	-6.692**	-0.424	الانفاق الكلي
-2.72***	-1.255	-2.658*	-1.688	القدرة الشرائية
8.890**	-2.1920	7.885**	-2.170	سعر الصرف الحقيقي الفعلي

PP		ADF		السلسلة الزمنية
الفرق الاول	مستوى	الفرق الاول	مستوى	
-5.470**	-0.419	-5.298**	-0.598	واردات السلع الوسيطة
-5.674**	-0.449	-5.752**	-0.214	الانفاق الحكومي
-4.10**	-1.117	-4.109**	-1.117	الاستثمار
-3.625*	-1.682	-3.633*	-1.545	مؤشر الانتاج الصناعي
8.890**	-2.1920	7.885**	-2.170	سعر الصرف الحقيقي الفعلي

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية Mackinnon: (1996)

**معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية Mackinnon: (1996)

***معنوية عند مستوى 0%1 حسب القيم الجدولية Mackinnon: (1996)

• تحليل التكامل المشترك

بعد أن تم إجراء اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات موضع الدراسة و يثبت أن المتغيرات تتصف بأنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، نتحول بالحديث إلى موضوع التكامل المشترك بينهما. وأساس طريقة التكامل المشترك تقوم على أن متغيرين غيرساكنين يمكن أن يتكاملا تكاملاً مشتركاً (لهما علاقة توازنية في المدى الطويل) و من أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues (λ_{max}) test.

تبين الورشة رقم (III) انه لا يمكننا القبول بالفرضية العدم عند مستوى 5% مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراس لمختلف السلاسل الزمنية موضع الاختبار.

جداول 34 الى 37: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (λ_{trace}) و اختبار القيم المميزة العظمى

(λ_{max}) لدوال الصادرات، الواردات الغذائية، الواردات الوسيطة، الواردات الرأسمالية على التوالي

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.867154	94.20455	69.81889	0.0002
At most 1 *	0.775905	55.85182	47.85613	0.0074
At most 2	0.576574	27.43381	29.79707	0.0915
At most 3	0.343380	11.10564	15.49471	0.2051
At most 4	0.151137	3.113302	3.841466	0.0777
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
None *	0.867154	38.35273	33.87687	0.0136
At most 1 *	0.775905	28.41801	27.58434	0.0390
At most 2	0.576574	16.32817	21.13162	0.2063
At most 3	0.343380	7.992340	14.26460	0.3795
At most 4	0.151137	3.113302	3.841466	0.0777

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
None *	0.840677	64.64426	47.85613	0.0006
At most 1*	0.694452	29.74466	29.79707	0.0407
At most 2	0.312905	7.217324	15.49471	0.5525
At most 3	0.004566	0.086958	3.841466	0.7681
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
None *	0.840677	34.89959	27.58434	0.0048
At most 1 *	0.694452	22.52734	21.13162	0.0316
At most 2	0.312905	7.130366	14.26460	0.4739
At most 3	0.004566	0.086958	3.841466	0.7681
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
None *	0.955287	108.8537	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.673914	49.81137	47.85613	0.0324
At most 2	0.598025	28.52007	29.79707	0.0696
At most 3	0.307206	11.20414	15.49471	0.1993
At most 4 *	0.199621	4.230720	3.841466	0.0397
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
None *	0.955287	59.04232	33.87687	0.0000
At most 1	0.673914	21.29131	27.58434	0.2590
At most 2	0.598025	17.31593	21.13162	0.1576
At most 3	0.307206	6.973418	14.26460	0.4923
At most 4 *	0.199621	4.230720	3.841466	0.0397

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
None *	0.986690	143.3090	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.842992	61.24408	47.85613	0.0017
At most 2	0.542903	26.06631	29.79707	0.1267
At most 3	0.424089	11.19196	15.49471	0.2000
At most 4	0.036564	0.707733	3.841466	0.4002
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
None *	0.986690	82.06490	33.87687	0.0000
At most 1 *	0.842992	35.17776	27.58434	0.0044
At most 2	0.542903	14.87435	21.13162	0.2978
At most 3	0.424089	10.48423	14.26460	0.1820
At most 4	0.036564	0.707733	3.841466	0.4002

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

• دوال استجابة النبضة (IFRS) Impulse Response Fonction

1.4.3 تقدير الصادرات

حتى تتمكن من تتبع المسار الزمني للمحددات دالة العرض للصادرات و دالة الطلب للواردات نستخدم استجابة النبضة (انظر الورشة III) و تبين النتائج هذا الاختبار ان ارتفاع النفط خلال فترة الدراسة لها اثر متباين على الصادرات على مدار فترة الدراسة وان سرعة الاستجابة كانت ايجابية منذ الفترة الاولى الى الفترة الرابعة سبب الحرب الخليجية الثانية (غزو العراق للكويت سنة 1990) لتصبح هذه الاستجابة سلبية الى غاية الفترة 2002 و يعكس هذا الانخفاض مدى استجابة الصادرات الجزائرية لانخفاض اسعار النفط بسبب عودة الاسعار للانخفاض بعد انتهاء الحرب و كلا الازمتين الازمة الاسيوية و المكسيكية لتعود استجابة النبضة الى الصعود مدى حين صلت اوجها في الفترات الستة الاخيرة حيث ان كل انحراف معياري للأسعار النفط بمقدار 1% نجم عنه استجابة ايجابية في الصادرات بمقدار 3% الى 4% ما بين 2006_2008 نتيجة ارتفاع الطلب و قلة الطاقة الانتاجية الفائضة؛ ضعف الدولار و المخاوف الجيوسياسية لتستقر بعدها نسبة الاستجابة عند ما نسبته 3% مع نهاية فترة الدراسة متأثرة بالركود الاقتصادي الناجم عن أزمة الرهن العقاري والواقع الاقتصادي يعزز هذه النتائج بقوة حيث كان سعر النفط في 2002 عند 25.24 دولار للبرميل في 2002 ليصل في جويلية 2008 إلى مستوى قياسي عند 147 دولار للبرميل الواحد و 110 كمعدل سنوي في 2008 حيث عرفت هذه الارتفاعات بأزمة النفطية الثالثة فيما هوت هذه الاسعار بانخفاض اسعار النفط عند 100 دولار للبرميل الواحد مسجلة معدل سنوي 66% ثم 80% في 2009 وعلى العموم جاء اختبار ردة الفعل ما يتوافق مع النظرية فارتفاع الأسعار النفط ترفع مباشرة صادراتنا النفطية كما تستفيد الدول المصدرة للنفط من أسعار النفط في ميزانيتها من خلال زيادة الضرائب على أرباح مؤسسات المنتجة للنفط و من ثم كلا الأمرين يساهمان في زيادة الناتج الإجمالي المحلي GDP و يؤدي ذلك في النهاية إلى رفع من المتغيرات الاقتصاد الكلي Brown and, Kornonen et al.,

(2008) Bjørland , Eltony ²⁷⁴(2001), Yucel,²⁷⁵(2000)Husain, Tazhibayeva, Ter-2010 (²⁷⁶(2008) .

اما بالنسبة لسعر صرف الاورو مقابل الدولار فهو الاخر قد اخذ نفس المسار لمتغير اسعار النفط على مدار الفترة و يعود تفسير الاتجاه الاول المتمثل في الاستجابة الايجابية في بداية الفترة الى العلاقة بين الدولار و النفط و التي اتسمت بالإيجابية خلال السنوات التي سبقت سنة 2002 بمعنى أن ارتفاع سعر الصرف الدولار كان مصاحبا لارتفاع أسعار النفط و بمعنى اخر ان انخفاض الدولار يعمل على تاكل الايرادات النفطية بالدولار إلى أن تلك العلاقة الإيجابية تحولت إلى علاقة سلبية بعد سنة 2002 حتى وقتنا الحاضر حيث أن ارتفاع أسعار النفط يصاحبها انخفاض سعر الصرف الدولار انظر دراسات ، (2007) Bénassy-Quéré and all²⁷⁷ ، Verleger. J and Philip²⁸⁰2008 ، Setser²⁷⁹ 2008 ، Melhem Sadek ans Michel Terraza ²⁷⁸2007 ، ²⁸¹ Chinn1997 ، Domenico Ferraro, Ken Rogoff and Barbara Rossi عام ²⁸² (2011) و هذا ما يفسر التأثير الايجابي خلال الفترات الاخيرة من الدراسة و الذي يأخذ هذا التغير مسارا تصاعديا حيث ان كل انحراف معياري لهذا الثنائي من العملات بمقدار 1% نجم عنه تغير ايجابي يصل الى 1,95% في السنتين الاخيرة و يستوجب هذا التحليل تأملا دقيقا في الواقع الاقتصادي كون ان الدولار هو عملة الصادرات و ان انخفاضه سينجم عنه اتجاه سالب للصادرات وفق فرضية الدراسة الا ان ذلك لم يحدث وما حدث هو العكس حيث ان انخفاض الدولار امام الاورو و هو ثاني عملة في العالم قد انعكس إيجابا على الصادرات حيث انه تزامن مع انخفاض الدولار الأمريكي أمام الأورو بنسبة (36.6%) من 0.944 للدولار مقابل 1 أورو كمعدل سنوي في 2002 إلى 1.42 أورو مقابل الدولار كمعدل سنوي في 2010 ارتفاع الصادرات الجزائرية من

²⁷³Bjørnland H. C. Op. Cit, pp 1502-8143

²⁷⁴Nathan S. Balke & Stephen P.A. Brown & Mine K. Yucel., pp 27-52

²⁷⁵Brown S. P. A. and M. K. Yucel , Op. Cit

²⁷⁶ Husain T. and Ter-Martirosyan, Op. Cit, pp1-33

²⁷⁷Agnés B. et all. Op. Cit, pp5795-5805.

²⁷⁸Melhem S ans Michel T, Op. Cit

²⁷⁹Setser Brad W. Op. Cit, Web. <<http://www.cfr.org>>.

²⁸⁰Verleger Jr., Philip K. Op. Cit, pp 46-50.

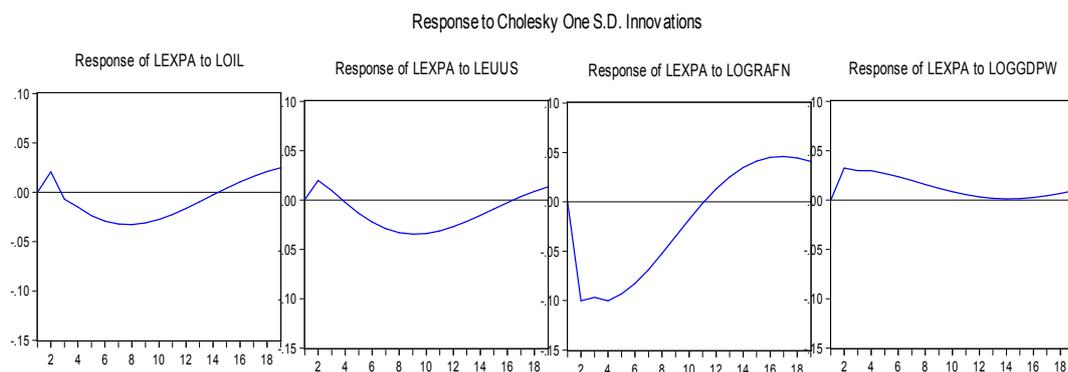
²⁸¹Chinn M, and Louis J , Op. Cit pp1-32

²⁸²Domenico F and all, Op. Cit, pp 1-56

18.79 مليار دولار الى 57 مليار دولار مرورا ايضا بالصادرات التاريخية التي بلغت 79مليار دولار في 2008 التي تزامنت مع ما شهدته أسعار الدولار امام الأورو من ارقان قياسية عندما بلغ سعر صرف الأورو مقابل الدولار 1.599 في 15 جويلية 2008 و بمتوسط سنوي قياسي ب1,47 لصالح الأورو.

يؤدي ارتفاع الناتج الاجمالي العالمي بمقدار 1% الى استجابة ايجابية في الصادرات بمقدار 3% الى 2% باستثناء فترة العاشرة الى الرابعة العشر حيث كانت الاستجابة تقريبا صفرية و تفسير ردة الفعل الصادرات لمتغير النمو الاقتصاد العالمي جاءت تتوافق و النظرية الاقتصادية حيث النمو العالمي يقود الى زيادة الطلب على النفط كمادة اولية و من ثم زيادة حصص العرض من الدول المصدرة و هذا ما يقود في النهاية الى زيادة الصادرات الجزائرية فعلى مدار الدراسة كان استجابة الصادرات لهذا المتغير باستثناء فترة العاشرة الى الرابعة العشر حيث كان نمو الطلب على النفط ضعيفا نسبيا بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي الذي كان نتيجة الازمة الاسيوية في نهاية التسعينات و انتشار العدوى الى العديد من اقتصاديات الأسواق الناشئة بعد ذلك الى الدول المسماة البريك (BRIC)- البرازيل، روسيا، الهند، والصين و التي تقود النمو العالمي بالمستويات المرتفع لنموها و تقود هذا الاختبار الى ان الصادرات النفطية اكثر تضررا اذا اصاب التباطؤ دول الصاعدة مقارنة بالدول المتقدمة حيث ان مخلفات الازمة الاسيوية كانت اكثر تأثيرا على الصادرات الجزائرية من ازمة الرهن العقاري يبقى في الاخير استجابة الصادرات الجزائرية يتماشى و متغير مؤشر كميات النفط المصدر و لكن يبقى هذا التأثير بالنسبة للجزائر محدود كون ان حصة الجزائر (3%) في منظمة اوبك صغيرة مقارنة بدولة المملكة العربية السعودية (33%) او ايران (13%) و اهم ما يلفت الانتباه من نتائج الدراسة هو استجابة الكبير للصادرات في فترة 2005 الى 2007 نتيجة ارتفاع الطلب العالمي من النفط كم جهة و ارتفاع حصة الجزائر اذ شهدت فترة 2003-2005 ارتفاع سنوي بحدود 110000 برميل يومي حيث تعرف هذه الفترة بفترة الذروة (Peak Oil) لتتخفف حصة الجزائر في فترة 2006-2007 عن مستويات 0,9 (مليون ب/ي) لتعاود هذه الحصة ارتفاعا يتراوح ما بين 0,9 الى 1,2 (مليون ب/ي) في فترة 2008-2010

شكل رقم 14: استجابة النبضة للصادرات باستخدام بيانات سنوية



3تقدير استجابة الواردات

ان كل انحراف معياري في متغير الناتج الاجمالي الغير النفطي بمقدار 1% نجم عنه استجابة سلبية في الواردات بمقدار 1% الى 2% ما بين الفترة الاولى الى غاية الرابعة (انظر الشكل رقم 15) بسبب ما خلفته الازمة النفطية عام 1986 والتي ادت الى الاستدانة من الخارج وفقا لشروط المؤسسات الدولية من صندوق النقد الدولي FMI و البنك الدولي للإعمار و الإنشاء من خلال سياستهما برامج التثبيت (Programme de Stabilisation) و برامج التكييف (Ajustement) ثم إلى إعادة جدولة ديونها حيث أن هذه البرامج كانت كلف الدولة الجزائرية كثيرا باعتبار خدمة الدين المرتفعة ومن ثم ضعف الانفاق العام وتقلص انفاق الاسر بسبب ضعف دخل والقوة الشرائية للمستهلك ومن ثم ضعف الناتج الاجمالي النفطي ولكن سرعان ما تمكنت الجزائر من تعديل مؤشرات الاقتصادية الكلية مع نهاية هذا البرنامج (1995) لكن هذا ليس مرجعه لفاعلية هذه البرامج و إنما لتحسين أسعار مما نجم عن ارتفاع بمقدار 1% في الناتج الاجمالي الغير النفطي استجابة إيجابية في الواردات بمقدار 2% الى 4% مما تبقى من فترات الدراسة و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (Festus O.,²⁸⁶ (1999)) بحيث تنشأ علاقة طردية بين الدخل و الواردات و هذا مرده الى تحسن انفاق

²⁸³ Cheelo C. (2000). •Determinants of Imports Demand in Zambia-. En ligne sur: <http://bij.hosting.kun.nl/iolfj/esop/pub/icotions/zambio/determinontsl.pdf>

²⁸⁴ Islam M. Anisul and Kabir Hassan (2004), An econometric estimation of the aggregate import demand function for Bangladesh: Some further results. Applied Economic letters, Volume 11, pp. 575- 580.

²⁸⁵ Min B.S., Mohammed H.A., Tang, T.C., (2002) "An Analysis of South Korea's Import Demand", Journal of Asia Pacific Affairs, 4(1), pp. 1-17

²⁸⁶ Festus O. Egwaikhide (1999), Determinants of Imports in Nigeria: A dynamic specification, African Economic Research Consortium, Research Paper 91, Nairobi, Nigeria, pp. 1-35.

الاسر بسبب التركيبة البشرية المتزايدة في الجزائر و التي تطور حجم سكانها في 1994 ب 26 مليون نسمة الى 37 مليون نسمة في 2010 و التي تؤدي الى التحسن انفاق الاسر بالإضافة الى تطور الانفاق الحكومي نتيجة تراكم الجباية البترولية من تحسن اسعار البترول.

جاء اثر عوائد الصادرات من العملة الأجنبية ايجابيا وذو علاقة طردية مع الواردات و يتوافق

مع النظرية الاقتصادية (Zelal et Al,²⁸⁸ 1999), Constant and Yue²⁸⁷(2010), Hemphill,²⁸⁹1974;(2010) حيث كل ارتفاع في احتياطي الصرف بنسبة 1% يؤدي الى ارتفاع الواردات بنسبة 0,5% في الاجل القصير و حوالي 4% في الاجل الطويل وذلك تزامنا مع احتياطات الصرف التي لم تتجاوز 2مليار دولار في السنة 1994مرورا ب 7مليار دولار سنة 1998 إلى 150 مليار دولار سنة 2008 في مقابل ذلك ارتفع سعر برميل النفط من 12.9 دولار في سنة 1998 إلى 110 دولار للبرميل معدل السنوي لسنة 2008 بعد أن لامس الحدود 147 دولار للبرميل. ان كل انحراف معياري لمؤشر اسعار المواد الغذائية (Food Price Index) بمقدار 1% نجم عنه استجابة للواردات وصلت الى 4% من الفترة التاسعة الى غاية نهاية فترة الدراسة حيث تبقى الواردات لديها حساسية كبيرة لأسعار السلع.

تبقى استجابة الواردات من هذه السلع للسعر الصرف الحقيقي مخالفة للاطار النظري حيث كل انحراف معياري لهذا الاخير بمقدار 1% نجم عنه بمقدار خطي متناقص على طول فترة الدراسة من قرابة 1% في الفترات الخمسة الاولى الى 4,5%- مع نهاية الفترة حيث رافق التخفيضات المتتالية الدينار الجزائري من سنة 1992 الى 1994 ارتفاع في هذه الواردات و العكس ما حدث في نهاية فترة الدراسة حيث توجه سعر الصرف الى التوازن و هي دلالة على ان انتهاج سعر صرف بالضبط مع الاورو باعتبار ان اكثر من 60% من السلع الوسيطة و الرأسمالية متأتية من الاتحاد الاوربي حيث يعتمد هذا الانخفاض على رفع تكاليف قطاع الاعمال و من ثم رفع كلفة الانتاج مما يؤدي الى الاستيراد بدل انتاجها محليا لفارق الكلفة النهائية في ظل نفس

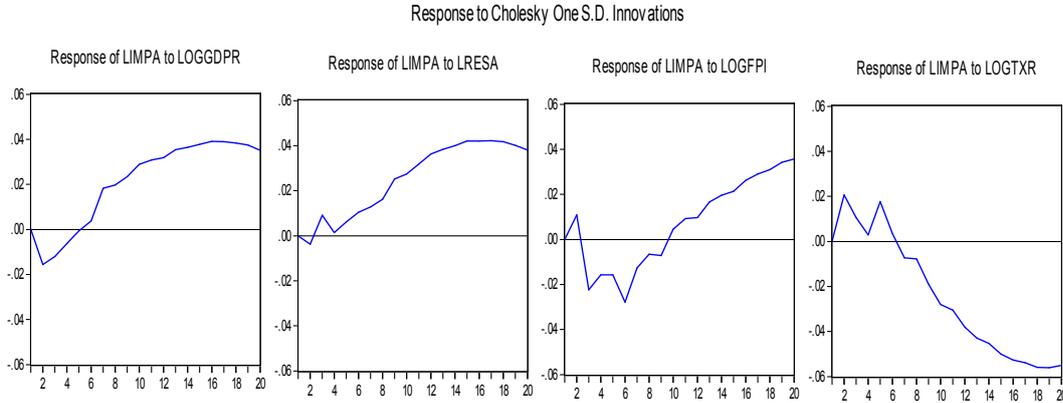
²⁸⁷Constant N'guessan Bi Zambe Serge, Yue, Y., 2010, "An Econometric Estimation of Import Demand Function for Cote D'Ivoire", International Journal of Business and Management, 5(2), pp. 77-84

²⁸⁸Zelal et al (1999), Estimating an Import Function for Turkey, The Central Bank of the Republic of Turkey (Research Development), Discussion Paper No: 9909, pp. 1-27.

²⁸⁹Hernphill. W.L.(1974). -The Effectsof Foreign ExchangeReceipts on Imports of Less DevelopedCountries-, InternationalMonetaryFundsStaffPapers, val.21n03,pp:637-6n.

السياسة التجارية (التحرير التجاري) من طرف صانع قرار السياسة النقدية امر لم يعمل على تقليص الواردات بقدر ما ادى الى تضخيم فاتورة الاستيراد (Ghura and Grennes (1993)).

شكل رقم:15 استجابة النبضة لدالة الواردات



- واردات السلع الغذائية

قد يتضح من النتائج المحصلة ان استجابة الواردات الغذائية لمحددات الخاصة بهذه الفئة جاءت ايجابية حيث ان كل انحراف معياري متغير انفاق الاسر بمقدار 1% نجم عنه استجابة متصاعدة في الواردات بمقدار 1% الى 2% ما بين الفترة الاولى و الثانية الى غاية 4% في الفترات الاخيرة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ((Min et al. 2002), Cheelos.C²⁹⁰ بحيث تنشأ علاقة طردية انفاق الاسر مع الواردات الغذائية و هذا مرده الى التركيبة البشرية المتزايدة في الجزائر و التي تطور حجم سكانها في 1990 ب 25 مليون نسمة الى 37 مليون نسمة في 2010 و التحسن انفاق الاسر بسبب زيادة الاجور. نفس المسار الايجابي لهذه الاخيرة نجده في استجابة المتغير الانتاج الوطني من الفلاحة للواردات الغذائية و لكن باتجاه تصاعدي اكبر من متغير انفاق الاسر حيث ان كل انحراف معياري ل الانتاج الوطني من الفلاحة بمقدار 1% نجم عنه استجابة تفوق 5% بداية من الفترة السابعة (Rudy.R and Masaru.I, 2012)²⁹² و تقدير هذه

²⁹⁰Caesar Cheelos (--), Determinants of Imports Demand in Zambia, Electr onic Publica tions fr om Univer sity of Zambia , Lusaka, Published on the Internet by the SAP- Project at <http://www.iaup.org/iaup/sap/>.

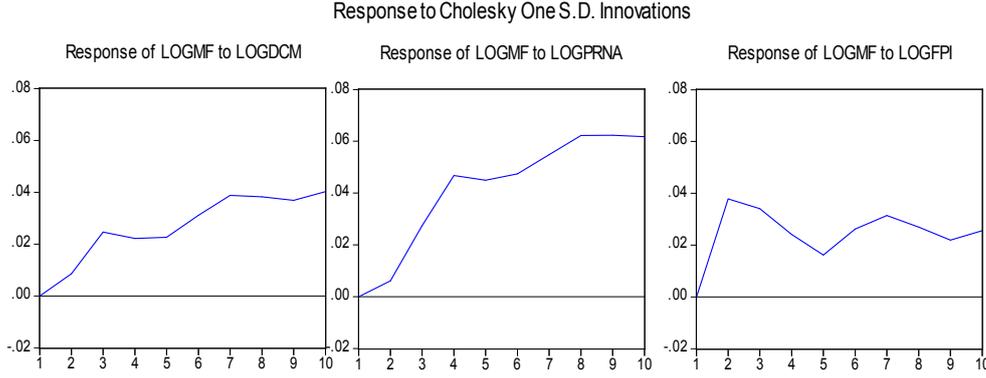
²⁹¹Min. B et all, Op Cit

²⁹²Rudy R, Masaru I(2012), How Do Foreign and Domestic Demand Affect Exports Performance? An Econometric Investigation of Indonesia's Exports, Modern Economy, 2012, V N°3, pp 32-42

النتيجة جاء مخالفا للتوقعات حيث ان زيادة الانتاج الفلاحي في الجزائر خلال العقدين الاخيرين كان يستوجب تناقص الواردات من السلع الغذائية و لكن العكس حصل حيث ان زيادة الانتاج رافقه بزيادة اكبر من الواردات الغذائية على مدار فترة الدراسة و يقود هذا التقدير الى عدم كفاية الانتاج الوطني من الفلاحة لسداد الطلب الداخلي من هذه الفئة خاصة السلع الضرورية منها.

ان كل انحراف معياري لمؤشر اسعار المواد الغذائية (Food Price Index) بمقدار 1% نجم عنه استجابة للواردات ما بين 2% الى 4% على مدار فترة الدراسة حيث تبقى الواردات من المواد الغذائية لديها حساسية كبيرة لأسعار السلع فعلى مدار الفترة كانت القيمة الاجمالية للواردات ترتفع بارتفاع الاسعار المستوردة اكثر من زيادة كميات الطلب مثلا ارتفاع الاسعار الذي شهدتها سنتي 2007-2008 (ارتفاع القمح بنسبة 87% ، الأرز نبات الزيت، منتجات الألبان، بنسب 46%، 97%، 58% على التوالي) حيث أرجعت عديد الدراسات بصفة عامة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية إلى عوامل أدت من جهة إلى زيادة الطلب مثل: زيادة الدخل العالمي المتواصلة، زيادة النمو السكاني وازياد التوجه نحو استعمال الطاقة الحيوية، في مقابل عوامل أخرى عملت على تخفيض العرض منها: ظاهرة الاحتباس الحراري ،ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الإنتاجية نتيجة تراجع الاستثمارات الموجهة للأبحاث الزراعية (Deepak R and others, 2009).

شكل رقم 16 :استجابة النبضة لدالة وارداتالسلع الغذائية



- واردات السلع الوسيطة

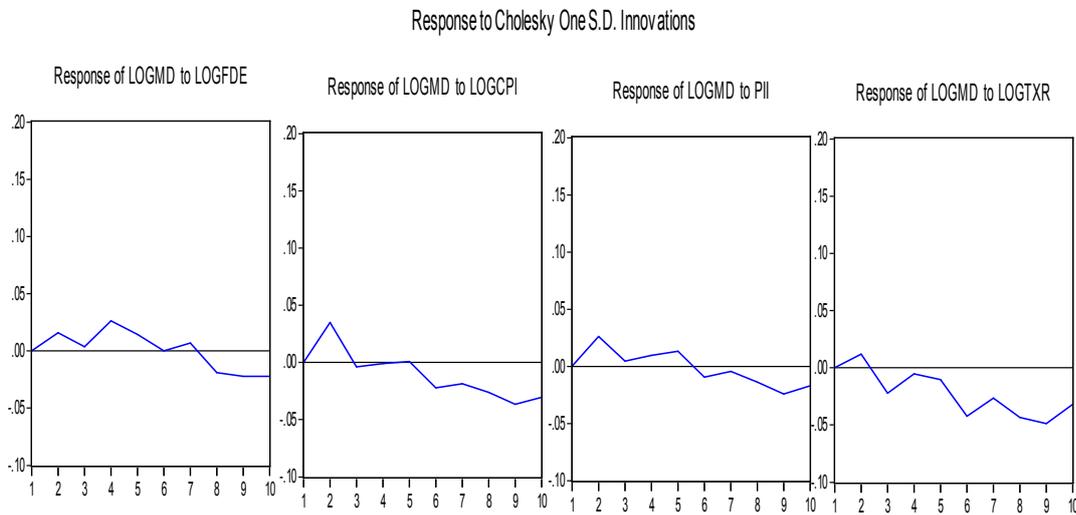
ان كل انحراف معياري لمتغير الاستثمار الاجنبي بمقدار 1% نجم عنه استجابة ايجابية في واردات السلع الوسيطة بمقدار 1% الى 2% على مدار فترة الدراسة باستثناء ثلاث الفترات الاخيرة التي عرفت فيها الواردات استجابة سلبية لنفس المتغير و يرجع هذا التأثير السلبي للاستثمار الاجنبي على الواردات (Constant and Yue²⁹³(2010)) في عدم تفعيل دور هذا القطاع و نتائجه السلبية في الاقتصاد الجزائري حيث ان ضعف الاستثمارات تعمل في النهاية دون مزيد منالطلب على السلع الوسيطة كمدخلات التصنيع و هذا راجع بدرجة أولى إلى وجود عوائق أحجمت في تمكين المستثمرين الأجانب من الولوج إلى السوق الجزائري وتوفير مناخ استثماري يسمح بتقديم الدور المهم الذي يعنى به الاستثمار وعليه يتوجب على السلطة توفير الإرادة و تدليل الصعوبات للاستثمار الأجنبي في الجزائر في المقابل فان كل انحراف قدر 1% لمتغير الناتج الصناعي و مؤشر التضخم نتج عنهما ارتفاع بحدود 1% خلال النصف الاول من فترة الدراسة لتنعكس الاستجابة ايجابية الى استجابة سلبية متناقضة على مدار ما تبقى من فترات و يمكن تفسير الاستجابة خلال النصف الاول الى توافر على عديد من المصانع التي تم غلقها عن طريق برنامج التعديل الهيكلي التي اوصت به المؤسسات الدولية و عن طريق الخصخصة التي فشلت في نهاية المطاف في نفس الفترة التي عرف فيها التضخم مستويات من رقمين والذي يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تعتبر ان ارتفاع التضخم يذهب بالقوة الشرائية مما يرفع من حجم الواردات بينما يمكننا تفسير استجابة السلبية للواردات من السلع الوسيطة لمتغيرين الناتج

²⁹³Constant N'guessan Bi Zambe Serge, Yue, Y., 2010, "Op cit, pp. 77-84

الصناعي و مؤشر التضخم خلال النصف الثاني من فترة الدراسة الى غياب نسيج صناعي و تدهوره في ظل حالة عدم توازن لقطاعات الدولة بتخلف جل الاقتصاديات أمام قطاع المحروقات (جدول رقم 2) الى المستويات المنخفضة التي عرفها معدل التضخم في السنوات الاخيرة.

سلك متغير سعر صرف الحقيقي الفعلي التأثير السلبي على واردات السلع الوسيطة بمقدار خطي متناقص على طول فترة الدراسة من قرابة 1% في الفترتين الاولتين الى 3-5% مع نهاية الفترة و يقود تفسير هذه الاستجابة السلبية الى ان انخفاض الدينار الجزائري على مدار الدراسة و بالضبط مع الاورو باعتبار ان اكثر من 80% من السلع الوسيطة متأتية من الاتحاد الاوربي حيث يعتمد هذا الانخفاض على رفع تكلفة المواد النصف المصنعة و الموجهة للمؤسسات الانتاجية و من ثم رفع كلفة الانتاج مما يؤدي الى الاستيراد بدل انتاجها محليا لفارق الكلفة النهائية.

شكل رقم 17: استجابة النبضة لدالة وارداتالسلع الوسيطة

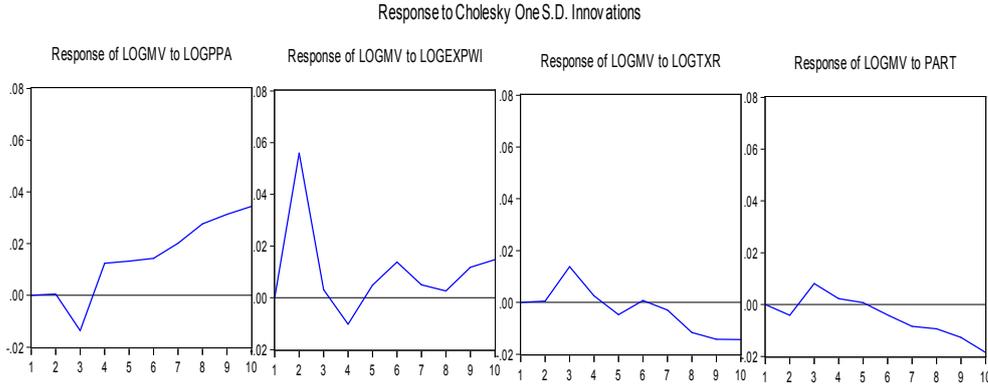


- واردات السلع الرأسمالية

فيما يخص استجابة المحددات الطلب على السلع الرأسمالية فيبدو من الوهلة الاولى ان تحسن القدرة الشرائية التي كان سببها تحسن الاجور و تراجع معدلات التضخم بنحو متزايد على مدار العقدين الاخيرين كان وراء ارتفاع الطلب على هذه الفئة من الواردات و هذا ما يدعمه منحى المتصاعد لاستجابة النبضة للقدرة الشرائية من ما دون 0% الى ما يقارب 4% صعودا و نفس العلاقة الطردية بين واردات السلع الرأسمالية و على مؤشر الصادرات العالمية حيث ان كل انحراف معياري لهذه الاخيرة بنسبة 1% ينجم عنه استجابة في الواردات بمتوسط 3% خلال ثلاث الفترات الاولى لتتخفف هذا المتوسط الـ 1% متأثرة بالآزمة الاسيوية ثم تعاود الارتفاع وتستجيب الواردات الجزائرية لمؤشر الصادرات العالمية ايجابا حيث ان كل ارتفاع يصاحبه استيعاب من السوق المحلية نتيجة للمنافسة الأجنبية خاصة في قطاع السيارات على تسويق سلعها . كما تبقى استجابة الواردات من هذه السلع للسعر الصرف الحقيقي مخالفة للاطار النظري حيث كل انحراف معياري لهذا الاخير بمقدار 1% ينجم عنه استجابة متباينة حيث رافق التخفيضات المتتالية الدينار الجزائري من سنة 1992 الى 1994 ارتفاع في هذه الواردات و العكس ما حدث في نهاية فترة الدراسة و هي دلالة على ان انتهاج سعر صرف (خاصة الاورو مرتفع مقابل الدينار) في ظل نفس السياسة التجارة (التحرير التجاري) من طرف صانع قرار السياسة النقدية امر لم يعمل على تقليص الواردات بقدر ما ادى الى تضخيم فاتورة الاستيراد (Ghura and Grennes 1993)²⁹⁴ اما في ما يخص اثر الشراكة فالاستجابة المنعدمة للواردات الجزائرية لمتغير الشراكة الاوروجزائرية سادت تقدير دالة الطلب و التي مهدت لاستيراد كل ما هو الماني و ايطالي و بدرجة اكبر فرنسي في ظل حالة جني الارباح لهذه الدول من خلال هذه الشراكة.

²⁹⁴ Ghura Dhaneshwar, & Thomas J. Grennes (1993). "The Real Exchange Rate and Macroeconomic Performance in Sub-Saharan Africa." Journal of Development Economics, 42(1), 155-174

شكل رقم 18: استجابة النبضة لدالة لواردات السلع الرأسمالية



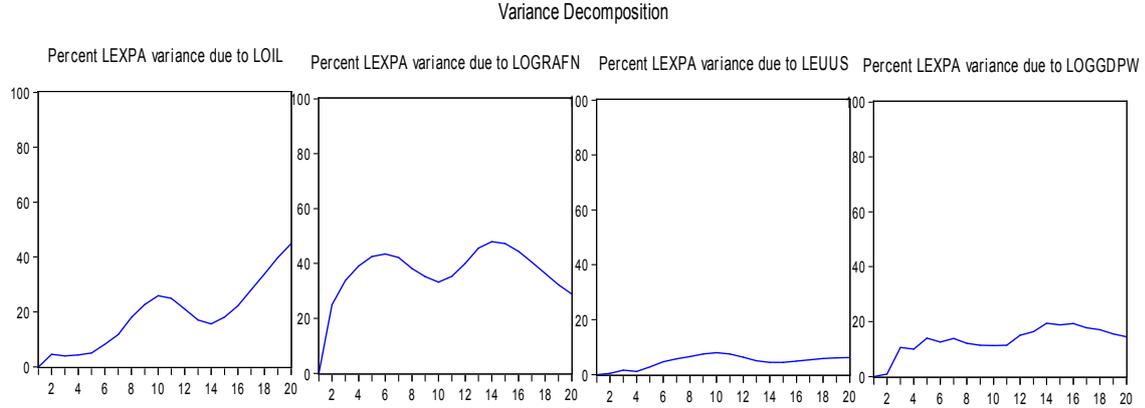
• مكونات التباين (VDCS)Decompositionsvariance

يستخدم تحليل مكونات التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ الناتج الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه و المقدار الذي يعود الى خطأ التنبؤ في المتغيرات الاخرى المستخدمة في نموذج VAR بمعنى معدل التغير المستقل في تفسير المتغير التابع (الورشة IV).

- مكونات التباين الصادرات

تشير النتائج الى ان التغير في الصادرات الجزائرية في الفترة الاولى تعزى الى المتغير نفسه 100% ثم تتناقص على مدار فترة الدراسة لتصل الى 4% مع نهاية الفترة بينما ان التغير في الصادرات يعزى بشكل كبير و متصاعد لأسعار النفط لتصل في الاجل الطويل الى اكثر من 40% بينما يبقى تفسير متغير سعر صرف الاورو مقابل الدولار في الاجل القصير و الطويل ثابت في حدود 4% الى 6% و يأتي متغير الكمية المكررة و الموجهة للتصدير في المرتبة الثانية في تفسير التغير الصادرات بنسبة 37% كأعلى نسبة تفسير و تتناسب مع ذروة الانتاج (peak oil) الذي بلغه النفط الجزائري في 2005-2006 كما يعزى التغير في الصادرات الجزائرية الى المتغير الناتج الاجمالي العالمي بشكل تصاعدي من 10% في الاجل القصير الى 17% في الاجل الطويل و تعكس هذه النسب الى الانفتاح و التبعية التجارية الاقتصادية الجزائري الى الاقتصاد العالمي.

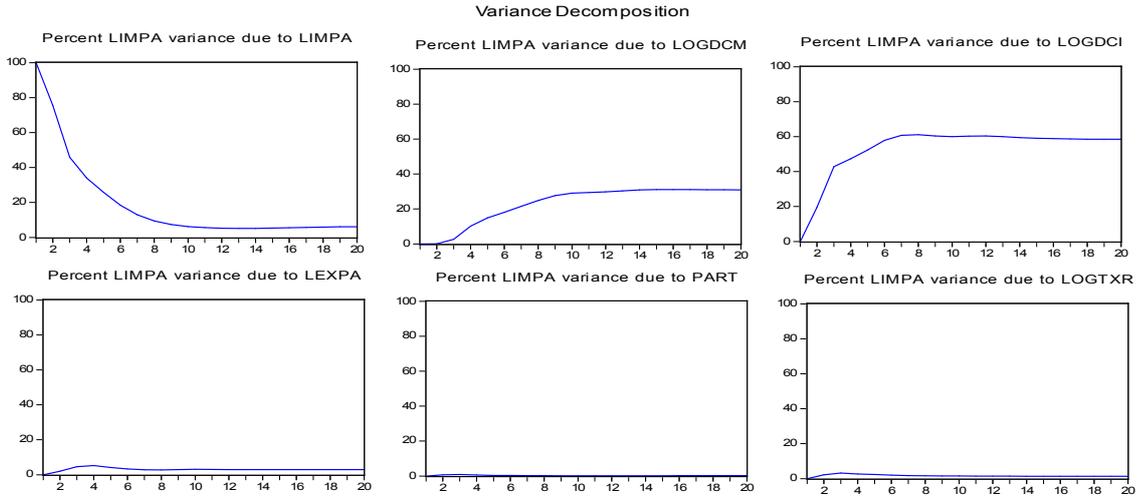
شكل رقم 19 : تحليل مكونات التباين الصادرات



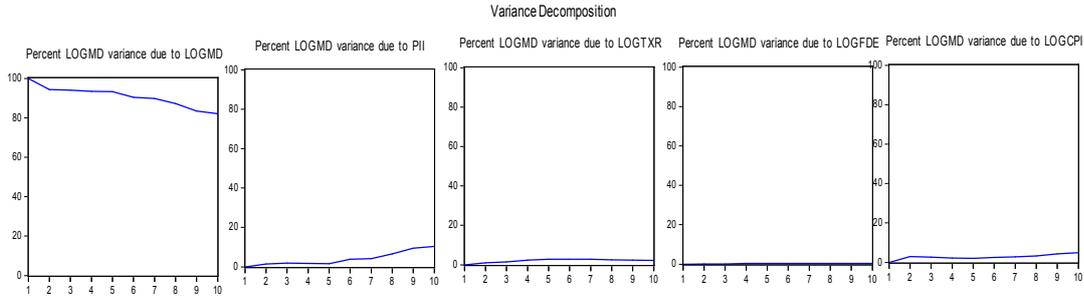
• مكونات التباين الواردات

يعزى التغير في واردات السلع الغذائية الى المتغير نفسه 100% ثم تتناقص على مدار فترة الدراسة لتصل الى 17% مع نهاية الفترة بينما تعتبر الكمية الفلاحية المنتجة ذو اهمية كبيرة في تفسير التغير في الواردات من هذه السلع في الاجل الطويل لتصل الى اكثر من 48% بينما يبقى تفسير متغير انفاق الاسر و مؤشر اسعار المواد الغذائية مسؤولين بنسب متتالية على الشكل 20% و 14% في الاجل الطويل و هذا ما يستوجب عمليات الاصلاح و دعم النشاط الفلاحي لتعويض الطلب الاجنبي فيما يعرف باثر الانتاج (production effect) كما تشير النتائج الى ان التغير في فئة السلع الوسيطة المستوردة في الاجلين الى المتغير نفسه من 100% الى 80% و هذا لمحدودية الطلب على هذه الفئة في حين تبقى المتغيرات الاخرى تفسر بشكل نسبي ضعيف التغير في واردات السلع الوسيطة وتبقى في الاخير المتغيرات القدرة الشرائية و سعر الصرف الحقيقي بالإضافة الى كل من متغير الشراكة و مؤشر اسعار الصادرات العالمية تفسر التغير في واردات من السلع الرأسمالية بنسب 20%، 20% ، 5% و 7% على الترتيب في الاجل الطويل وتعزز مكونات التباين للسلع الوسيطة و الرأسمالية الى ضعف قطاع الاعمال ليبقى الطلب الأجنبي على كل الواردات الجزائرية لا يحتاج فقط من صاحب القرار اعادة النظر في السياسات النقدية و انما الى معالجة الاختلال الهيكلي لمختلف القطاعات الاقتصادية .

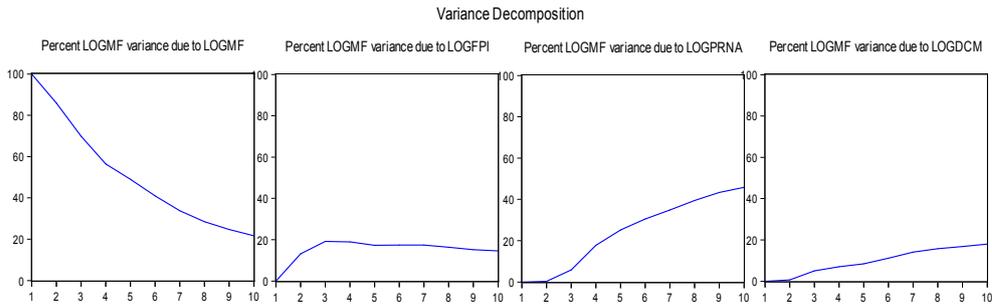
شكل رقم 20 : تحليل مكونات التباين الواردات



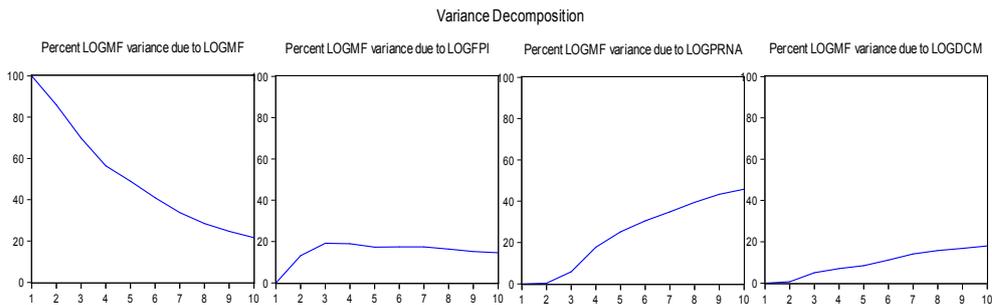
شكل رقم 21 : تحليل مكونات التباين لواردات السلع الوسيطة



شكل رقم 22 : تحليل مكونات التباين لواردات السلع الغذائية



شكل رقم 23 : تحليل مكونات التباين لواردات السلع الراسمالية

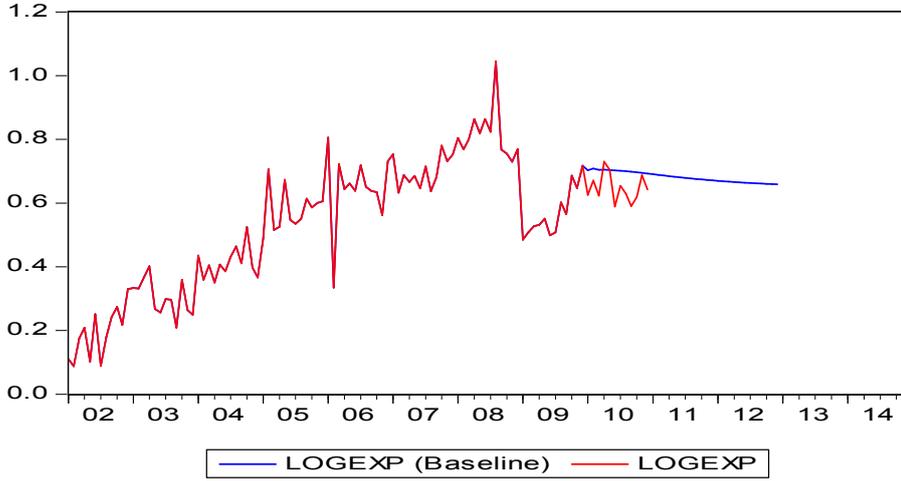


4.3 التنبؤ بتدفق التجارة الخارجية في الجزائر

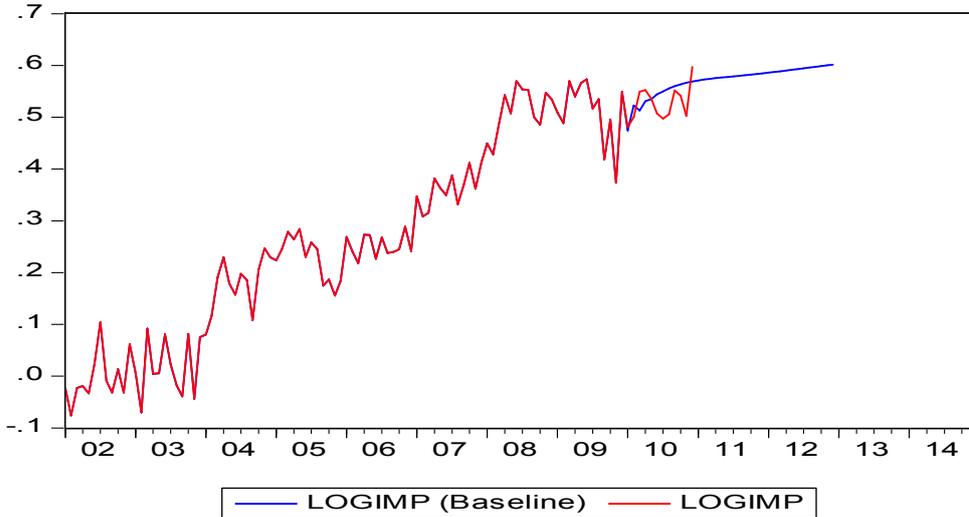
1.4.3 التنبؤ وفق نموذج التحليل الانحدار الاتجاهي (Var)

بعد ان قمنا بتحليل ظاهرة الدراسة بنموذج الانحدار الاتجاهي (Var) فإننا سنقوم بالتنبؤ بالصادرات و الواردات الجزائرية باستخدام نفس النموذج كونه من النماذج التفسير و التنبؤ الحديثة و كي نقوم بهذا التنبؤ علينا ان نوسع المدى الزمني لعينة الدراسة و التي سنقدرها بثلاث سنوات منها سنتين نجهل تحركات قيمها الفعلية في حين نملك القيم لسنة الاولى من فترة التنبؤ (2010-2012).

شكل رقم 21: التنبؤ بتدفق الصادرات



شكل رقم 22: التنبؤ بتدفق الواردات



اختبار مقدرة النموذج

بالرغم من ارتفاع معامل التحديد لنموذج الانحدار الاتجاه الذاتي ($R^2=0,945$) و var معنوية معلمات النموذج الى ان مقدرة النموذج على التنبؤ تحدد بمؤشرات اخرى و يعود السبب لاحتمال الخطأ على النحو الذي ذكرناه في منهجية الدراسة و من اهم المعايير التي تستخدم في قياس مقدرة النموذج على التنبؤ هو معامل ثيل $Thiel's inequality$ الذي هو اصغر من الواحد بالنسبة للصادرات و الواردات (0.988) و (0.94) على الترتيب و اقتراب هذا المعدل من الواحد هو دلالة على اقتراب كل من قيمة الايرادات و الواردات لسنة 2010 من قيم 2009 ثبات نسبي و هو بالفعل ما حدث بالنسبة للواردات ولم يحدث مع الصادرات.

2.4.3 التنبؤ وفق نموذج ARIMA

كما اوضحنا سالفاً في منهجية بوكس وجنكنز ARIMA للتنبؤ فإنها تقوم على اربعة خطوات :

1. التعرف : سنحاول التعرف على شكل الارتباط الذاتي (AC) $Autocorrelation$ ومعامله و من سكون السلسلة و استقرارها في مستوى (d) فاذا كان شكل الارتباط كما يوضحه الجدول التالي يقع داخل حدود فترة الثقة 95% منذ البداية فان معامل الارتباط الذاتي لا يختلف عن الصفر و متكامل من الرتبة 0 .

جدول رقم 38: الارتباط الذاتي لمتغير تدفق الصادرات عند مستوى

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. *****	. *****	1	0.840	0.840	78.362	0.000
. *****	. ***	2	0.825	0.406	154.69	0.000
. *****	. *	3	0.800	0.191	227.09	0.000
. *****	. *	4	0.773	0.079	295.32	0.000
. *****	** .	5	0.688	-0.217	349.98	0.000
. *****	. .	6	0.681	0.045	403.95	0.000
. *****	. .	7	0.632	-0.024	450.99	0.000
. ****	* .	8	0.579	-0.073	490.85	0.000
. ****	. .	9	0.549	0.039	527.08	0.000
. ****	. .	10	0.523	0.007	560.20	0.000
. ****	. .	11	0.496	0.073	590.30	0.000
. ****	. *	12	0.484	0.096	619.35	0.000
. ***	. .	13	0.469	0.019	646.84	0.000
. ***	. .	14	0.460	0.050	673.56	0.000
. ***	. .	15	0.446	-0.012	698.96	0.000
. ***	. .	16	0.450	0.047	725.17	0.000
. ***	* .	17	0.419	-0.083	748.06	0.000
. ***	* .	18	0.398	-0.101	768.97	0.000
. ***	. .	19	0.393	0.030	789.62	0.000
. ***	* .	20	0.359	-0.080	807.02	0.000
. **	. .	21	0.323	-0.050	821.26	0.000
. **	. *	22	0.323	0.084	835.70	0.000
. **	. .	23	0.293	-0.018	847.73	0.000
. **	. .	24	0.260	0.004	857.27	0.000
. **	* .	25	0.226	-0.094	864.56	0.000
. **	. .	26	0.214	-0.011	871.21	0.000
. *	. .	27	0.191	0.056	876.54	0.000
. *	* .	28	0.149	-0.133	879.82	0.000
. *	. .	29	0.143	0.040	882.90	0.000
. .	** .	30	0.063	-0.311	883.51	0.000
. .	. *	31	0.070	0.105	884.27	0.000
. .	. .	32	0.039	0.057	884.51	0.000
. .	. .	33	0.013	-0.065	884.54	0.000
. .	. .	34	-0.027	0.049	884.66	0.000
. .	. .	35	-0.021	-0.041	884.72	0.000
* .	* .	36	-0.080	-0.098	885.77	0.000

جدول رقم 39: لارتباط الذاتي لمتغير تدفق الواردات عند مستوى

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. *****	. *****	1	0.936	0.936	97.260	0.000
. *****	. **	2	0.914	0.305	190.84	0.000
. *****	. *	3	0.891	0.095	280.57	0.000
. *****	* .	4	0.853	-0.107	363.61	0.000
. *****	. .	5	0.824	-0.019	441.84	0.000
. *****	. *	6	0.806	0.104	517.49	0.000
. *****	. *	7	0.789	0.087	590.63	0.000
. *****	. .	8	0.763	-0.054	659.82	0.000
. *****	. .	9	0.747	0.004	726.79	0.000
. *****	* .	10	0.712	-0.147	788.29	0.000
. *****	. .	11	0.685	-0.013	845.84	0.000
. *****	. *	12	0.672	0.125	901.68	0.000
. *****	* .	13	0.628	-0.175	951.04	0.000
. ****	. .	14	0.602	-0.038	996.82	0.000
. ****	. .	15	0.575	-0.033	1039.0	0.000
. ****	. .	16	0.546	0.029	1077.5	0.000
. ****	. .	17	0.514	-0.022	1112.1	0.000
. ****	. .	18	0.489	-0.029	1143.6	0.000
. ****	* .	19	0.456	-0.081	1171.4	0.000
. ****	. .	20	0.425	-0.009	1195.8	0.000
. ****	. .	21	0.398	-0.006	1217.5	0.000
. ****	. .	22	0.368	0.034	1236.2	0.000
. ***	* .	23	0.336	-0.071	1252.0	0.000
. ***	. .	24	0.313	-0.008	1265.8	0.000
. ***	. .	25	0.281	-0.020	1277.2	0.000
. ***	. .	26	0.252	-0.015	1286.4	0.000
. ***	. *	27	0.233	0.075	1294.3	0.000
. ***	. .	28	0.214	0.048	1301.2	0.000
. **	. .	29	0.188	-0.062	1306.5	0.000
. **	* .	30	0.160	-0.115	1310.4	0.000
. **	. .	31	0.139	0.028	1313.4	0.000
. **	. .	32	0.116	0.061	1315.5	0.000
. **	. .	33	0.090	-0.028	1316.8	0.000
. .	. .	34	0.073	-0.004	1317.6	0.000
. .	. *	35	0.064	0.093	1318.3	0.000
. .	* .	36	0.043	-0.093	1318.6	0.000

يتضح من هذين الجدولين ان شكل الارتباط للصادرات و الواردات على سواء يقع خارج حدود فترة الثقة 95% منذ البداية ومن ثم ان معاملات الارتباط الذاتي تختلف عن الصفر و يتناقص تدريجيا و هو كبير نسبيا على مدار 26 فجوة بنسبة للصادرات و 28 فجوة بنسبة للواردات و عدم سكون السلسلة الزمنية يستوجب بنا اعادة الاختبار في مستوى الفرق الاول لتتحصل على الشكل التالي :

جدول رقم 40: لارتباط الذاتيلمتغير تدفقالصادرات عند مستوى الفرق الاول

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
**** .	**** .	1	-0.542	-0.542	32.362	0.000
. .	** .	2	0.073	-0.313	32.959	0.000
. .	* .	3	0.019	-0.154	33.001	0.000
. *	. *	4	0.165	0.205	36.088	0.000
** .	. .	5	-0.230	0.012	42.152	0.000
. *	. .	6	0.093	-0.048	43.155	0.000
. .	. .	7	0.038	0.003	43.326	0.000
* .	. .	8	-0.068	-0.060	43.869	0.000
. .	. .	9	0.008	-0.009	43.877	0.000
. .	* .	10	-0.026	-0.092	43.957	0.000
. .	* .	11	-0.015	-0.140	43.983	0.000
. .	* .	12	0.008	-0.069	43.990	0.000
. .	* .	13	-0.020	-0.067	44.042	0.000
. .	. .	14	0.026	0.017	44.123	0.000
. .	. .	15	-0.046	-0.034	44.386	0.000
. *	. .	16	0.079	0.042	45.193	0.000
. .	. .	17	-0.037	0.064	45.371	0.000
. .	* .	18	-0.044	-0.067	45.626	0.000
. *	. .	19	0.101	0.044	46.990	0.000
. .	. .	20	-0.025	0.041	47.074	0.001
* .	* .	21	-0.080	-0.081	47.941	0.001
. *	. .	22	0.077	-0.028	48.745	0.001
. .	. .	23	0.009	-0.029	48.756	0.001
. .	. *	24	0.042	0.165	48.999	0.002
* .	. .	25	-0.109	0.051	50.675	0.002
. .	* .	26	0.057	-0.070	51.143	0.002
. .	. .	27	0.044	0.042	51.421	0.003
* .	* .	28	-0.140	-0.154	54.307	0.002
. **	. **	29	0.280	0.346	66.051	0.000
** .	. .	30	-0.307	-0.053	80.311	0.000
. *	* .	31	0.154	-0.109	83.963	0.000
. .	. .	32	-0.046	-0.028	84.299	0.000
. *	. .	33	0.097	0.010	85.770	0.000
** .	. .	34	-0.213	0.060	92.986	0.000
. **	. .	35	0.220	0.055	100.84	0.000
* .	. .	36	-0.072	0.009	101.69	0.000

جدول رقم 41: الارتباط الذاتي لتغير تدفق الواردات عند مستوى الفرق الأول

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
**** .	**** .	1	-0.482	-0.482	25.558	0.000
. .	** .	2	0.016	-0.281	25.588	0.000
. *	. .	3	0.163	0.052	28.550	0.000
* .	. .	4	-0.089	0.054	29.449	0.000
* .	* .	5	-0.090	-0.115	30.368	0.000
. .	* .	6	0.053	-0.124	30.687	0.000
. .	* .	7	-0.037	-0.101	30.850	0.000
* .	** .	8	-0.158	-0.263	33.808	0.000
. **	. .	9	0.261	0.067	41.887	0.000
* .	. *	10	-0.103	0.091	43.172	0.000
* .	. .	11	-0.068	-0.035	43.726	0.000
. **	. *	12	0.241	0.143	50.851	0.000
* .	. .	13	-0.127	0.052	52.847	0.000
. .	. *	14	0.038	0.095	53.031	0.000
. .	. .	15	-0.005	-0.002	53.035	0.000
* .	* .	16	-0.070	-0.104	53.654	0.000
. .	. .	17	-0.005	-0.024	53.657	0.000
. .	* .	18	-0.022	-0.088	53.720	0.000
. .	* .	19	-0.063	-0.135	54.240	0.000
. .	* .	20	-0.059	-0.178	54.709	0.000
. *	* .	21	0.115	-0.135	56.491	0.000
. .	. .	22	-0.031	-0.033	56.621	0.000
. .	* .	23	-0.034	-0.100	56.779	0.000
. *	* .	24	0.080	-0.104	57.687	0.000
. .	. .	25	-0.015	-0.043	57.718	0.000
. .	* .	26	-0.019	-0.086	57.770	0.000
. .	. .	27	0.015	-0.036	57.803	0.001
. .	. .	28	-0.008	0.034	57.812	0.001
. .	. *	29	-0.015	0.091	57.846	0.001
. .	. .	30	-0.065	-0.039	58.491	0.001
. .	. .	31	0.058	-0.019	59.012	0.002
* .	. .	32	-0.073	-0.030	59.852	0.002
. .	* .	33	0.017	-0.077	59.898	0.003
. .	* .	34	-0.013	-0.183	59.927	0.004
. *	. .	35	0.108	0.011	61.828	0.003
* .	* .	36	-0.118	-0.143	64.129	0.003

يتضح من هذين الجدولين ان شكل الارتباط للصادرات و الواردات على التوالي يقع داخل حدود فترة الثقة 95% لأغلب الفجوات الزمنية ومن ثم ان معاملات الارتباط الذاتي لا تختلف عن الصفر في عدة مواقع من الفجوات الزمنية وبالتالي السلسلة الزمنية متكاملة من الرتبة الاولى ($d=1$) على ان هذا المعامل يقع خارج حدود فترة الثقة 95% عند ثلاث مواقع زمنية بالنسبة لكل من للصادرات و الواردات وهذا عند الفجوات (29,2,1) ثم (8,2,1) على الترتيب مما يستوجب تحليل نموذج ARIMA عند هذه الفجوات.

2. تقدير النموذج

بناء على النتائج السابقة لخطوة التعرف فان الصيغة العاملة للنموذج تصبح كما يلي:

ا / الصادرات

$$Y^*_t = \alpha + \alpha_1 Y^*_{t-1} + \alpha_2 Y^*_{t-2} + \alpha_{29} Y^*_{t-29} + \beta \mu^*_t + \beta_1 \mu^*_{t-1} + \beta_2 \mu^*_{t-2} + \beta_{29} \mu^*_{t-29} \dots\dots\dots(25)$$

حيث تمثل $\alpha + \alpha_1 Y^*_{t-1} + \alpha_2 Y^*_{t-2} + \alpha_{29} Y^*_{t-29}$ صيغة نموذج الانحدار الذاتي (AR) في حين تمثل $\beta \mu^*_t + \beta_1 \mu^*_{t-1} + \beta_2 \mu^*_{t-2} + \beta_{29} \mu^*_{t-29}$ صيغة نموذج المتوسط المتحرك (MA)

ب / الواردات

$$Y^*_t = \alpha + \alpha_1 Y^*_{t-1} + \alpha_2 Y^*_{t-2} + \alpha_8 Y^*_{t-8} + \beta \mu^*_t + \beta_1 \mu^*_{t-1} + \beta_2 \mu^*_{t-2} + \beta_8 \mu^*_{t-8} \dots\dots\dots(26)$$

بعد اجراء تقدير النموذج تحصلنا على النتيجة التالية :

$$D(\text{LOGEXP}) = 0.00033 - 0.49Y^*_{t-1} - 0.11 Y^*_{t-2} + 0.42 Y^*_{t-29} + 0.016 \mu^*_{t-1} - 0.22 \mu^*_{t-2} + 0.708 \mu^*_{t-29} \dots\dots\dots(27)$$

$$D(\text{LOGIMP}) = 0.0055 - 0.96Y^*_{t-1} - 0.29 Y^*_{t-2} + 0.07 Y^*_{t-8} + 0.46 \mu^*_{t-1} - 0.02 \mu^*_{t-2} - 0.44 \mu^*_{t-29} \dots\dots\dots(28)$$

الفحص الشخصي Diagnostic Checking

يعتبر نموذج الصادرات و الواردات نموذجا ملائما حيث وقعت معاملات الارتباط الذاتي البواقي داخل فترة الثقة 95% بمعنى ان الارتباط الذاتي بين حدود الحد العشوائي غير معنوي و هذا ما يوضحه الشكلين التاليين

جدول رقم 42 : معاملات الارتباط الذاتي البواقي للصادرات

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
. .	. .	1	0.059	0.059	0.2863
* .	* .	2	-0.121	-0.125	1.4947
. *	. *	3	0.182	0.201	4.2506
. *	. *	4	0.142	0.102	5.9439
* .	* .	5	-0.092	-0.067	6.6658
* .	* .	6	-0.142	-0.147	8.4225
. .	. .	7	0.003	-0.045	8.4230 0.004
. .	. .	8	0.043	0.034	8.5912 0.014
* .	* .	9	-0.149	-0.094	10.609 0.014
** .	* .	10	-0.233	-0.195	15.603 0.004
* .	* .	11	-0.093	-0.142	16.401 0.006
. .	* .	12	-0.065	-0.096	16.799 0.010
* .	* .	13	-0.188	-0.122	20.181 0.005
. .	. *	14	0.056	0.143	20.484 0.009
. .	. .	15	0.069	0.027	20.962 0.013
. .	. *	16	0.058	0.085	21.303 0.019
. .	. .	17	0.026	-0.012	21.370 0.030
. .	. .	18	0.017	-0.050	21.399 0.045
. *	. *	19	0.153	0.086	23.864 0.032
. .	. .	20	0.038	-0.026	24.017 0.046
. .	. .	21	-0.017	-0.023	24.050 0.064
. .	* .	22	-0.021	-0.157	24.098 0.087
. *	. .	23	0.118	0.033	25.670 0.081
. *	. *	24	0.083	0.101	26.468 0.090
** .	* .	25	-0.226	-0.158	32.506 0.027
* .	. .	26	-0.077	-0.037	33.220 0.032
. .	* .	27	-0.022	-0.107	33.280 0.043
* .	. .	28	-0.068	-0.002	33.863 0.051
* .	. .	29	-0.120	0.017	35.689 0.044
* .	* .	30	-0.162	-0.168	39.087 0.027
. .	* .	31	-0.025	-0.106	39.170 0.035
. .	. .	32	0.009	-0.039	39.181 0.047

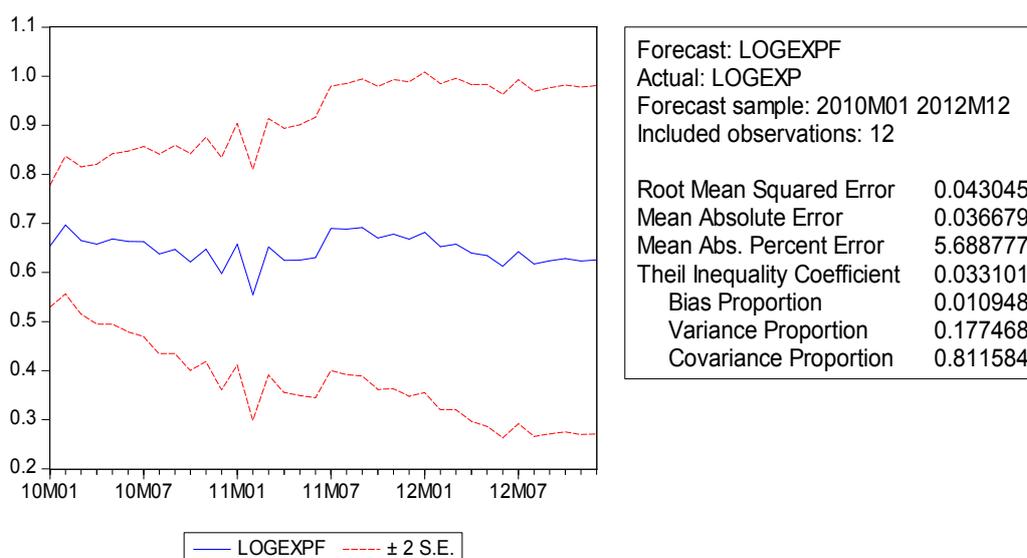
جدول رقم 43: معاملات الارتباط الذاتي البواقيل للواردات

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. .	. .	1	-0.056	-0.056	0.3145	
* .	* .	2	-0.080	-0.084	0.9796	
. .	. .	3	0.052	0.043	1.2628	
. .	. .	4	0.028	0.027	1.3458	
** .	* .	5	-0.210	-0.201	6.0151	
* .	* .	6	-0.089	-0.116	6.8701	
* .	* .	7	-0.096	-0.151	7.8722	0.005
. *	. *	8	0.113	0.104	9.2791	0.010
. *	. *	9	0.147	0.179	11.683	0.009
. .	. .	10	0.002	0.020	11.683	0.020
. .	. .	11	-0.026	-0.061	11.761	0.038
. *	. .	12	0.143	0.054	14.113	0.028
. .	. *	13	0.040	0.076	14.295	0.046
. .	. *	14	-0.008	0.118	14.303	0.074
* .	. .	15	-0.112	-0.052	15.783	0.072
. .	* .	16	-0.036	-0.071	15.943	0.101
. .	* .	17	-0.050	-0.095	16.249	0.132
* .	* .	18	-0.153	-0.173	19.157	0.085
* .	* .	19	-0.125	-0.109	21.105	0.071
* .	* .	20	-0.093	-0.192	22.196	0.075
. .	* .	21	0.051	-0.074	22.530	0.095
. .	* .	22	-0.031	-0.154	22.653	0.123
. .	. .	23	0.037	-0.062	22.830	0.155
. .	. .	24	0.049	-0.030	23.147	0.185
. .	* .	25	-0.010	-0.106	23.161	0.230
. .	. .	26	0.016	0.004	23.196	0.279
. .	. *	27	0.058	0.130	23.669	0.309
* .	. .	28	-0.124	0.014	25.849	0.258
* .	. .	29	-0.070	0.013	26.559	0.275
* .	* .	30	-0.067	-0.075	27.200	0.295
. .	. .	31	-0.007	0.031	27.208	0.346
* .	. .	32	-0.080	-0.015	28.156	0.351
. .	. .	33	-0.007	-0.061	28.164	0.403
. .	* .	34	0.012	-0.080	28.187	0.455
. *	. .	35	0.158	-0.024	32.111	0.315
. .	* .	36	-0.053	-0.193	32.552	0.342

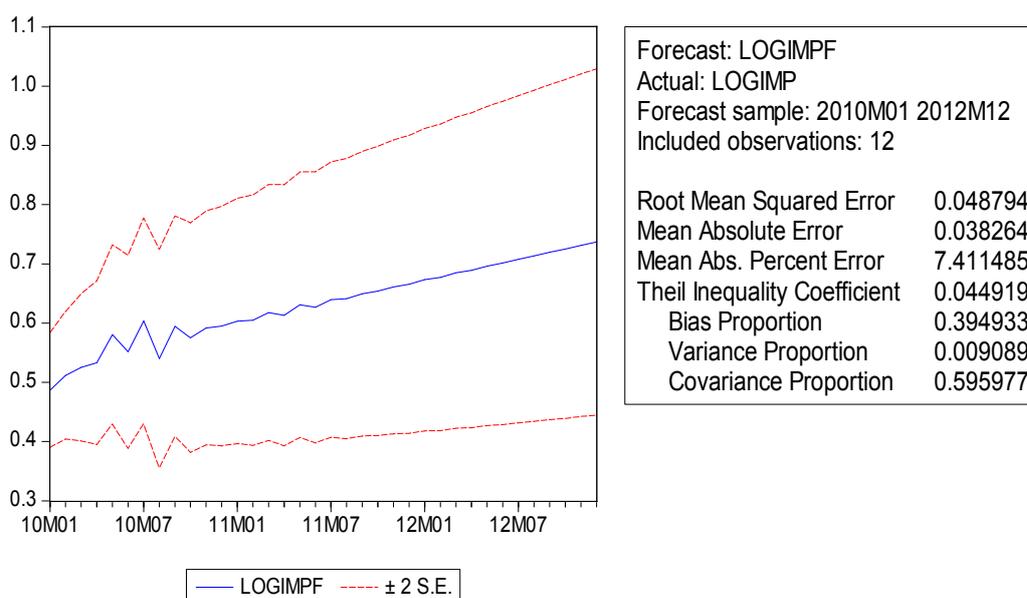
1. التنبؤ

تعتبر عملية التنبؤ المرحلة الاخيرة بعد حرق مراحل التعرف و تقدير ثم فحص النموذج و بغية ذلك نقوم بتوسيع فجوة العينة الى السنوات المراد دراستها لتتحصب على الشكل الاتي :

شكل رقم 26: التنبؤ بتدفق الصادرات وفق نموذج ARIMA



شكل رقم 27: التنبؤ بتدفق الواردات وفق نموذج ARIMA



المقاييس المتعلقة باختبارات الدقة التنبؤية لنموذج ARIMA

من الشكل السابق فيتضح بالنسبة للجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ Root Mean Square Error {RMSE} و RMSE متوسط القيم المطلقة للخطأ فهو يساوي 0.04 و 0.03 على التوالي بالنسبة للصادرات و الواردات و هما معدلان يقتربان من الصفر و يدل على المقدرة العالية للتنبؤ اما بالنسبة لمعامل عدم التساوي لثيل Theil's inequality coefficient فهو يساوي ايضا 0.04 و هذا يعني تقارب تساوي بين القيمة المتوقعة و القيمة الفعلية للمتغير التابع يعني ان T تساوي الصفر ويدل هذا على مقدرة كبيرة للنموذج على التنبؤ وكلما قلت قيم هذه المقاييس كلما كان النموذج المستخدم أكثر دقة في التنبؤ.

1.4.3 التنبؤ القياسي Econometric Forecasting

من خلال بحث مقاييس التنبؤ فان نموذج ARIMA يعتبر النموذج الافضل للتنبؤ كما وضحه الاشكال السابقة () الى انه بالرغم من افضلية النماذج السلاسل الزمنية و بالأخص كل من نموذج التحليل الانحدار الاتجاهي (Var) و نموذج بوكس-جنكنز في التنبؤ في الاجل القصير الى ان احتمالية الخطأ الذي يمكن ان تحدث في التنبؤ العلمي وفق هذين النموذجين باعتبار ان التغيرات المفاجئة و الكثيرة الذي وقعت خاصة في قطاع الصادرات ومن ثم النفط (اثار ازمة ليمان براذرز- ازمة اوربا السيادية- الحضر على نفط ايران وملفها النووي- الربيع العربي و ازمة ليبيا.....) كان لها اثر على دقة التنبؤ بالصادرات الجزائرية مما يجعل من انتهاج تنبؤ القياسي Econometric Forecasting خيارا اخر كالاتماد على نماذج الانحدار وفق منهجية المربعات الصغرى كما سنتطرق اليه في الخطوات التالية :

نقوم وفق هذه المنهجية على تقدير ظاهرة الدراسة (دالتي الصادرات و الواردات) وفق نموذج الانحدار المتعدد على النحو الاتي:

$$\text{LOGEXP} = 0.730 \cdot \text{LOGOIL} + 0.74 \cdot \text{LOGEUUS} - 0.789 \dots \dots \dots (29)$$

$$R^2 = 0.84, \text{DW} = 1.74$$

$$\text{LOGIMP} = 0.87 \cdot \text{LOGEUDZ} + 0.85 \cdot \text{LOGFPI} + 0.09 \cdot \text{PEUM} - 0.06 \cdot \text{LOGINF} - 0.063 \cdot \text{EX} - 3.99 \dots \dots \dots (30)$$

$$R^2=0.87, DW =0.7$$

وفق هذا التنبؤ المشروط نقوم بتعويض السيناريوهات المطلوبة و الموضوعة في الجدولين السفليين و نعوضها في المعادلة لنحصل على النتائج الموضحة في الجدولين التاليين:

جدول رقم 44: سيناريو الصادرات

قيمة الصادرات	اسعار النفط	سعر صرف الاورو مقابل الدولار	
68,51	100	1, 3	السيناريو 01
80,46	110	1,47	السيناريو 02
67,08	110	1,15	السيناريو 03
36,8	60	0,95	السيناريو 04
22	30	0,95	السيناريو 05
103	150	1,5	السيناريو 06

جدول رقم 45: سيناريو الواردات

قيمة فاتورة الواردات	بقاء العوامل الاخرى على حالها	سعر صرف الاورو مقابل الدولار الامريكى	
40,7	2010	1.32س كما هو في 2010	السيناريو 01
46.6	2010	1,5	السيناريو 02
29	2010	0.944	السيناريو 03
44	2008	1.47	السيناريو 04
36	2008	1.2	السيناريو 05
28	2008	0.994	السيناريو 06
39	2011	1.29	السيناريو 07

ما يمكن ان نعلق به على نتائج الجدول الاول هو التبعية المطلقة للصادرات الجزائرية للخدمات الخارجية (اسعارالنفط) حيث من خلال ستة سيناريوهات نجد ان سناريو انخفاض النفط له اثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري من خلال تدهور الصادرات على صعيد مباشر حيث انخفاض النفط الى مستوى السيناريو 04 و 05 من شأنه ان يحدث عجزا تجاريا مقارنة بواردات السنوات الاخيرة التي شهدناها و هذا الذي يقود مباشرة الى الاستنجد بمخزونات

احتياطي الصرف و صندوق ضبط الموارد على ان الممول الرئيسي لهذين الموردين هو برميل النفط و تدهور الاخير على نحو هذين السيناريوين على مدار متوسط سيجل من سيناريو 1986 الذي عاشته الجزائر و تبعياته من الاستدانة و اللجوء الى الخارج يتكرر.

اما يمكن ان نعلق به على نتائج الجدول الثاني هو ارتفاع الواردات عن كل سيناريو انخفاض الدولار امام الاورو ومن ثم انخفاض الدينار الجزائري امام الاورو كما جاءت به فرضيات الدراسة هو يضحهم من فاتورة الاستيراد على نحو اثر سلبي مباشر على قطاع التجارة في حين ان ارتفاع الدولار امام الاورو و من ثم ارتفاع الدينار مقابل الاورو ينجر عنه انخفاض الواردات كما هو مفترض في سيناريو الثالث .

4.3 مناقشة النتائج و التوصيات

ان علاقة اسعار صرف بمكونات التجارة الخارجية بصفة عامة او بقطاع معين بصفة خاصة لطالما كانت دراسات يغلب عليها جدل حول النتائج النهائية وهذا لاختلاف الاثر نسبة للظاهرة المراد تفسيرها او نسبة لاختلاف فترات الدراسة او نسبة لاختلاف منطقة لأخرى و حتى في المنطقة و الفترة ذاتها وجد هذا الاختلاف مما جعل حذرنا يزداد ايضا هو الاقدام على التنبؤ و عدم الاكتفاء بتفسير الظاهرة اعتبار منا ان العمليتين مكملتين لبعضهما البعض و بعد عرض نتائج هذه الدراسة فان اثر سعر صرف العملة له اثر على التجارة الخارجية وهذا ما تتفق عليه كثير من الدراسات الحديثة

وهذه الدراسة تأخذ خصوصية نتائجها على نحو ان تحركات اسعار الصرف الاجنبية(الاورو و الدولار) تقود تحركات في كل من الصادرات و الواردات الجزائرية حيث ان انخفاض سعر صرف الدولار اما الاورو يقود تحركات الصادرات الى الاعلى وهذه النتيجة كما اسلفنا تواجه حالة عدم القبول في الوسط الاقتصادي الجزائري كون حجم تكمن في ان الدولار هو عملة الصادرات وان اي انخفاض يسبب انخفاض في ايرادات الدولة الا ان العلاقة العكسية بين الدولار وسعر النفط على مدار فترة الدراسة تبين ان اي انخفاض للدولار يؤدي الى ارتفاع سعر النفط الذي يعود بالفائدة على الايرادات الجزائرية كون ان معدل تغطية ارتفاع النفط هو اكبر من انخفاض الدولار اما بالنسبة للواردات فقد اوضحت الدراسة القياسية ان انخفاض الدينار الجزائري امام الاورو له اثر سلبي على الواردات اي ان مواصلة انتهاج بنك الجزائر تخفيض الدينار امام الاورو يرفع من فاتورة الواردات وان هذه سياسة سعر صرف الدينار امام الاورو تبقى امرا غير مفهوما و امرا يستوجب مراجعة من صناع السياسة النقدية في حين يبقى التثبيت امام الدولار امرا حسنا اعتبار للموازنة العامة التي تعتبر اولوية في الوقت الحالي و في المجمل جاءت نتائج الدراسة كالآتي

- للصدمات الخارجية اثر بالغ على التجارة الخارجية.
- انخفاض الدولار(سعر صرف الاورو امام الدولار) له اثر ايجابي على الصادرات الجزائرية.

- علاقة عكسية ابتداء من 2002 بين سعر صرف الدولار و النفط بنحو ان انخفاض الدولار ينجم عنه ارتفاع النفط و العكس صحيح.
- انخفاض الدينار امام الاورو يرفع من فاتورة الواردات ومن ثم له اثر سلبي على الواردات.
- وجود علاقة معنوية لأثر اسعار المواد الغذائية و التضخم و الشراكة الاوروجزائرية على الواردات .
- الشراكة الاوروجزائرية منذ دخولها حيز التنفيذ في 2005 لها تأثير سلبي على الواردات.
- اساليب التنبؤ افرزت تصاعد قيمة الواردات في الاجل القصير في حين افرزت استقرار نوعيا في السنتين الاوليتين ثم انخفاض صغير في السنة الثالثة 2012.

2 توصيات الدراسة

تتلخص توصياتنا فيثلاث توصيات و هي كما يلي

1-الانتهاج نظام سعر صرف المعموم

اخترنا هذا العنوان للتوصية الاولى لأننا على يقين ان سعر صرف في الجزائر هو اقرب للتثبيت منه الى التعويم المدار و هذا الاخير يكون نتيجة اهداف نقدية بالدرجة الاولى تتماشى مع الاهداف الاقتصادية للسلطة و الهدف المرجو في الاونة الاخيرة هو كبح جماح الارتفاع المتواصل للواردات بالتدخل في سعر صرف الدينار امام الاورو لصالح الاول على حساب الثاني كحل نسبي في الاجل القصير بالرغم من وجود قناعة لدى الباحث بلوغ هذا الهدف هو رهين عوامل اخرة تخرج عن ارادة السياسة النقدية الى احلال الواردات و منع تهريب الاموال والفساد و تقديم المصلحة العاملة على المصالح الشخصية

2-انخفاض الدولار و ان كان في صالح الصادرات الجزائرية فانه غير كذلك فيما تعلق باحتياطي الصرف الذي يتضرر من الدولار المنخفض (انخفاض هذه الاصول) مما يستوجب بحث استراتيجية تسيير باحتياطي الصرف كإنشاء صندوق سيادي كهيئة استثمارية مستقلة وان كان تحت وصاية و تسيير و زارة المالية فهو معني بمراقبة البرلمان مثل صناديق سيادية دولية و على عكس صندوق ضبط الموارد الجزائري²⁹⁵و ينبغي هذا الصندوق اضافة الى اذونات الخزينة

²⁹⁵ قانون رقم 02-2000 للمؤرخ في 27 جوان 2000 و المتعلقة بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 جريدة رسمية عدد 37 بتاريخ 28-06-2000

التي هي ملاذ امن في الازمات اصولا دولية وفق استراتيجية مدروسة على غرار صندوق قطر
وصندوق السيادي النرويحي اللذان حققا مكاسب جيدة في السنوات الاخيرة.

3 احلال الواردات بمنتجات تكفيها عن مغبة الاسترسال في الاستيراد وذاك بتقديم سياسة
الاستثمار عن سياسة الاستيراد والدفاع عن مصلحة المؤسسات داخل القطر الجزائري بدل
التهاون عن مصالحها بتقديم الواردات و ذلك يكون ايضا باستخدام ادوات التقليدية و الغير
التقليدية (الحماية الفعالة) و لو بشكل نسبي مرتفع عما هو عليه الحال اليوم لحماية ما تبقى
من الانتاج الجزائري

4-نوصي بأجراء دراسة ذات صلة بالموضوع كون هذا الموضوع وبالرغم من اهميته يكاد يفتقد
في الدراسات الاكاديمية الجزائرية.

اولا:المراجع باللغة العربية

الكتب

1 عبد الحي زلوم "حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد" المؤسسة العربية للنشر
2005

1 عبد القادر محمد عطية عبد القادر عطية "الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"
الطبعة الثالثة الدار الجامعية جامعة الاسكندرية 2009-2008.

2 عبد القادر محمد عطية عبد القادر عطية "الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق" الطبعة
الثالثة الدار الجامعية جامعة الاسكندرية 2009-2008.

3 ناصر دادي دون ومنشاوي محمد «اثار انضمام الجزائر م ع للتجارة» المحمدية العامة،
الجزائر، 2003 .

4 مغراوي شلي علي "اليورو و الآثار على اقتصاديات البلدان العربية و العالم" الطبعة
الأولى مكتبة الزهراء شرق القاهرة 2000.

5 سمير صارم "النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية" في: الندوة السنوية لجمعية البحوث
والدراسات بعنوان العرب والعالم اليوم. - دمشق: اتحاد الكتاب العرب. 2003. ص 15-17.

الرسائل الجامعية

1 بودري شريف "تقلبات أسعار الصرف الدولار و الأورو و أثرها على الاقتصاد
الجزائري" مذكرة ماجستير جامعة الشلف 2009.

2 صباغ رفيقة"اثر سعر صرف الدولار و الاورو على التجارة الخارجية الجزائرية" جامعة
تلمسان. 2007-2006.

3 علة محمد "الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد واثار الدولار على الاقتصاد الجزائري" رسالة التخرج متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 2002-2003.

4 قحاييرية آمال "الوحدة النقدية الأوروبية-الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب" رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. 2006.

المقالات و الدراسات

1. احمد حسين بتال العاني " استخدام نماذج ARIMA في التنبؤ الاقتصادي " بحث مقدم لكلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الانبار 2004.
2. المجلس الاقتصادي للتنمية و الاعمار "اثر انخفاض سعر صرف الدولار على اقتصاد الفلسطيني" بكدار 2008.
3. أحمد السيد النجار "الطفرة النفطية العربية الثالثة. دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف"، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة يونيو 2006.
4. باري ايشنجرين « وجهة نظر: اختبار إجهاد لليورو » مجلة التمويل والتنمية العدد 2 المجلة رقم 46 يونيو 2009م ص، 19-20.
5. جوزيف ستيغليتز "تحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة وليس إلى لعنة" ريفنسيو ووتش معهد المجتمع المفتوح نيويورك 2005.
6. قصي عبد الكريم إبراهيم أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة -النفط السوري نموذجاً"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011 ص 72-73.
7. وصاف سعيد "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر-الواقع والتحديات -مجلة الباحث عدد 01/2002 ص 11-12

8. مجدي الشوريجي اثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات
المصرية

[http://faculty.kfupm.edu.sa/coe/sadiq/proceedings/SCAC2004/39.ASC036.AR.ElShou
rbagui.Effect%20of%20External%20Economic%20Sh%20_1_.pdf](http://faculty.kfupm.edu.sa/coe/sadiq/proceedings/SCAC2004/39.ASC036.AR.ElShou
rbagui.Effect%20of%20External%20Economic%20Sh%20_1_.pdf)

النشرات و التقارير

- جريدة الخبر الصادرة يوم، 20-5-2006.
- بشير مصيطفى "الشراكة الجزائرية الأوربية: الرؤية الغائبة" جريدة الشروق.
2009.06.17.

القوانين

1. المادة رقم 10 و 14 و 6 من دستور الجزائر 1976 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 المتضمن إصدار
دستور الجمهورية الجزائرية.
2. الأمر رقم 78-02 المؤرخ في 11 نوفمبر 1978 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية و
الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 14/02/1978 العدد 76.
3. قانون رقم 79-88 المؤرخ في 19 جويلية 1988 المتعلق لممارسة احتكار الدولة للتجارة
الخارجية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
4. الامر رقم 90-10 المتعلق بقانون القرض و النقد المؤرخ في 04/10/1990، الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية رقم 16.
5. المواد 41 و 40 من 9-16 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1990 المؤرخ في 07/8/1990
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
6. قانون رقم 91-25 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1992 المؤرخ
في 18/12/1991 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 36.

7. أمر رقم 96-22 المؤرخ في 09/07/1996 يتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين
بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج المعدل والمتمم ،الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية العدد 43 الصادرة في 10/07/1996
8. قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 و المتعلقة بقانون المالية التكميلي
لسنة 2000 جريدة رسمية عدد 37 بتاريخ 28-06-2000.
9. المادة 3 من الأمر رقم قانون رقم 01-02 لمتعلق بتأسيس تعريف جمركية جديدة المؤرخ في
22-08-2001 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 47.
10. الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت 2003 و المتعلق
بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 64 .
11. الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 09/07/1996 يتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين
بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج المعدل والمتمم للأمر رقم 96-22،
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 12 ، الصادرة في
23/02/2003.
12. المرسوم التنفيذي رقم 10811 المؤرخ في 6 مارس 2011 والمحدد للسعر الأقصى عند
الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع
بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، الصادر
في الجريدة الرسمية رقم 15.
13. مرسوم رئاسي رقم 05-195 المؤرخ في 27 أفريل 2005 ، التصديق على الاتفاق الأوروبي
المتوسطي لتأسيس الشراكة الأوروبية الجزائرية، الجريدة الرسمية عدد 31 ، 30 أفريل 2005.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1/ Book

1. Abdelatif Benachenhou, « *planification et développement en Algérie 1962-1980*, ENED, 1980.
2. Abderrahim Lamchichi « *l'Algérie en crise* », le Harmattan, paris, 1991.
3. Béatrice Majnoni d'Intignano' *l'euro notre monnaie notre problème* », Ebook, paris, mars 2008.
4. Box G, Jenkins G, *Time Series Analysis, Forecasting and Control*, San Francisco: Holden-Day.(1970)
5. Dominick Salvatore, 2008, "*Economie internationale* » traduction par Fabienne Leloup et Achille Hannequartv, de Boeck, Bruxelles, 9e Edition, 2008.
6. Isabelle cadoret et Cathrine benjamin, Franck Martin et Nadine Herrard et Steven Tanguy « *économétrie appliquée* », de Boeck, 2004
7. Jean-Didier Lecaillon, Jean-Marie Le Page, Christian Ottauj "*Economie contemporaine*", de Boeck, Bruxelles, 3e édition, 2008.
8. Kenen P. 2002. "*Currency Unions and Trade: Variations on Themes by Rose and Persson*" , Princeton University. Mimeo.
9. Mahrez hadj Said « *l'industrie Algérienne : crise et tentatives d'ajustements* », le harmattan, Paris 1996.
10. M. E Benissad *Eléments d'économie pétrolière – les hydrocarbures présent et future*, OPU, Alger 1981.
11. Paul R. krugman et al, traduction par Achile H et Fabienne L, 2003, "*économie internationale*", De Boeck; 4e édition, pp 140-159
12. Sid Ahmed, A."*Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles* (IBR), Tome 2, Publisud, Genève", 1990.
13. Régis bourbonnais ; 2004 « *Econométrie* », DUNOD, Paris, France, 5e édition, 2004.
14. Temmar H, « *stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie* », OPU, Alger, 1983.

2/ Articles, Working Papers

1. Abba Abubakar S and Zhang Y, 2012 , “*Exchange Rate Volatility, Trade flows and Economic Growth in a Small Open Economy*”, International Review of Business Research Papers Vol. 8. No.2. March. Pp. 118 – 131
2. Abdulhamid S, Taisier A. Z, 1996, »*Real Exchange Rates And U.S. Bilateral Trade*», Journal Of Applied Business Research, Vol 12, No 4 , pp138-144
3. Adam S Posen, « *Whay the euro will not reveal the dollar*”, International finance, vol1, 2008, pp. 75-100.
4. Agnés Bénassy-Quéré. A, 2009, « *Taux de change d'équilibre, une question d'horizon* », revue économique, vol 60, 03-2009, p567-666
5. Agnés Bénassy-Quéré and B. Cœuré, 2010, « "*Le rôle international de l'euro: chronique d'une décennie*" », Revue d'Economie Politique, 120 (2), 357-377.
6. Agnés Bénassy-Quéré A., Mignon, V. and A. Penot (2007), “*China and the relationship between the oil price and the Dollar*”, Energy Policy 35, pp5795-5805.
7. A. Bénassy-Quéré, G. Bransbourg et A. Henriot, 2008. « « *Perspectives à moyen et long termes sur le taux de change de l'euro* », Politique de change de l'euro Rapport du Conseil d'Analyse Economique n° 80.
8. Agnon J 1993, « *Exchange Rate Variability and the Level of International Trade* », Journal of International Economics, n°34, p. 269-287
9. Akhtar M. and R. Spence Hilton (1984), “*Effects of Exchange Rate Uncertainty on German and U.S. Trade*”, Federal Reserve Bank of New York. Quarterly Review. Vol 9, 7-16.
10. Akhtar M. A. and Hilton R.S. (1984), «*Exchange Rate Uncertainty and International Trade: Some Conceptual Issues and New Estimâtes for Germany and the United States*», Federal Reserve Bank of New-York, Research Paper No. 8403, May, pp 78-85.
11. Akram, Q.F. (2004) “*Oil Prices and Exchange Rates: Norwegian Evidence*”, The econometrics Journal, Volume 7, Issue 2, 476-504.
12. Amano Robert A., and Simon Van Norden. (1998), "*Oil Prices and the Rise and Fall of the U.S. Real Exchange Rate.*" Journal of International Money and Finance 17.2, pp299-316.
13. Anderson J., van Wincoop E., 2003. *Gravity with Gravitas: A Solution to the Border Puzzle*. American Economic Review 93, pp. 170-192.

14. Ardalani Z., and M. Bahmani-Oskooee. 2007. "*Is There a J-Curve at the Industry Level?*" *Economics Bulletin* 6(26): 1–12.
15. Ardalani Z., and M. Bahmani-Oskooee. 2007. "*The J-Curve at the industry level: evidence from U.S.-India trade*", *Economics Bulletin*, Vol. 29 no.2 pp. 1520-1529.
16. Arize A.C., (1995), "*The effects of exchange rate volatility on US exports: an empirical investigation*" *Southern Economic Journal*62, 34–43.
17. Arize A.C., (1997), "*Conditional exchange rate volatility and the volume of foreign trade: evidence from seven industrialized countries*", *Southern Economic Journal*, 64, 235–254.
18. Arize C. A. T and Osang, .and Slottje J. D(2008), '*Exchange-rate Volatility in Latin America and its Impact on Foreign Trade*', *International Review of Economics and Finance*, 17, 1, 33–44
19. Asseery A & Peel D. A. (1991), *the effects of exchange rate volatility on exports*. *Economics Letters*, 37, 173-1 77.
20. Baak S. J (2004), "*Exchange Rate Volatility and Trade among the Asia Pacific*", *International University of Japan*. <http://repec.org/esFEAM04/up.29293.1080736850.pdf>
21. Balassa Bela 1986 " *Policy Responses to Exogenous Shocks in Developing Countries*" *The American Economic Review*, Vol.76,No.2, May 1986, pp75-78
22. Balassa Bela and McCarthy, F. Desmond (1984), "*Adjustment Policies in Developing Countries, 1979 - 83: An Update,*" *World Bank Staff Working Paper*, No. 675, Washington, D.C.
23. Barr D, Francis B and David M (2003) "*Life on the Outside*" *Economic Policy*, 573-613.
24. Bailey M J., Tavlas G.S. and Ulan M. (1986), «*Exchange Rate Variability and Trade Performance: Evidence for the Big Seven Industrial Countries*», *WeltwirtschaftlichesArchive*, *Review of World Economies*, p. 466-477.
25. Bailey M J. and George S. Tavlas (1988), "*Trade and Investment Under Floating Rates: the U.S. Experience*", *Cato Journal* (Fall): 421-49.
26. Bahmani-Oskooee M. and S. Hegerty (2007), '*Exchange Rate Volatility and Trade Flows: A Review Article*', *Journal of Economic Studies*, 34, 3, 211–55.
27. Barr D., Breedon F. and Miles D. (2003). '*Life on the outside: economic conditions and prospects outside Euroland*', *Economic Policy*, Vol. 37, pp. 573-613.

28. Barry E, 2005 “*Sterling’s past, Dollar’s Future: Historical perspectives on reserve currency competition*“, national bureau of research, Working Paper 11336, Cambridge, pp 2.
29. Bélanger D., S. Gutiérrez D. Racette and J. Raynauld (1988) «*Exchange Rate Variability and Trade Flows : Sectoral Estimâtes for the U.S. Canada Case*», Cahiers de recherche del'Institut d'économie appliquée, (IEA-89-01) École des Hautes Études Commerciales.
30. Bélanger D., S. Gutiérrez D. Racette and J. Raynauld (1992) , “*The Impact of Exchange Rate Variability on Trade Flows: Further Results on U.S. Imports from Canada, North American*», Journal of Economics and Finance, 3, 888-892
31. Benabdellah Y., «*Croissance économique et dutch disease en Algérie*», Cahiers du cread, n°75, Alger, 2006
32. Bhagwati J. N. (1958), “*Immiserizing Growth: A Geometrical Note*”, Review of Economic Studies, No. 3, pp. 201-205.
33. Bhagwati J. 1972. “*La croissance appauvrissante: note géométrique*”, cité par Jean-Philippe Koutassila « *Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun* », document du travail, N° 24, 1998, pp23-25
34. Bini-Smaghi L (1991), *Exchange Rate Variability and Trade: Why Is It so Difficult to Find any Empirical Relationship?* Journal of Applied Economics 23 (May): 927-35
35. Bjørnland H. C. (2008), “*Oil Price Shocks and Stock Market Booms in an Oil Exporting Country.*” Working Paper from Norges Bank, pp 1502-8143.
36. Blanchard O. J. and J. Gali (2007), *The Macroeconomic Effects of Oil Price Shocks: Why are the 2000s so different from 1970s?* MIT Department of Economics Working Paper No. 07-21.
37. Brada J C. and José A. M. (1988), “*Exchange Rate Risk, Exchange Rate Regime and the Volume of International Trade*”, KYKLOS, 41: 263-80.
38. Bredin D., Fountas S. And Murphy E. (2003), “*An Empirical Analysis of Short Run and Long Run Irish Export Functions: Does Exchange Rate Volatility Matter?*”, International Review of Applied Economics, 17, 193-208.
39. Brown S. P. A. and M. K. Yucel (2000), “*Oil Prices and the Economy.*”, Southwest Economy, Federal Reserve Bank of Dallas, Issue: 4.
40. Buckle R. A et al (2002), “*A structural VAR model of the New Zealand business cycle*”, Web: <http://www.treasury.govt.nz/workingpapers/2002/twp02-26.pdf>

41. Burbidge J. and A. Harrison (1984), “*Testing for The Effect of Oil Price Rises Using Vector Auto regressions.*” *International Economic Review* 25: 459-484
42. Büyükşahin B, Haigh M.S, Harris, J.H, Overdahl, J.A, and Robe 2008, “*Fundamentals, Trader Activity and Derivative Pricing*”. SSRN Working Paper #966692, M.A.
43. Caesar Cheelos (--), *Determinants of Imports Demand in Zambia, Electronic Publications from University of Zambia*, Lusaka, Published on the Internet by the SAP- Project at <http://www.iaup.org/iaup/sap/>.
44. Camaero. M., E. Gómez-Herrera and C. Tamarit (2012): “*The Euro Impact on Trade. Long Run Evidence with Structural Breaks*” Working Papers in Applied Economics, University of Valencia, WPAE-2012-09
45. Caporale T and Khosrow D (1994), *Exchange Rate Variability and the Flow of International Trade*, *Economic Letters* 46-1 (September): 49-54.
46. Chaudhuri K, and Daniel B.C (1998) *long – run equilibrium real exchanger rates and oil prices*, *economic lehes*, Vol.58, No.2, PP.231 – 238.
47. Cheelo C. (2000). •*Determinants of Imports Demand in Zambia*-. En ligne sur le Web : <http://bij.hosting.kun.nl/iolfJ/esop/pub/icotions/zambio/determinontsl.pdf>
48. Chen, Sh. and Chen, Hu. (2007), “*Oil prices and real exchange rates*”, *Energy Economics*, Vol. 29, pp. 390-404.
49. Chen, Y.-C. and K. Rogoff (2003): “*Commodity currencies*”, *Journal of International Economics*, vol. 60, pp. 133–160.
50. Chinn M, and Louis J. "Real exchange rate levels, Productivity and demand shocks: evidence from a panel of 14 countries." IMF working paper (1997)., pp1-32
51. Chintrakarn P. 2008. *Estimating the euro effects on trade with propensity score matching*. *Review of International Economics* 16 (1): 186– 98.
52. Chowdhury A. R., (1993), “*Does exchange rate volatility depress trade flows?, Evidence from error correction models*”, *the Review of Economics and Statistics*, 76, 700-706 .
53. Coleman S & J.C. Cuestats, & E. Mourelle (2012). *Investigating the Oil Price Exchange Rate Nexus: Evidence from Africa*, Working Paper N° 03/2012, Navarra Center for International Development University of Navara, January 2012

54. Coull Anna.(2009) "**Trading Oil Price Chart – USD.**" Master the Markets, Oil. Web: <<http://www.trading-oil.org/oil-price-chart-usd/>>
55. Christopher F. B & Mustafa C « **The volatility of international trade flows and exchange rate uncertainty** », March 12, 2009.
56. Christophe H « **économétrie appliquée : séries temporelles** » : Web ; [http://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/churlin_E.htm#_Cours_d'Econométrie des Séries Temp.](http://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/churlin_E.htm#_Cours_d'Econométrie_des_Séries_Temp.)
57. Clark P (1973), "**Uncertainty, Exchange Rate Risk, and the Level of International Trade**", Western Economic Journal 11 (September): 303-13.
58. Clark P., Tamirisa, N., Wei, S.J., (2004), **Exchange rate volatility and trade flows-so menu evidence**, IMF WorkingPaper , May 20 04 , International Monetary Fund
59. Cline William R, and John Williamson. 2010. **Estimates of Fundamental Equilibrium Exchange Rates** May 2010. Peterson Institute for International Economics Policy Brief 10-15. Washington: Peterson Institute for International Economics.
60. Constant N B & Zambe Serge & Yue, Y., 2010, "**An Econometric Estimation of Import Demand Function for Cote D'Ivoire**", International Journal of Business and Management, 5(2), pp. 77-84
61. Côté. A (1986), «**Les effets de la variabilité des taux de change sur le commerce international - Une analyse pour le Canada**», L'Actualité économique, vol. 62, no 4, Décembre,p. 501-520
62. Cushman D. O. (1983), "**The effects of real exchange rate risk on international trade**", Journal of International Economics, 15, 45-63.
63. Cushman D. O. (1986), "**Has exchange risk depressed international trade? The impact of third-country exchange risk**", Journal of International Money and Finance, 5, 361-379.
64. Cushman D. O. (1988), "**U.S. bilateral trade flows and exchange risk during the floating period**", Journal of International Economics, 25, 317-330.
65. Cyriac G, Dominique P, "**Appréciation de l'euro ou baisse du dollar ? Quelques éléments d'analyse**", Chroniques d'actualités du CEPN, juin 2008.
66. Das Sujit K.,(2003), "**Effects of Exchange Rates Volatility on International Trade: An empirical Analysis**", Vanderbilt University, March 2003, Manuscript
67. Darby M. R. (1982). "**The Price of Oil and World Inflation and Recession.**" American Economic Review 72: 738-751.

68. De Grauwe Paul, and De Bellefroid, (1986), "**Long Run Exchange Rate Variability and International Trade**, Chapter 8 in S. Arndt and J.D. Richardson, ed. by Real Financial Linkages Among Open Economies, (London: The MIT Press).
69. De Grauwe P. (1988) "**Exchange Rate Variability and The Slowdown in Growth of International Trade**," IMF Staff Papers 35, 63-84.
70. De Nardis S and Claudio V (2003) "**Currency Unions and Trade: The Special Case of EMU**" forthcoming Review of World Economics.
71. Deepak Raj et al, 2009, "**Quantifying the role of biofuels in the global food crisis**, *Web:*<http://deepak.berkeley.edu/WB%20food.pdf>
72. De Sousa J and Julie L (2003) "**Do Currency Unions Solve the Border Effect Puzzle?**" LESSOR/ROSES unpublished
73. Dickey, D. A., and Fuller, W. A., "**Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root**". Journal of the American Statistical Association, Vol. 74, (1979), 427-431
74. Dickey D. and W. Fuller, (1981). "**Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root**," *Econometrica*, 49, P1057-1072
75. Doganlar M. (2002), "**Estimating the impact of exchange rate volatility on export: evidence from Asian countries**", *Applied Economics Letters*, 9, 859- 863.
76. Domenico Fe, K Rogoff and Barbara R « **Can Oil Prices Forecast Exchange Rates?** "Harvard, March 29, 2011.
77. Doyle E. (2001), "**Exchange Rate Volatility and Irish-UK Trade, 1979-1992**", *Applied Economics*, 33, 249-65
78. Engle R., and Granger C. W. J.," **Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing**", *Econometrica*, Vol. 55, (1987), 251-276.
79. Ernesto López-Córdova, J., and Christopher M. Meissner. 2003. "**Exchange-Rate Regimes and International Trade: Evidence from the Classical Gold Standard Era.**" *American Economic Review*, 93(1): 344–353.
80. Eltoney M. Nagy (2001), "**Statistical Oil Price fluctuations and their Impact on the Macroeconomic Variables of Kuwait: A Case Study Using VAR Model for Kuwait**," <http://www.arab-api.org/wps9908.pdf>.
81. Estavadeoral A. B. Frantz and A. Taylor. 2002. "**The Rise and fall of World Trade, 1870-1939**", UC Davis. mimeo.

82. Feenstra R.C. and J. D. Kendall, (1991), “*Exchange Rate Volatility and International Prices*”, Working Paper No. 3644, (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
83. Feenstra R., Markusen. J., Rose. A., 2001. *Using the Gravity Equation to Differentiate among Alternative Theories of Trade*. Canadian Journal of Economics 34, pp. 430-447.
84. Flam H. and Nordström H. (2003). ‘*Trade volume effects of the euro: aggregate and sector estimates*’, mimeo, Institute for International Economic Studies, Stockholm University
85. Flandreau M. and M. Maurel. 2002. “*Monetary Unions, Trade Integration and Business Cycles in 19th Century Europe: Just Do it*”, CEPR discussion Paper No. 3087. London: CEPR.
86. Flandreau M. and M. Maurel..2005. *Monetary unions, trade integration, and business cycles in 19th century Europe*, Open Economies Review 16 (2), 135-52.
87. Franck C (2008), « *Les effets de l'appréciation de l'euro sur l'économie française* », note de conjoncture, juin.
88. Franke G., (1991), “*Exchange rate volatility and international trading strategy*”, Journal of International Money and Finance, 10 (2), 29 2–307.
89. Frankel J. A. and Shang-Jin Wei, (1993) “*Trade Blocs and Currency Blocs.*” Working Paper no. 4335. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA
90. Frankel. J «*The Estimated Trade Effects of the Euro Why Are They Below Those from Historical Monetary Unions among Smaller Countries?*», The University of Chicago Press, February 2010, pp169- 212
91. Ghura Dhaneshwar, & Thomas J. Grennes (1993). “*The Real Exchange Rate and Macroeconomic Performance in Sub-Saharan Africa.*” Journal of Development Economics, 42(1), 155-174
92. Giovannini, A. (1988), “*Exchange Rates and Traded Goods Prices*”, Journal of International Economics, Vol. 24, 45-6 8.
93. Glick R., Rose A., 2002. *Does a currency union affect trade? The time series evidence*, European Economic Review 46 (6), June, 1125-1151
94. gøril Havro et Javier santiso « *Tirer parti de la manne des matières premières: les leçons du Chili et de la Norvège* », Cahier de politique économique, N° 37, OCDE, 2008

95. Goteur P «*Effects of Exchange Rate Volatility on Trade: Some Further Evidence*», IMF Staff Papers, Vol. 32, No. 3, September, (1985), p. 475-512.
96. Granger C. W. J., “*Development in the Study of Cointegrated Variables.*”, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 48(1986), pp.213-228.
97. Habib M. M. & Kalamova, M.M. (2007) “*Are there oil currencies? The Real Exchange Rate of Oil Exporting Countries*”, ECB Working Paper No. 839
98. Hamilton J. D. (1983), *Oil and the Marco economy since World War II*, the Journal of Political Economy 91, 228-248.
99. Hamilton J. D. (1996), *this is what happened to the oil price-macroeconomy relationship*, Journal of Monetary Economics 38, 215-220.
100. Hamilton J. D. (2003), *what is an Oil Shock?* Journal of Econometrics 133, 363-398.
101. Head K., Mayer T., 2000. **Non-Europe: The magnitude and causes of market fragmentation in Europe**, Weltwirtschaftliches Archiv 136 (2), 285-314.
102. Head K., Ries J., 2001. *Increasing Returns versus National Product Differentiation as an Explanation for the Pattern of U.S.-Canada Trade*. American Economic Review 91, pp. 858-876.
103. Helge B and Volker N,”*The Euro’s Effect on Trade Imbalances* “, IMF Working Paper -European Department, October 2010.
104. Hernphill. W.L. (1974). -*The Effects of Foreign Exchange Receipts on Imports of Less Developed Countries* International Monetary Fund’s Staff Papers, val.21, N°3, pp:637
105. Herwartz. H. and H. Weber (2010): “*The Euro’s Trade Effect under CrossSectional Heterogeneity and Stochastic Resistance*” Kiel Working Paper No. 1631, Kiel Institute for the World Economy, Germany.
106. Hian I. k and Alessandro N , Marcelo. O, 2006, “ *estimating trade restrictiveness indices*”, working paper, N°3840, world bank, February,
107. Hook L.S.,& Boon, T.H., (2000), “*Real exchange rate volatility y and Malaysian exports to its major trading partners*”, Working Paper 6, University Putra Malaysia
108. HooperP., & Kohlhagen, S. W. (1978), “*The effect of exchange rate uncertainty on the prices and volume of international trade*”, Journal of International Economics, 8, 483-511.

109. Husain T. and Ter-Martirosyan (2008). “*Fiscal Policy and Economic Cycles in Oil-Exporting Countries.*”, IMF working Paper # WP/08/253., pp1-33
110. Ilhan O, Mete F, and Huseyin K (2008) “*Do Oil Prices Affect the USD/YTL Exchange Rate: Evidence from Turkey*”, Privredna kretanja i ekonomska politika 115 / 2008, pp49-61
111. IMF (1984), “*Exchange Rate Volatility and World Trade*”, IMF Occasional Paper, No. 28, Washington: International Monetary Fund.
112. Islam M. A and Kabir Ha (2004), *an econometric estimation of the aggregate import demand function for Bangladesh: Some further results.* Applied Economic letters, Volume 11, pp. 575- 580.
113. Isard W., 1954., *Location Theory and Trade Theory: Short-Run Analysis* , Quarterly Journal of Economics, 68, pp. 305- 322
114. Issa R, R. Lafrance and Murray J. (2008), “*The turning black tide: energy prices and the Canadian dollar.* Canadian Journal of Economics, 41(3), 737-759.
115. Iwayemi A and B. Fowowe (2011). *Impact of Oil Price Shocks on Selected Macroeconomic Variables in Nigeria.* , Energy Policy, 39, 603–612.
116. Jacob Viner, 1927, « *Adam smith and Laissez Faire* », The Journal of Political Economy, vol 35, N°2, pp198-232.
117. James D. H, 2011, “*Historical Oil Shocks*”, Department of Economics University of California, San Diego, February 1, pp14.
118. Jason Z, 2009, “*Oil prices and the US dollar exchange rate: Correlation or Causality*”, Web: www.tcnj.edu/~business/economics/documents/Zrada.Thesis.pdf
119. Jammie P & Andrew M & Lindsay F and QT Tran, 2002, “*US Dollar : impact of a depreciation of US \$ an Australian commodities*”, Australian commodities , vol. 9 no, 3, September quarter 2002
120. Jimenez-Rodriguez, R. and M. Sanchez (2005): *Oil price shocks and real growth: Empirical evidence for some OECD countries*, Applied Economics 37, 201-228.
121. Johnson Harry G. 1955. “*Economic Expansion and International Trade*”, Manchester School 23, pp. 95-112
122. Johansen S., and Juselius, K., (1990), “*Maximum Likelihood Estimation and Interference on Cointegration with Application to the Demand for Money*,” Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol., 52, 169-210.

123. John E. Parsons, 2009 "***Black Gold & Fool's Gold: Speculation in the Oil Futures Market***", Centre for Energy and Environment Policy Research, 09-013, September 2009.
124. J.Fry Maxwell and M. Lilien, David, 1986," ***Monetary Policy Responses to Exogenous Shocks*** ", The American Economic Review, Vol.76, No.2, May. 1986, pp 79-83
125. Jungho B et al « ***Exchange Rate Dynamics and the Bilateral Trade Balance: The Case of U.S. Agriculture*** », Agricultural and Resource Economics Review 38/2 (October 2009) 213–228.
126. Justice G. (1983), «***The Impact of Exchange Rate Variability on International Trade Flows***», Technical Paper No. 4, December.
127. Kandil, M (2000), "***Macroeconomic Shocks and Dynamics in the Arab World***," [http:// www.erf.org.eg/html/finance9.pdf](http://www.erf.org.eg/html/finance9.pdf)
- 128.Kasman A. & Kasman A. , (2005), "***Exchange Rate Uncertainty in Turkey and its Impact on Export Volume***", METU Studies in Development, 32 (June), 2005, 41-5 8.
129. Kenen P. T., & Rodrik D. (1984), «***Measuring and Analyzing the Effects of Short-Term Volatility in Real Exchange Rates***», Princeton University, International Finance Discussion Paper No. G-84-01, March, 31 pages.
130. Kenen P. T., & Rodrik D. (1986) «***Measuring and Analyzing the Effects of Short-Term Volatility in Real Exchange Rates***», The Review of Economics and Statistics, 68, p. 311-315
131. Kenen P B 1969, "***theory of optimum currency area: an electric view***" *Monetary problems in the international economy*, University of Chicago, 1969, p 41-60.
132. Kenneth B. Medlock, K.B and Amy Myers Jaffe, "***Who is in the oil futures market and how has it changed?*** James. A BakerIII institution For Public Policy Rice University, USA. August 26, 2009, p8
133. Klein M. W., (1990), "***Sectoral effects of Exchange Rate Volatility on the US Exports***", Journal of International Money and Finance, 9, pp.2 99-308.
134. Koray F., and Lastrapes, W.D. (1989), "***Real Exchange Rate Volatility and U.S. Bilateral Trade: A VAR Approach***", Review of Economics and Statistics , 71, 7 08-7 12
135. Koronen L. and T. Juurikkala (2007). "***Equilibrium Exchange Rates in Oil-Dependent Countries***" BOFIT Discussion Papers 8.

136. Kwabena A. and Samantha M. (2001), *Analysis of the Determinants of Aggregate Import Demand in Brunei Darussalam from 1964 to 1997*, Asian Economic Journal, Vol: 15, No: 1, pp. 61-70.
137. Laurence Cecchini “*Impact de l’euro sur le commerce extérieur Communication au XII ème* », colloque du GDR Economie et Finances Internationales, Bordeaux, juin, 2002
138. Lee K.S., Saucier P., (2005), *Exchange Rate Instability and Trade Integration -The Case of Asia*, 5th International Conference International Trade And Logistics Corporate Strategies and The Global Economy, LE HAVRE – 28-29 September.
139. Leili Nikbakht (2010), « *oil prices and exchange rates: the case of OPEC* », business intelligence journal, January.
140. Iikka K & Tuuli J & Suomen P (2007), “*Equilibrium Exchange Rates in Oil-Dependent Countries*”, WORKSHOPS NO. 12/2007, Vienna, pp393-407.
141. Lütkepohl H. (2001), “*Vector Autoregressions*,” in B. H. Baltagi (ed.), A Companion to Theoretical Econometrics, Blackwell Publishers..
142. Madsen T. K. (1987), “*Empirical export performance studies: a review of conceptualizations and findings*”, in Cavusgil, S.T., Axinn, C. (Eds), Advances in International Marketing, JAI Press, Greenwich, CT, Vol. 2 pp.177-98.
143. Mansoor H. I, 2007, “*Yen Dollar exchange rate and Malaysian macroeconomic Dynamic*” The development economies, Vol 45, XLV-3, PP 315-338
144. Maskus K. E (1986), «*Exchange Rate Risk and U.S. Trade: A Sectorial Analysis*», Federal Bank of Kansas City, Economy Review, March, p. 16-28.
145. Maurice J.G. Bun & Franc J.G.M. Klaassen, 2002. “*Has the Euro increased Trade?*,” Tinbergen Institute Discussion Papers 02-108/2
146. McAleese D. and McCarthy P & Chandra Z and K & Zanalda G (1995), “*External Shocks and Performance Responses during Systematic Transition: The Case of Ukraine*,” Web: <http://www.ukma.kiev.ua/univ/fac/FNS/ecology/ukr/pdf/ukraine.pdf>
147. McCallum J., 1995. *National borders matter: Canada-U.S. regional trade patterns*, American Economic Review 85 (3), June, 615-23
148. McCarthy J., “ *Pass-Through of Exchange Rate and Import Prices to Domestic Inflation in Some Industrialized Economies* ”, Federal Reserve Bank of New York, USA, 2000.

149. McKenzie M. D. and Brooks, R. (1997), "***The Impact of Exchange Rate Volatility on German - US Trade Flows***," *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 7, pp. 73-87.
150. Mackinnon J., "***Critical Values for Cointegration Tests***" in R.F. Engle and C.W.J. Granger (ed.), *Long-run Economic Relationships: Readings in Cointegration*, Oxford University Press, 1991.
151. Medhora R. (1990), "***The Effects of Exchange Rate Variability on Trade: The Case of the West African Monetary Union's Imports***" *World Development*, 18(2), 313-324.
152. Melhem S and Michel T, "***the oil single price and the dollar agricultural resource economic***", West University and Resources economic and Virginia University, 2007.
153. Michel Didier, Agnès Bénassy-Quéré, Gilles Bransbourg et Alain. Henriot, 2008 "***perspectives à moyen et long termes sur le taux de change de l'euro***", Conseil d'Analyse Economique, paris.
154. Micco A., Stein E. and Ordoñez G. (2003). '**The currency union effect on trade: early evidence from EMU**', *Economic Policy*, Vol. 37, pp. 315-356.
155. Min B.S.& Mohammed H.A.& Tang, T.C., (2002) "***An Analysis of South Korea's Import Demand***", *Journal of Asia Pacific Affairs*, 4(1), pp. 1-17
156. Mohamed A. Aljebri & Mohamed A. I (2012) "***The Determinants of the Demand for Imports in GCC Countries***", *International Journal of Economics and Finance* Vol. 4, No. 3; March 2012, pp126-136
157. Myint M. C & Marian R, & Dirk W, "***Exchange Rate Volatility and Exports: New Empirical Evidence from the Emerging East Asian Economies***". , *The World Economy* (2010), 33.2, pp239-269
158. Mundell R "***A theory of optimum currency areas***" *American economic reviews* 51/1961a, PP509-517
159. Nathan S. Balke & Stephen P.A. Brown & Mine K. Yucel, 2002. "***Oil Price Shocks and the U.S. Economy: Where Does the Asymmetry Originate?***", *The Energy Journal*, International Association for Energy Economics, vol. 0(Number 3), pages 27-52.
160. Nelson C., and Plosser, C., "***Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series***." *Journal of Monetary Economics*, Vol. 10 (1982), pp. 139-162.
161. Nitsch V., 2004. **Comparing apples and oranges: The trade effect of multilateral currency unions is small**, dams Alexander, V., Von Furstenberg, G., Méhitz, J.

(éd), *Monetary Unions and Hard Pegs. Effects on Trade Financial Development and Stability*, Oxford University Press et CEPR, 89-100.

162. Nidal R&Peeters, M&Abulaben, D. K., 2012 “ *The impact of exchange rate volatility on trade integration among North and South Mediterranean countries*”, MPRA Paper No. 38080, posted 13. April 2012

163. NovyD(2013), *Gravity redux: Measuring international trade costs with panel data*, CESifo working paper: Trade Policy, No. 3616,

164. Olivier B & Francesco G & Filipa Sa"he *U.S. Current Account and the Dollar*, "NBER Working Paper No. 11137, February 2005

165. Olomola P. A. and A. V. Adejumo (2006): *Oil Price Shock and Macroeconomic Activities in Nigeria*, International Research Journal of Finance and Economics 3, 28-34

166. Olusegun O, and all (2012), “*Oil Price-Exchange Rate Nexus in Nigeria: Further Evidence from an Oil Exporting Economy*, International Journal of Humanities and Social Science? Vol. 2 No. 8, pp113-121

167. Papapetrou E. (2001). “*Oil Price Shocks, Stock Market, Economic Activity and Employment in Greece.*” Energy Economics 23: 511-532

168. Peree E., & Steinherr A. (1989), “*Exchange rate uncertainty a n d foreign trade*”, European Economic Review, 33,12 41-1264.

169. Persson, T., 2001. **Currency union and trade: How large is the treatment effect?**, Economic Policy16 (33), October, 435-448

170. Pfaffermayr, M. (1994): “*Foreign direct investment and exports: A time series approach*”, *Applied Economics* 26, 337-35

171. Phillips P.C. B., “*Understanding Spurious Regression in Econometrics*”, Journal of Econometrics, Vol. 33 (1986), pp. 311-340.

172. Phillips P.C.B and Perron, P., “*Testing for a Unit Root in Time Series Regression*”, *Biometrika*, Vol.75, (1988), 335-346.

173. Pottier C. I., 2001” *ouverture et transition : l'investissement direct étrangers au Viêt-Nam* », Mondes en développement, n111, juillet-septembre

174. Poyhonen P., 1963. *A tentative model for the volume of trade between countries*, *Weltwirtschaftliches Archiv*, 90, pp. 93-100.

175. Rasche R. H. and J. A. Tatom (1977). *The Effects of the New Energy Regime on Economic Capacity, Production and Prices.*” Federal Reserve Bank of St. Louis Review 59(4): 2-12.
176. Rasche R. H. and J. A. Tatom (1981). “*Energy Price Shocks, Aggregate Supply and Monetary Policy: The Theory and International Evidence.*” Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy 14: 125-142.
177. Roach Stephen. “*US Dollar-Oil Correlation Unveiled.*”, Web:[Http://www.dailyfx.com/story/other/free_third_party_research/US_Dollar_Oil_Correlation_219674072277.html](http://www.dailyfx.com/story/other/free_third_party_research/US_Dollar_Oil_Correlation_219674072277.html). 28 Aug. 2008.
178. Ronald I. McKinnon *Optimum Currency Areas, The American Economic Review Vol. 53, No. 4 (Sep., 1963), pp. 717-725*
179. Rose A.K., 2000, “*One money, one market: The effect of common currencies on trade*, Economic Policy 15 (30), April, 7-45.
180. Rose A.K.2001. *Currency unions and trade: The effect is large, Economic Policy*, 16 (33), October, 449-61.
181. Rotemberg, J. J. and M. Woodford (1996): *Imperfect Competition and the Effects of Energy Prices*, Journal of Money, Credit and Banking 28, 549-577.
182. Rudy R & Masaru I(2012), *How Do Foreign and Domestic Demand Affect Exports Performance?* An Econometric Investigation of Indonesia’s Exports, Modern Economy, 2012, V N°3, pp 32-42
183. Saang J. B « *The bilateral real exchange rates and trade between China and the U.S.*”, China Economic Review 19 (20 08) 117 – 127
184. Santini, D. J.(1985). “*The Energy-Squeeze Model: Energy Price Dynamics in U.S. Business Cycles.*” International Journal of Energy Systems 5: 18-25.
185. Serge R “*l’impact du taux de change sur les exportations de l’Allemagne et de la France hors zone euro* », CATT-UPPA WP N°. 9. January 2011.
186. Setser B. W. “*Understanding the Correlation between Oil Prices and the Falling Dollar.*” Council on Foreign Relations. 18 June 2008
187. Sims C. A. and T. Zha (1999): *Error Bands for Impulse Responses*, Econometrica 67, 1113-1155.
188. Sulaiman D. M and Irfan L (2010), “*The Euro - Dollar Exchange Rate & Pakistan Economy*”, European Journal of Scientific Research, Vol.42 No.1, pp.6-15
189. Tanzi V, 1986, “*Fiscal Policy Responses to Exogenous Shocks in Developing Countries*” The American Economic Review, Vol, 76, No.2 Papers and Proceedings of the

Ninety- Eighth Annual Meeting of the American Economic Association.(May, 1986), pp. 88-91.

190. Terry Lynn Karl «*oil-led development: social, political and economic consequences*», working paper, CDDRL, Stanford University, N° 80, January, 2007

191. Tinbergen J., 1962. “*Shaping the world economy: Suggestions for an international trade policy*”, Twentieth Century Fund Press, New York.

192. Thom R., Walsh B., 2002.,”*The Effect of a Common Currency on Trade: Ireland Before and After the Sterling Link*”, European Economic Review 46 (6), June, 1111-23

193. Thursby M.C., & Thursby J. G. (1985), «*The Uncertainty Effects of Floating Exchange Rates : Empirical Evidence on International Trade Flows*», in Ex-change Rates, Trade and the US. Economy, Cambridge University Press, MA, p. 153-166.

194. Thursby M.C., & Thursby J. G.. (1987), «*Bilatéral Trade Flows, the Linder Hypothesis and Exchange Risk*», Review of Economics and Statistics, 69, p. 488-495.

195. Tiwari Aviral Kumar, Mihai Ioan Mutascu, and Claudiu Tiberiu Albuлесcu. "The influence of the international oil prices on the real effective exchange rate in Romania in a wavelet transform framework." *Energy Economics* (2013).

196. Toften K. & Olsen S.O. (2003), “*Export market information use, organizational knowledge, and firm performance*”, International Marketing Review, Volume 20 Number 1 pp. 95 -110

197. Viaene J.M., and C.G. de Vries, (1992), “*International Trade and Exchange Rate Volatility*”, European Economic Review 36, pp. 1311-21.

198. Verleger J., Philip K. "The Oil-Dollar Link." *International Economy* 22.2 (2008): 46-50.

199. Virginia coudert , Velerie Mignon (2008) , *oil price and dollar* , Fourth coming in energy studies review, Vol.15:2 , PP68 – 81

200. Vergil H., (2002), “*Exchange Rate Volatility in Turkey and Its Effect on Trade Flows*”, Journal of Economic and Social Research, 4 (1), 83-99.

201. Wei-Bin Zhang, 2008, «*A Theory of International Trade: Capital, Knowledge, and Economic Structures, Money and prices over time*” Springer, Berlin, pp40-56.

202. Wei S. H, (1996), “*Intra-national versus inter-national trade: How stubborn are nations in global integration*”, NBER Working Paper 5531

203. William R. Cline “*Renminbi Undervaluation, China’s Surplus, and the US Trade Deficit* », Peterson Institute for International Economics., Number PB10-2 0 August 2010.

204. World bank, Pilot Algeria Investment Climate Assessment, June 2006, in: <http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/3361951092412588749/Algeria--ICA~3.pdf>.

205. Zalduendo, J. (2006). *Determinants of Venezuela’s equilibrium real exchange rate*, Working Paper 06/74. International Monetary Fund, Washington DC

206. Zelal et al (1999), *Estimating an Import Function for Turkey, The Central Bank of the Republic of Turkey* (Research Development), Discussion Paper No: 9909, pp. 1-27.

207. Zhang Z S, Kiyotaka M (2003), “*Asian Monetary Integration: A structural VAR Approach*,” <http://www.e.utokyo.ac.jp/cirje/research/03research02dp.html>

208. Zou S. and Stan S. (1998), “*The determinants of export performance: a review of the empirical literature between 1987 and 1997*”, International Marketing Review, Volume 15 Number 5 pp. 333 -356

Site d’internet :

www.bank-of-algeria.dz/

www.bea.gov/

www.bis.org/

www.cagex.dz/

www.douane.gov.dz/

www.joradp.dz/

www.ocde.org/

www.ons.dz/

www.imf.org/

web.worldbank.org/

www.opec.org/

www.eia-international.org/

<http://www.stox-office.com/histo.htm>

www.trading-oil.org/oil-price-chart-usd/.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
I		الاهداء
II		التشكرات
III		الفهرس العام
ا		المقدمة العامة
ب		ما يميز هذه الدراسة عن غيرها
ج		أسباب اختيار الموضوع
د		اهداف الدراسة
هـ		منهج و الادوات المستخدمة في البحث
و		تقسيمات الدراسة
31-1	اثر اسعار الصرف على التدفقات التجارية الخارجية	الفصل الاول
10-2	الدراسات السابقة	
14-11	الدراسات السابقة لأثر الاورو على التجارة الخارجية	
24-15	الدراسات السابقة لأثر الدولار على التجارة الخارجية	
32-25	النماذج المستخدمة	
71-33	التطور و التنظيم المعاصر للتجارة الخارجية في الجزائر	الفصل الثاني
45-33	الخلفية النظرية المفسرة للتجارة الخارجية الجزائرية	
55-46	التطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر (مرحلة الاحتكار)	

61-56	تحرير التجارة الخارجية الجزائرية	
70-62	اختلال التجارة الخارجية في الجزائر	
175-71	النمذجة القياسية لآثر الاورو والدولار على تدفقات التجارة الخارجية في الجزائر	الفصل الثالث
93-72	منهجية الدراسة	
138-95	النمذجة القياسية اثر الاورو والدولار على تدفقات التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام بيانات شهرية	
161-138	النمذجة القياسية اثر الاورو والدولار على تدفقات التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام بيانات سنوية	
175-162	التنبؤ بتدفق التجارة الخارجية	
179-176	مناقشة النتائج و التوصيات	
198-180		المراجع
200-199		قائمة المحتويات
203-201		قائمة الجداول
205-204		قائمة الأشكال البيانية

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
26	النماذج المستخدمة للدراسات السابقة وفق طريقة المربعات الصغرى	1
41	نمو الناتج المحلي خارج المحروقات	2
41	نمو مؤشر الصناعة في الجزائر	3
43	سعر الصرف الحقيقي من 1990 الى 2007	4
51	تطور التجارة الخارجية من 1963/1969	5
52	تطور التجارة الخارجية من 1970/1977	6
57	تطور ميزان التجاري و الصادرات و الواردات في الفترة 1980/1989	7
58	تطور ميزان التجاري و الصادرات و الواردات في الفترة 1990/2001	8
62	تطور ميزان التجاري و الصادرات و الواردات في الفترة 2002/2010	9
67	ترتيب المنتجات المستوردة من طرف الجزائر	10
70	تطور أسعار المواد الفلاحية	11
72	معدل تغطية التجارة الخارجية	12
83	مزايا تقدير نموذج متوسط متحرك	13
99	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الإجمالي المحلي الجزائري (PIB)	14
100	جدول القيمة المضافة المكونة للناتج الإجمالي للقطاعات	15
109	حجم الاحتياطات الدولية من 1980 إلى 1937	16

116	أهم الأحداث التاريخية لنشأة الأورو	17
120	المعايير الانضمام إلى العملة النقدية الموحدة (الأورو)	18
123	تدفقات الصادرات البيئية داخل الاتحادات (بالمليون دولار ثم بالنسب)	19
126	التفكيك الجمركي وفق اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	20
130	اختبار ADF للدالة الصادرات	21
130	اختبار PP للدالة الصادرات	22
131	اختبار ADF للدالة الواردات	23
131	اختبار PP للدالة الواردات	24
132	التكامل المشترك و اختبار السببية للصادرات	25
133	التكامل المشترك و اختبار السببية للواردات	26
137	تحليل مكونات التباين للصادرات	27
139	تحليل مكونات التباين للواردات	28
146	جذر الوحدة لمستوى السلاسل الزمنية باستخدام (ADF) و (PP)	29
146	جذر الوحدة لمستوى السلاسل الزمنية باستخدام (ADF) و (PP)	30
146	جذر الوحدة لمستوى السلاسل الزمنية باستخدام (ADF) و (PP)	31
146	جذر الوحدة لمستوى السلاسل الزمنية باستخدام (ADF) و (PP)	32
146	جذر الوحدة لمستوى السلاسل الزمنية باستخدام (ADF) و (PP)	33

147	اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (λ_{trace}) و اختبار القيم المميزة العظمى (λ_{max}) لدوال الصادرات	34
148	اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (λ_{trace}) و اختبار القيم المميزة العظمى (λ_{max}) ل وارداتالسلع الغذائية	35
148	اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (λ_{trace}) و اختبار القيم المميزة العظمى (λ_{max}) ل وارداتالسلع الوسيطة	36
148	اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (λ_{trace}) و اختبار القيم المميزة العظمى (λ_{max}) لواردات السلع الرأسمالية	37
164	الارتباط الذاتي لمتغير تدفق الصادرات عند مستوى	38
165	ارتباط الذاتي لمتغير تدفق الواردات عند مستوى	39
166	الارتباط الذاتي لمتغير تدفق الصادرات عند مستوى الفرق الاول	40
167	الارتباط الذاتي لمتغير تدفق الواردات عند مستوى الفرق الاول	41
169	معاملات الارتباط الذاتي البواقي للصادرات	42
170	معاملات الارتباط الذاتي البواقيللواردات	43
173	سيناريو الصادرات	44
173	سيناريو الواردات	45

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
37	اثر طفرة الموارد على سوق العمل	1
37	اثر طفرة الموارد على سوق السلع	2
64	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	3
71	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية	4
74	الصادرات خارج المحروقات	5
97	مؤشر اسعار و حجم الانتاج الجزائري من النفط من 2002-2010	6
98	مؤشر اسعار المواد الغذائية	7
99	معدل التضخم من 1990 الى 2010	8
106	التطور التاريخي لأسعار النفط	9
134	استجابة النبضة للصادرات باستخدام بيانات سنوية	10
138	استجابة النبضة لدالة الواردات	11
141	تطور حجم واستهلاك النفط في الجزائر خلال المرحلة 1990-2010	12
143	تطور البنية السلعية للواردات خلال المرحلة 1990-2010	13
152	استجابة النبضة للصادرات	14
154	استجابة النبضة للواردات	15
156	استجابة النبضة لدالة واردات السلع الغذائية	16

157	استجابة النبضة لدالة واردات السلع الوسيطة	17
159	استجابة النبضة لدالة لواردات السلع الرأسمالية	18
160	تحليل مكونات التباين الصادرات	19
161	تحليل مكونات التباين الواردات	20
161	تحليل مكونات التباين لواردات للسلع الوسيطة	21
161	تحليل مكونات التباين لواردات للسلع الغذائية	22
161	تحليل مكونات التباين لواردات السلع الرأسمالية	23
162	التنبؤ بتدفق الصادرات	24
162	التنبؤ بتدفق الواردات	25
171	التنبؤ بتدفق الصادرات وفق نموذج ARIMA	26
171	التنبؤ بتدفق الواردات وفق نموذج ARIMA	27

الملخص

ما نستهدفه من هذه الدراسة قياس الاثر الكمي لعمليتي الدولار والاورو على الصادرات و على الواردات الجزائرية و لتحقيق هذا الهدف استخدمنا دوال استجابة النبضة Impulse Response Function(IFR) ومكونات التباين Decompositions Variance(VDCS) المقدرة من نموذج التحليل الانحدار الاتجاهي(VAR) و تبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة ان وجود العلاقة العكسية بين الدولار والنفط خلال العقد الاخير ادت الى رفع من قيمة الصادرات بالرغم من انخفاض الدولار امام الاورو و هذا ما ساهم في سياسة مناوئة للإنفاق العام ادتبارتفاع كلفة الواردات كما ان انخفاض الدولار امام الاورو عمل على رفع فاتورة الواردات بسبب ان هذا الاخير هو عملة ل50% من الواردات المتأتية من منطقة الاورو .

الكلمات المفتاحية : الصدمة الخارجية- التجارة الخارجية - أسعار النفط - سعر الصرف

Abstract

The goal of this study is to measure the impact of the euro and the dollar on Algerian tradethrough an empirical analysis using a VAR model (Vector Autoregressive Model).

On the basis of the impulse responsefunction and variance decomposition results, our study ends up with a negative reverse causality between the U.S dollar and the oil price during the last period. Furthermore, this negative correlation improves the Algerian export performancewhile it emphasizes how the foreign exchange receipts from hydrocarbon exports help swell Algerian public spending that would cater for public budget deficit curtailment. However,the depreciation of the U.S. dollar against the Euro has a negative impact on Algerian imports knowing than 50% of it is from euro area.

Key Words:External shocks, *foreign trade, oil price, exchange rate.*

Résumé

La présente étude a pour objectif d'analyser l'impact de l'euro et du dollar sur le commerce extérieur de l'Algérie. Nous utilisons à cet effet l'analyse des fonctions de réponse impulsionnelle (IFR) et l'analyse de décomposition des variances (VDCS) estimées par le modèle VAR(vecteur autorégressif).

Notre analyse montrent qu'il existe une relation inverse entre le dollar et le prix du pétrole avec néanmoins, le constate que le dollar Américain a un impact positif sur les exportations Algériennesqui a gonflé artificiellement le budget de l'État à travers la dépense publique.En outre, la dépréciation du dinar face à l'euro se traduit par une hausse des importations dont 50% sont libellées on en euro.

Mots clés: *chocs extérieurs, commerce extérieur, prix du pétrole- taux de change.*